# الأزمـــة اليمنيـــة

مظهر حديث لارث تاريخى قديم

محمد عبدالله حسن الجفرى

«طبعة ثانية»



## الفهـرس

### الفصل الأول : اليمن قبل الإسلام :

ثالثاً : مملكة سبأ وذي ريدان وحضرموت ويمنت وأعرابها طوداً وتهامة ( اب كرب أسعد- حميري ) .

- العوامل التي كانت فاعلة في نشوء الممالك المركبة وانهيارها :

الإستقواء ، النزعة التوسعية ، النزعة الإنقسامية ، بروز الإقيال على المسرح السياسي كزعامات قبلية مؤثرة ، ظهور حمير على المسرح السياسي ، ظهور الممالك المركبة ومغزاها ، ظهور الأحباش ، طبقات الحكام الحميرية .

- معالم الواقع السياسي في العصور السابقة على الإسلام : مظاهر الإرث التاريخي القديم :

١) الواقع السياسي : غياب المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدولة ، تزامن الممالك والإمارات والدويلات المدينية .

٢) الصراع التوسعي/الإنقسامي ، الدليل الأساسي الذي طبع الصراعات التوسعية/الإنقسامية بطابعه ( مظاهر الإرث التاريخي القديم ) .

## الفصل الثاني : اليمن بعد ظهور الإسلام :

- دخول اليمنيين في الإسلام ودورهم ، إهمال الدولة المركزية لهم في العصرين: الأموي والعباسي .

- عصر الدويلات : بنو زياد ، بنو يعفر ، بنو نجاح ، الصليحيون ، بنو زريع ، بنو حاتم ، بنو مهدي ، الأيوبيون ، بنو رسول ، بنو طاهر ، الأتراك .

الأئمة : مرحلة التأسيس ، أصول المذهب الزيدي ، العلاقة بالمعتزلة ، شروط الإمامة ، شرط الخروج ، تجويز خروج إمامين في وقت واحد عند بعض

الزيدية ، أسباب الحروب في عصر الأئمة ،
عوامل تعميق النزعة الإنقسامية .

الإنجليز ، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية اليمن الجنوبية .

- جدول يبين تزامن الدول والدويلات التي حكمت اليمن .
- نماذج من حضرموت دالة على التاريخ الإنقسامي :
  - قبيلة نهد وظهور دولة آل يماني ، آل إقبال ، آل راشد ، إدريس الحبوظي ، ظهور آل كثير ، انهيار الدولة الأولى لآل كثير ، الدولة الكثيرية الثانية ، الصراع بين آل كثير والمستوطنين من يافع ، السلطنة القعيطية (يافعية) .
  - الصراع داخل الأسرة الكثيرية الحاكمة وبسط نفوذ الأئمة على حضرموت، إكتساح الأئمة لأجزاء أخرى من الجنوب ، انتفاضة يافع ، تحالف يافع مع الأخرين وتحرير الجنوب من حكم الأئمة .
- العوامل التي فرضت استئناف الصراع التوسعي/الإنقسامي في العهد الإسلامي .

## الفصل الثالث : الوضع في الشمال والجنوب قبيل الوحدة ثم قيام الوحدة الإندماجية

١) الوضع في الشمال والجنوب قبيل الوحدة : ملامح النظامين .

- النظام في الشمال .
- النظام في الجنوب .

٢) قيام الوحدة الإندماجية :

علاقة الأضداد ، الولادة الفجائية غير الطبيعية للوحدة ، احتياطات الحزب الاشتراكي ، الأسباب الحقيقية للمشاعر الشعبية المؤيدة للوحدة.

## الفصل الرابع : الفترة الإنتقالية – مرحلة ايقاض الأزمة من مكامنها وإفراز مظاهرها المعاصره

– الفترة الإنتقالية : هدفها ، مهامها ، الدستور وسماته المرجعية ، الدستور الحالي وسماته ، إزدواجية المرجعية ( الدستور واتفاقية الوحدة ) ، الديمقراطية في اليمن ، الإستفتاء العام على الدستور ، البيان السياسي الرئاسي حول الاستفتاء ومضامينه وتفسيرها ، موقف القيادة السياسية من مفهوم المعارضة ، الموقف من أزمة الخليج ، السلطة التنفيذية (الحكومة) ، الحملة المخططة على الحزب الاشتراكي هي حملة على الشخصية الجنوبية أصلاً .

– حصاد الفترة الإنتقالية : المظاهر الرئيسية للهجمة ضد الحزب الإشتراكي ، تدهور الحال في الجنوب ، المؤتمر الوطني والضجة التي أثيرت حوله لعرقلته .

– التحضير للإنتخابات العامة : بداية ترتيب سيناريو الانتخابات ، الإتفاق السري على سيناريو الانتخابات والتدابير المتخذة لضمان الفوز الساحق لثلاثي الإئتلاف ، نتائج الانتخابات ، مؤشرات نتائج الانتخابات .

- وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد بين المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي .
- الأزمة بين جذورها الحقيقية والصورة المعاصرة لهذه الجذور :

الهدف الأساسي لكل من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام .

إعتكاف البيض : الخطاب السياسي الجديد : مقترح الإشتراكي (١٨ نقطة ) مقترح المؤتمر الشعبي ( ١٩ نقطة ) ، أحزاب التكتل المعارض وتشكيل لجنة الحوار للقوى السياسية ، إنجاز وثيقة العهد والإتفاق–أسس أولية لبناء الدولة اليمنية الحديثة : أهم بنود الوثيقة وآثار وأبعاد تنفيذها :

المتهمون في قضايا الإخلال بالأمن ، الجانب الأمني والعسكري ، إعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة ، تقنين العلاقة وتحديد الصلاحيات ، أسس بناء الدولة الحديثة ، قصة الجند وعلماء الدولة ، الترقيع على الوثيقة : ظهور مشكلات إجرائية ومشكلة الضمانات ، التوقيع الرسمي على الوثيقة .

- محور المؤتمر/الإصلاح : المواقف المحكومة بالتكامل والتنسيق بينهما كانت جهوية .
- بعض المواقف الجهوية الدالة على التحرش والإستفزاز والتشويه المقصود ، الاغتيالات ، اعتراض ومضايقة مواكب كبار مسؤولي الدولة الاشتراكيين ، التحريف والإفتراء والكذب ، القرارات والقرارات المضادة ، التصريحات والتصريحات المضادة ، التهديد بالحرب ، انتشار قوات

العمالقة في أبين واشتباكها مع قوات جنوبية بعد التوقيع بساعات ، تسريب الأسلحة من الشمال الى الجنوب ، بيان الشيخين ( سنان ومجاهد ) ومغزاه ، تطويق وتدمير معسكر اللواء الخامس في حرف سفيان ، اجتماع صلالة بين علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض ، مهاجمة لواء باصهيب ، تطويق الألوية الجنوبية المرابطة في الشمال ، تدمير بعض الألوية وإحكام الحصار حول البعض الآخر الواقع في جوار وحمى خولان وأرحب ، انفجار القتال على كل الجبهات .

– من هو الإنفصالي ؟

## الفصل السادس : محصلة الأزمة

١) حقائق هامة عن الحرب بين الشمال والجنوب .

٢) أساليب وإجراءات علي عبدالله صالح الحربية .

٣) الحزب الإشتراكي لم يكن مؤهلاً ولا مهيئاً لإدارة الأزمة :

١– الموقف من الوحدة الوطنية .

٢– الارتجاج التنظيمي الناتج عن أحداث ١٩٨٦م .

٣– الفشل في قراءة التاريخ قراءة صحيحة .

٤– الفشل في تحليل وتقييم النظام الشمالي والوضع الشمالي كله.

٥– الرهان على انتفاضة الفئات المدحورة والمستضعفة .

٦– الرهان على الموقفين : الإقليمي والدولي .

٤) الشرعية الدستورية والوحدة في اليمن – من ضحايا أقيال اليمن .

٥) الأزمة قائمة لأن أعراضها مستمرة .

٦) خلاصة القول : مشكلة مركبة وحل مركب .

# الفصل الأول

# اليمن قبل الإسلام



بسم الله الرحمن الرحيم

## اليمن قبل الإسلام

كانت اليمن تعج بالحياة في أخصب وأعنف صورها في آن واحد لقرون كثيرة امتدت قبل الميلاد وبعده . هذه البلاد كانت مزدهرة بدولها الحضارية المستقلة والمتزامنة مع بعضها البعض وبالتطور العمراني وبالسيطرة على الخط التجاري بين الشرق والغرب . ومع ذلك لم يُعرف من تاريخها الحضاري القديم إلا النزر اليسير ، وأكثر هذا النزر اليسير يظل مثار جدل وخلاف لكثرة ما اختلط به من التخمينات والتأويلات المتناقضة للنقوش التي عُثِر عليها حتى الآن والأساطير والإسرائيليات . ويزيد من تعقيد الأمور أن أغلبية النقوش المعروفة حالياً سبئية – حميرية ذلك لأن نصوصها تميزت بالتحيُّز الواضح والتدوين من وجهة نظر المنتصر السبئي/الحميري مع إغفال ذكر هزائمهم وانتصارات الآخرين عليهم . ولازال أغلب التاريخ الفعلي القديم لليمن مدفوناً في المواقع الأثرية وفي مخطوطات لم تُحقَق بعد من قِبَل مؤرخين مختصين لكي تتحول إلى مادة تاريخية موثّقة . ولعل السمة القبلية المهيمنة على حركة الحياة في المجتمع اليمني منذ القدم والمتميزة بعدم الإستقرار قد منعت من بلورة عهد طويل من الإستقرار والأمن لأكثر من ألفين وسبعمائة عام ، ولم يكن من الممكن في ظل هيمنتها إرساء قواعد دولة مستقرة تضمن الأمن وحرية الحركة للجميع وتجعل حركة الحياة تتطور تطوراً إيجابياً بوتيرة مضطرده . كما أن غياب الأمن والإستقرار لايساعد على إجراء استكشافات ودراسات أثرية شاملة تظهر حقائق التاريخ القديم لهذه البلاد بجلاء .

على أنه فيما يتعلق بسبأ بالذات ، فازدهارها ونعيمها وحياتها الحضارية في ذلك الزمان وما أصابها من كوارث قد أوجزه القرآن الكريم في الآيات التالية ( ١٥-١٩ ) من سورة سبأ ، قال تعالى :﴿ لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدةٌ طيبةٌ وربٌ غفور(١٥) فأعرضوا فأرسلنا عليهم سيل العَرِم وبدلناهم بجنتيهم جنتين ذواتي أُكل خمط وأثل وشيء من سدر قليل(١٦)ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي إلا الكفور(١٧)وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرةً وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياماً آمنين(١٨)فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا وظلموا أنفسهم فجعلناهم أحاديث ومزقناهم كل ممزقٍ إنَّ في ذلك لآيات لكل صبار شكور(١٩) ﴾ (١)

ما أشبه اليوم بالأمس البعيد !

وفي التفسير أن البلدة كان من طيبها وطيب هوائها أنه ليس فيها براغيث ولا بعوض ولا قمل ولا حيّات ولا عقارب ، وأن القادم إليها لو كان يحمل قملاً لمات القمل من طيب هوائها . فكفروا بنعمة الله فأرسل عليهم سيل العَرِم . ولما جعل الله رحلتهم التجارية إلى حواضر الشام المباركة ميسرة آمنة ، إذ كانوا ينتقلون في رحلتهم من حاضرة إلى حاضرة آمنين منعمين برغد العيش والماء والمرعى الوفير لعيرهم ، لم يعجبهم هذا الحال فدعوا الله أن يباعد بين أسفارهم فمزقهم الله كل ممزق وتشتتوا في الأرض (٣) وهاجرت أفواج كثيرة منهم إلى العراق والشام ومصر واستقروا هناك . ولعل منهم من تجاوز هذه الأراضي ، شرقاً وغرباً .والذي يهمنا في هذا المقام هو استخلاص بعض " الحقائق " التاريخية المتفق عليها والتي في مجموعها تعطينا صورة واضحة عن جذور مشكلة اليمن وأزمتها الحاضرة.

فما جري اليوم قد يكون محصلة لأسلوب حياة تميز بالعنف والإنقسام واستحكم في النفوس منذ عصور حضارية قديمة . فيجب قراءة الأحداث التاريخية قراءة صحيحة لاكتشاف موطن الداء وإظهار الخصائص الرئيسية لهذا الإرث التاريخي الذي يملي طبيعة ومسار الأحداث وفق نمط معين يؤمّن بقاء الشعب اليمني في قاع التخلف ويحول بينه وبين الإهتداء إلى الطريق السوي لإقامة دولة محترمة يعتز الإنسان اليمني بالإنتماء إليها ويتطلع إلى استقراره فيها لإنه يرى فيها مقومات البقاء المحترم .

ولكون الأحداث التاريخية تفضي في كثير من الأحوال إلى تغيير مصائر وعلاقات الفئات البشرية المعنية بها ، ينبغي الإشارة إلى العوامل الرئيسية التي تتحكم في مجرى الأحداث .

فحركة التاريخ اليمني القديم نتجت عن عاملين رئيسيين :-

١) تجارة القوافل – وسيطرة اليمن على الخط التجاري بين الشرق والغرب.

٢) الصراع التوسعي/الانقسامي : ويبدأ ببروز ظاهرة الإستقواء التي توقظ نزعة توسعية ، ونتائج وآثار النزعة التوسعية تولد نزعة انقسامية .

ونعرض في مايلي نبذاً مختصرة للممالك والدويلات المدينية ونماذج لبعض الزعامات التي أحدثت تقلبات تاريخية هامة لعلها تعيننا على تحديد الدوافع والأنماط التي حكمت حركة التاريخ في اليمن .

**الممالك القديمة : (٧) ، (٨) ، (٩) ، (١٠)**

**١) <u>مملكة معين</u> : ١٤٠٠-٨٥٠ ق.م ، عاصمتها قرناو أو ( قرنو)**

موقعها : الجوف ، لكن النقوش تدل على بقائها حتى نهاية القرن الأول قبل الميلاد ولو في صورة دول مدينية ( نسبة إلى مدينة ) كنشق ونشن وسبل وهرم وفنن .

اشتهرت بالتجارة بين الشرق والغرب قديماً وكانت تسيطر على خط القوافل التجاري من الجوف إلى الشام ، وأقامت محطات على الطريق لتأمين القوافل . كما اشتهرت بآثارها العظيمة التي بهرت كل زوار الجوف وأنه يمكن مقارنتها بالحضارات العظيمة الأخرى في الشرق كمصر وبلاد الرافدين حسب رأي الدكتور فخري (١٠) . ويبدو أن خط القوافل قد نسج علاقات متشابكة بين معين وقتبان وحضرموت لما لهذه الدول من أدوار متكاملة في تجارة القوافل والتجارة البحرية . أهم مدنها : قرنو ، نشن ، نشق ، يثل .

٢) <u>مملكة حضرموت</u> : ١٠٢٠ق.م-٦٥م ، عاصمتها شبوه وفي بعض الفترات استخدمت ميفعه كعاصمة ثانيه ، من أشهر موانئها قنا بالقرب من بير علي . احتلت هذه المملكة أوسع مساحة جغرافية امتدت من حدود عُمان في الشرق إلى وادي بيحان على حدود سبأ في الغرب . وكان إقليم ظفار جزءاً منها وفيه أشجار اللبان وافر .

على أن الآثار تدل على بقاء هذه المملكة ولو في وضع تحت الوصاية إلى نهاية القرن الثالث الميلادي (٨) إذ أنها في مستهل العصر المسيحي كانت إحدى دول ثلاث تقتسم النفوذ في اليمن كله وفي هذه الفترة بلغت أقصى مداها الجغرافي – السياسي ولعل معين كانت خاضعة لها في تلك الفترة إضافة إلى بعض أجزاء من قتبان (٨) .

٣) <u>مملكة سبأ</u> : ٨٥٠-١١٥ق.م ، عاصمتها الأولى : صرواح في عهد المكاربة ( زعامة دينية وثنية ) ثم مأرب في عهد الملوك ( زعامة دنيوية ) موقعها : جنوب غرب معين . على أن قصة ملكة سبأ مع النبي سليمان بن داوود التي وردت في القرآن ( سورة النمل ) تؤكد وجود هذه

المملكة في القرن العاشر قبل الميلاد كحقيقة تاريخية ثابتة . بل يظهر أن هذه المملكة كانت في القرن العاشر قد بلغت درجة كبيرة من الحكمة والتنظيم والإزدهار والمنعة ويجيدون القراءة والكتابة (٧) . فعندما وصلها كتاب سيدنا سليمان ﴿قالت يأيها الملؤا إني أُلقي إلي كتاب كريم(٢٩)إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم(٣٠)ألاّ تعلوا عليَّ وأتوني مسلمين(٣١)قالت يأيها الملؤا أفتوني في أمري ماكنت قاطعة أمراً حتى تشهدون(٣٢)قالوا نحن أولوا قوة وأولوا بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين(٣٣)قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون(٣٤)وإني مرسلة إليهم بهدية فناظرة بم يرجعُ المرسلون(٣٥)﴾

وتمثل سبأ المحور الرئيسي الذي نشأت عنه أو دارت حوله جل الأحداث التاريخية قبل الاسلام . ولانبالغ إذا قلنا أن التاريخ اليمني ، قديمه وحديثه ، قد طُبع " بظاهرة سبئية " تؤكد بصماتها على مجرى الأحداث إلى يومنا هذا .

ولقد اشتهرت سبأ بعمرانها وسدودها العظيمة وقنوات الري ، ودورها في تجارة القوافل ، وتمثل نقوشها حتى الآن أهم مصدر لتاريخ تلك العهود في اليمن رغم أن نصوصها تميزت بصيغة متحيِّزة جداً شابتها مبالغات كبيرة مع إغفال ذكر هزائمها وانتصارات أعدائها عليها ودُونت هذه النقوش من وجهة نظر المنتصر السبئي .

٤) مملكة قتبان : ٨٦٥-٥٠ق.م ، عاصمتها : تمنه ، موقعها بيحان على حدود سبأ الشرقية . استمرت بعد ذلك تصارع عوامل الابتلاع والاندثار إلى منتصف القرن الثاني الميلادي حين استكملت حمير ضمّها. في

الفترة ٣٥٠-٥٠ق.م كانت قتبان مزدهرة وكانت أهم دول العربية الجنوبية ( العهد الذهبي) (٨) .

ويشير نقش ( ريكمانز ٢١٦ ) إلى أن شهر غيلان ( أحد ملوك قتبان ) قد انتصر على حضرموت . ويرى أولبرايت أن شهر يجيل ( أشهر ملوك قتبان ) قد حكم في حوالي ٣٠٠ق.م وأنه تغلب على دولة معين . كما تشير النصوص إلى أن سبأ كانت تخشى قتبان في عهدها الذهبي .

ويشير نقش جلازر ١٦٠٠ والنقوش ف٣٥٥٠ ، ٤٣٢٨ وريكمانز ٣٩٠ إلى أن يدع أب ذبيان كان " مكرب " قتبان وجميع أبناء عم ( عم = إله قتبان ) وأوسان وكحد ودهس وتبنو ومراد إلى حدود سبأ . فيما بين ٢٥ق.م والقرن الأول الميلادي مزقت قتبان بين حضرموت ومملكة سبأ وذي ريدان . كان لقتبان دور هام في تجارة القوافل واشتهرت بمعابدها ويذكر المؤرخون أنه كان في تمنه ٦٥ معبداً وهو أمر يدل على أنها كانت مدينة كبيرة جداً بمقاييس تلك الأيام (٨) . كما اشتهرت بشبكة واسعة من قنوات الري وبطريق مبلقة الجبلي التي لازالت شاهداً على همة الشعب القتباني . وكان القتبانيون يسيطرون على منافذ بحرية في نواحي باب المندب وعدن ويديرون عبرها جزءاً من التجارة البحرية . وقبيل الميلاد ، أو مابين ٩٠-١٠٠ ميلادي على رأي فون وزمن ، تعرضت قتبان لغزو كاسح وأُحرقت تمنه وانتقل القتبانيون إلى عاصمة جديدة لهم في موضع هجر بن حميد .

٥) مملكة أوسان : دويلة حضارية نشأت في جنوب قتبان قبل الميلاد بقرون في نواحي مرخة ثم امتد نفوذها ليشمل دهس وتبنو وكحد وأرض

المعافر والجزء الجنوبي من ساحل البحر الأحمر . تحالفت مع بعض القبائل في الغرب والشرق وتمكنت من اقتطاع أجزاء من قتبان وحضرموت . اشتهرت بتجارتها البحرية وتعاملها مع الساحل الأفريقي عبر ميناء عدن . دمرها المكرب السبئي كرب إلى وتر في أواخر القرن الخامس قبل الميلاد وذلك لأغراض انتقامية تصفية لحسابات قديمة وللإستيلاء على المزايا التجارية البحرية التي حققتها أوسان ومنها تحقيق منفذ بحري لسبأ (٨).

## إمارات ودويلات مدينية :

أ ) إمارة سمعي أو ( سمعاي ) : موقعها غربي صنعاء ، عاصرت مملكة سبأ ، شعبها مؤلف من قبيلة همدانية . كانت مشيخة قوية انتحل سادتها لقب " ملك ".

ب) إمارة أربع أو ( أربعن ) : في همدان ، مشيخة كانت تتمتع بنوع من الاستقلالية ، عاصرت ملك سبأ يفع أمر بيين في القرن السابع قبل الميلاد.

ج) إمارة مهأمرم – في منطقة نجران . أُكتسِحت مرات عديدة في عهد يفع أمر بيين المذكور أعلاه وفي عهد كرب إل وتر ( القرن الخامس ق.م ) وفي عهد الشرح يحصب بن فارعم ينهب .

د ) إمارة جبا أو ( جبان ) – ذكر الهمداني أنها جبل قرب الجند أو قرية بالمعافر ( حجرية ) ، عاصرت مملكة قتبان وقامت في جنوبها الغربي .

هـ) إمارة بني مراثد : عاصرت الدولة الحميرية في عمران والبون .

أما الدويلات المدينية الصغيرة كلها كانت أجزاءً من مملكة معين ونشأت عندما ضعفت مملكة معين وتفككت . وهذه الدويلات هي

نشن ونشق وكمنهو وسبل وهرم وفنن واتخذ رؤوساؤها لقب "ملك" . وقد تعرضت لاكتساحات سبئية أشهرها اكتساحات كرب إل وتر في القرن الخامس ق.م .

يتضح مما سبق من الفترات التاريخية للمالك وتزامن الإمارات معها أن الخارطة السياسية القديمة لليمن هي في الأساس خارطة انقسامية .

والسؤال هو : كيف كان من الممكن أن يحدث هذا التواجد المتزامن لممالك حضارية وإمارات ودويلات مدينية على رقعة جغرافية متواضعة من حيث المساحة مقارنة بكثرة الكيانات المتزامنة رغم كل ماحققه بعضها من أمجاد حضارية وازدهار امتلكوا أسبابه ؟؟

الملاحظ أن غالبية المؤرخين المهتمين بالحضارة وبالدول الحضارية التي نشأت في مايعرف الآن باليمن قد بهرتهم المنجزات الحضارية المبكرة والبائنة في تقدم العمران وأنظمة الري وفي السيطرة قديماً على تجارة القوافل العالمية بين الشرق والغرب وماترتب على ذلك من ثراء ورفاهية وازدهار ومنعة . وكادت دراستهم تخلو من محاولة استقراء العقلية السياسية السائدة وإظهار طبيعتها وإشهار النتائج المترتبة على التصرف بمقتضاها وصولاً إلى قراءة سياسية صحيحة لتاريخ هذه المنطقة تمكننا من التعرف على العوامل التاريخية وآثارها على مجمل مسيرة التاريخ اليمني ، وبالذات على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى اندثار الممالك الحضارية والعجز الواضح عن الاستفادة من سماتها الخيرة في إقامة دولة متماسكة محترمة ومتطورة في عهد مبكر . لكن الاستسلام للتيار المدمر الذي فرضته هذه العقلية السياسية

نتج عنه دحر اليمن إلى قاع الفقر والتخلف وجعلت عوامل التخلف تسود وتتحكم في حركة الحياة .

وفي اعتقادي أن القراءة الصحيحة للأحداث التاريخية سوف تقود إلى التعرف على طبيعة العقلية السياسية التي تشكلت في عهد المكاربة السبئيين وانطبعت في الوجدان متحدية القرون والتقلبات التاريخية، وظلت منذ ذلك العهد إلى اليوم العامل الأساسي في صياغة السلوك السياسي للحكام الشماليين . ويؤكد ذلك تكرار المظاهر السلوكية الحربية في مختلف الحروب التي دارت رحاها على الأرض اليمنية . كما أنها تعيننا على فهم وتفسير مايجري اليوم وعلى بلورة تصور صحيح عن النظام السياسي الشمالي وكيفية إدارته لشئون الحياة وأنه لم يأت من فراغ . ولعل استعراض بعض الوقائع التاريخية المصيرية التي أثبتتها النقوش وسطرها المكاربة والملوك والأقيال بأنفسهم يخدم هذا التوجه .

وينبغي التنبيه إلى أن استخلاص ملامح العقلية السياسية الحقيقية لايتأثر باختلاف المؤرخين وعلماء الآثار حول أزمان العصور المختلفة وتسلسل الملوك والأحداث لأن ماحدث قد حدث فعلاً، وماعرف منه حتى الآن يؤدي في مجمله الغرض المتعلق بالتعرف على طبيعة العقلية السياسية وصمودها عبر القرون . صحيح أن الخلاف القائم حول بدايات نشوء الممالك ونهاياتها ومن عرف من مكربيها وملوكها والترتيب الزمني لفترات حكمهم وللأحداث واختلاط الحقائق بالأساطير والإسرائيليات والتمنيات يحولها من حقائق تاريخية إلى قضايا جدلية . لكن النصوص المدونة في النقوش من قبل أصحابها تبقى

حقائق تاريخية مرتبطة بمكربين وملوك وزعماء قبليين ( أقيال ) ومحتفظة بقيمتها التاريخية في سياق تشكيل المسار التاريخي للأحداث.

## أولاً : ظاهرة الابتلاع الجغرافي المتدرج : (٧)

منذ بدايات عصر المكاربة ظهرت بوادر زحف جغرافي – سياسي متدرج ومقصود على أراضي معين ثم تطور الأمر إلى غارات متكررة عليها ختمت باكتساح شامل ( نقش م ٤٩٠ )

أ ) قام المكرب يثع أمر وتر بإنشاء معبد الإله القمر ( سمي هوبس ) في منتصف المسافة بين مأرب والمدن المعينية في الجوف في موضع عُرف بإسم دبير ( أو دابر ) في القرن الثامن ق.م .

ب) قام المكرب يدع إل بيين ( ابن يثع أمر بيين ) بتحصين مدينة نشق وتعرف الآن بإسم خربة البيضاء . ثم اتخذ السبئيون من دبير مركزاً للإغارة على معين . ولاشك أن هذه الغارات المتكررة على دولة تمر بمرحلة الوهن العام هي بمثابة إجراءات تحضيرية لغزو شامل تحقق بالفعل في فترة لاحقة.

جـ) المكرب كرب إل بيين وسّع أطراف نشق ( نقش م ٦٣٩ ) .

د) المكرب ذمار علي وتر ( ابن كرب إل بيين ) أمر بتوسيع نشق فيما وراء الحدود التي اختطها والده ، كما أمر بتحسين وسائل الري واستصلاح الأراضي المحيطة بنشق واستغلالها في الزراعة وجعلها مقصورة على السبئيين . وبذلك تم تحويل نشق وضواحيها إلى مدينة سبئية (نقش هاليفي ٣٤٩) . هذا هو الاستيطان العدواني بعينه .

## ثانياً: المكرب يثع أمر بيين ابن المكرب سمه علي ينف (أو ينوف)(٧)

أحدث المكرب سمه علي ينف تطوراً هائلاً في وسائل الري بإنشاء سد رحب ( المعروف تاريخياً بسد مأرب الشهير ) ، وخلفه ابنه و واصل مشروع والده بتعلية السد وتقويته وفتح ثغرات في صخر السد تتصل بقنوات ري أقامها . كما أنه بنى سد هباذ وهو أكبر من سد مأرب في مراحله الأولى وبنى سده الجبار المعروف بسد حبابض . كل هذه الأعمال الإنشائية تمت في القرن السابع قبل الميلاد وخلقت نهضة زراعية تسببت في ازدهار اقتصادي كبير تميز بالرخاء والرفاهية .

على أن هذا الازدهار يبدو أنه أحدث شعوراً بالإستقواء لدى المكرب السبئي يثع أمر بيين وانتابته نزعة توسعية خصوصاً مع وجود كيانات مجاورة بدأ الضعف يعتريها . فقام يثع بحملات عسكرية ضد القبائل والدول المجاورة إذ هاجم قتبان وقتل منهم حوالي ٤٠٠٠ رجل ثم هاجم معين واكتسحها وواصل انتصاراته على القبائل والمدن التي لم تكن خاضعة لحكمه حتى وصل نجران . وبالقرب من نجران دارت معارك بينه وبين مهأمرم وأمرم وعوهب حتى قتل منهم ٤٥ ألفاً وأسر ٦٣ ألفاً وغنِم ٣١ ألفاً من الماشية ودمر عدداً من المدن والقرى الواقعة بين رجمت ونجران ( نقش فلبي ٧٧) .

لقد كانت بلاد يثع أمر بيين تعيش حالة ازدهار مضطرد يقوم على بنية زراعية مستقرة ومتطورة. ولذلك لم تكن الحاجة هي الدافع الفعلي للحملات العسكرية بل الإستقواء المثير للنزعة التوسعية هو الدافع الأساسي . هنا تبدأ بعض ملامح السلوك السياسي الحربي في الظهور وهي كما يلي :

- العدوان التوسعي المترتب على نزعة توسعية أثارها الإستقواء .
- الإكثار من القتل – يترتب عليه زرع الرعب وتشجيع الخضوع لسبأ .
- الإكثار من السبي ( الأَسرى ) – يترتب عليه هدم الروح المعنوية .
- نهب المواشي والمقتنيات – يترتب عليه إفقار متعمد .
- تدمير المدن – يترتب عليه قذف المهزومين إلى العراء .

## ثالثاً : المكرب كرب إل وتر (٧) ، (٨)

هو آخر مكرب سبئي وأول من لقب نفسه ملكاً وبذلك حقق الانتقال من حكومة دينية صرفة إلى حكومة مدنية ، واعتبر عهده من العهود الحاسمة في تاريخ سبأ إذ شن حروباً كثيرة على البلدان المجاورة وتميزت سيرته الحربية بملامح رئيسية كالتي لاحظناها في عهد يثع أمر بيين وتزيد عليها ، وهي ملامح في غاية الخطورة لكونها أصبحت الدليل الأساسي للسلوك الحربي الذي احتذي في الحروب الداخلية التي نكبت بها اليمن . وفي اعتقادي أن الالتزام المتكرر بتطبيق هذا الدليل في السلوك الحربي أثناء الحروب الداخلية الكثيرة هو الذي رسخ العقلية السياسية الموروثة التي ضمنت محاكاة هذا السلوك السبئي الحربي عبر العصور . سجل كرب إل وتر انتصاراته في نقش مشهور عرف بنقش النصر في صرواح (ف٣٩٤٥) ونوردها كما يلي :

### ١ – الحملة على المعافر ( أرض الحجرية ) :

هاجم بلاد سعد ونقبتم وكل مدن المعافر وقهر ظبر وظلم وأروى وأحرق كل مدنهم . كما هاجم ذبحان وشرجب وتملك جبل عسمت ووادي صير .

القتلى : ٣٠٠٠ السبي: ٨٠٠٠

فرض جزية مضاعفة عليهم إضافة إلى غرامة من البقر والماعز يؤدونها سنوياً . كما خصص عسمت ووادي صير لإلمقه ( الإله القبلي ) ولسبأ .

**٢- الحملة على أوسان ( مملكة كانت في أرض مرخة ) :**

هاجم أوسان التي خسرت ١٦٠٠٠ قتيلاً والسبي ٤٠٠٠٠ ونهب مقتنياتها وأحرق مدن أنفم وكل مدن حبان وذيببة ( أو ذيبة - قبيله حميرية مجاورة لحبان ) ونهب أوديتها ونهب نسم ذهب ( أرض مروية ) ووادي رشاء ووادي جردان . وهاجم دثينه وأحرق كل مدنها وهاجم أبين ودمرها وأحرقها ونهب أذهبها وهاجمهم حتى بلغ البحر وأحرق مدنهم الساحلية . ثم عاد واكتسح أوسان مرة أخرى واستذل ملكها مرتوم ورقاب رؤساء الطبقة العليا وسلب ماحواه قصر الملك وحرص على طمس كل الكتابات التي تعرضت له بالانتقاص . واقتطع من أراضيها لألمقه ولسبأ . ولعل هذه الكتابات هي السبب الرئيسي للحملة ، وسبب آخر هو الإستيلاء على المناطق الساحلية التابعة لأوسان تمهيداً للسيطرة على حركة التجارة البحرية.

**٣- الحملة على دهسم ( يافع ) :**

هاجم دهسم ( يافع ) وتبنو ( لحج ) وأحرق مدنهم .

القتلى من دهسم وتبنو : ٢٠٠٠

السبي : ٥٠٠٠

**٤- تقسيم المناطق :**

- وهب دهسم وتبنو لألمقه ولسبأ ، وانتزع ولدعودم وممتلكاتهم من أوسان لأنهم حالفوا ألمقه وسبأ .
- اقتطع كرب إل وتر لنفسه أنفم ومدنهم وأذهبهم وأعررهم ( الجبال الشاهقة ) وأسررهم ( أوديتهم ) ومراعيهم ، ونسم ووادي رشاء ووادي

جردان إلى عرمه ، وسيبان وأراضيهم ومدنهم أثخ وميفع ورتحم وكل أرض عبدان ومدنهم وسرهم ومرعاهم وجند عبدان حرهم ورقيقهم ، ودثينه وحرثو وكل مدنهما وأسررهما ومناطقهما وأذهبهما وأعررهما ومراعيهما ، وكل مدن ومناطق ( أبضع ) حول منطقة تفض ( أبين ) باتجاه دهسم والتي على البحر وكل البحار التابعة لهذه المناطق وكل أرض يلاي وشيعن (شيعن في مرخة ) .

- أعطى يتحم وقسطهم وأنمهم ( ؟ ) ومنطقتهم وأعررهم وأسررهم ومرعاهم لألمقه ولسبأ .
- تملك كرب إل وتر قسط كحد أحرارهم وعبيدهم وأولادهم ومقتنياتهم .
- كل جند وقسد ( ؟ ) يلاي وشيعن وعبرت وأولادهم ومقتنياتهم إقطاعية لألمقه ولسبأ .
- أعاد الأراضي التي استولت عليها أوسان من حضرموت وقتبان إليهما لأنهما حليفان له .

## ٥- الحملة على كحد ذسوطم :

هاجم كجد ذسوطم لأنهم خانوء أو غدروا به فكان قتلاهم ٥٠٠ والسبي من أولادهم ٢٠٠٠ وأخذ من أنمهم ٢٠٠٠ واستولى على كل مواشيهم ومقتنياتهم .

## ٦- الحملة على نشن ونشق ( من دويلات الجوف المعينية ) :

هاجم نشن وأحرق مدنهم ونهب عشر وبيحان وكل أوديتهم لما تمردوا عليه ذات مرة . وعندما تمردت نشن مرة أخرى حاصر نشن ونشق لمدة ثلاث سنوات وأخضع نشق وأرضها لألمقه ولسبأ ، وقتلى نشن ١٠٠٠ ، واكتسح سمة يفع ونشن واستولى على مدنهم وكل ماقتنى سمة يفع ونشن

. واستولى على ماء صلم وماء حمرت وحرم ملك نشن ونشق من مـاء مـذاب وأزال سور مدينتهم نشن حتى أساسه ولكنه أعفاها من الحرق . واستولى على رياش بيتهم ورياش مدينتهم وأسكن فيها سبئيين ليسهل تأديبها إذا ثـارت . كما فرض على سمة يفع ونشن بناء بيـت ألمقـه بوسـط مدينـة نشـن وسـور نشق ليسهل الدفاع عنها وأخضعها مباشرة لسبأ .

**ملحوظة :** في عهدي كـرب إل بيين ويثع أمر بيين تـم استيلاء سـبأ على دويلات معينية منها نشن ونشق . ويظهر أنهما انفصلا عن سبأ في أوائل عهـد كرب إل وتر وهو أمر يؤكد أن تنفيذ مآرب النزعة التوسعية بالأسلوب السبئي ( الضّم القسري والقتـل والنهـب والاسـتعباد ) يقـود حتمـاً إلـى ظهـور نزعـة مضادة هي النزعة الإنقسامية للتحرر من التسلط السبئي في أول فرصة مواتية.

**٧- الحملة على سبل وهرم وفنن ( ممالك مدينية في الجوف ) :**

هاجم سبل وهرم وفنن وأحـرق مدنهـم واسـتولى علـى مصـادر ميـاههم وبلغ قتلاهم ٣٠٠٠ وقتل ملوكها وبلـغ السـبي ٥٠٠٠ وأخـذ مـن مواشـيهم ١٥٠٫٠٠٠ وفرض عليهم جزية سنوية لألمقـه ولسـبأ . سـبب هـذه الحملـة غدر هذه الممالك المدينية لكرب إل وتر .

**٨- الحملة على مهأمرم وأمرم ( إمارتان في منطقة نجران ) :**

هاجم مهأمرم وأمرم وكل قبائل مهأمرم وعوهب وكان قتلاهـم ٥٠٠٠ والسبي من أولادهم (أطفال) ١٢٠٠٠ واستولى على مواشيهم من إبـل وبقـر وغنم وحمير حوالي ٢٠٠٫٠٠٠ وأحـرق كـل مـدن مهـأمرم واسـتولى علـى يفعت ورياشها ، كما استولى كرب إل وتر على أرض زراعية لمهأمرم بنجران وفرض على مهأمرم جزية سنوية لألمقه ولسبأ .

ويقول بافقيه " إن كرب إل وتر الذي شن هذه الحملات للقضاء على أوسان وحلفائها قد سعى في نفس الوقت إلى الإستحواذ لنفسه ولمملكته ولقبيلته على أجود الأراضي في الجوف ونجران وفي السهول الساحلية".

ونشير هنا إلى أهم الدلالات التي سجلها بافقيه في كتابه ، تاريخ اليمن القديم ، مع بعض التوضيحات :-

١- كان الدافع الرئيسي لحملات كرب إل وتر هو الانتقام من عدوه الرئيسي : أوسان لما حوى قصر ملكها ومعابدها من كتابات انتقصت من كرب إل وتر أو لعلها سجلت هزائم سابقة له . ودافع ثان هو تحقيق السيطرة على التجارة البحرية وإضافتها كرافد اقتصادي إلى جانب الطريق البري لتجارة القوافل والزراعة . ولكننا نقول أن الدافع الرئيسي هو غرور الإستقواء الذي أطمعه في مناطق وثروات الآخرين وأثار فيه النزعة التوسعية ثم العدوان المترافق مع النهب والتدمير الشاملين . فلو كانت المسألة انتقاماً لقنع بتجريد حملة تأديبية أو على أسوأ الفروض لقام بتحجيم أوسان ضمن حدودها الأصلية في منطقة مرخه . ولكنه استولى حتى على ما استولت عليه أوسان من قبل .

٢- بدأ كرب إل وتر بالإستيلاء على المنطقة الساحلية والمعافر اللتان كانتا تحت سلطة أوسان وبذلك وجه ضربة شديدة إلى اقتصاد أوسان . ولأنه يرى الآخرين بمنظاره السبئي فقد خاف أن تخالفه حضرموت أو قتبان وتنقض على حاضرة سبأ وهو بعيد عنها فدخل في تحالفات مع جهات عديدة بعضها ( كحضرموت وقتبان ) كان متضرراً من

أوسان وبعضها قد يكون استخدمها كرب إل وتر كطابور خامس في صفوف أوسان ( راجع الإشارة إلى ولدعودم في " تقسيم المناطق ") . وقام بتحييد كحد ذي سوطم بعقد هدنة معهم في الوقت الذي هاجم فيه كحد ذات حضنم الأخرى وحارب سيبان في نواحي ميفع وغزا حبان وذييبة وجردان حتى عرمة . ثم حمل في وقت لاحق على كحد ذي سوطم .

٣- " الظاهرة البارزة في إجراءات كرب إل وتر هي سيادة العقلية الإقطاعية على كل تصرفاته.(٨)" ولنكون أكثر دقة ، فإن أبرز ظاهرة في إجراءآته هي سيادة العقلية القبلية الإقطاعية على كل تصرفاته .

٤- استخدم كرب أل وتر أساليب متعددة تميزت بالإفراط في القسوة والتدمير الشامل للنفوس والوجود المادي وكل أسباب البقاء المحترم من كرامة وحرية وممتلكات مادية وفرض انكسار النفس والعبودية وظروف التخلف على المهزومين . من هذه الأساليب التي ذكرها بافقيه :-

(أ) الإفراط في القتل لإضعاف القوة المقاتلة لدى الأعداء والمنافسين . بل نرى في ذلك أيضاً هدم للمعنويات وتخويف للآخرين ولمن تسول له نفسه تحدي الجبروت السبئي .

(ب) الإكثار من السبي ، صغاراً وكباراً ، لنفس الغرض. كما نرى أنها لتحقيق إذلال جماعي .

(ج) إحراق المدن وسلب مقتنياتها الثمينة لإضعاف قوتها الاقتصادية .
ونضيف على ذلك أنها تمثل تدميراً شاملاً للأدوات الاقتصادية .
(د) فرض أنواع مختلفة من الغرامات التي تحرم العدو من تنمية موارده ، مثلاً مصادرة أعداد هائلة من الحيوانات بأنواعها . والحيوانات في تلك الأيام مصادر وأدوات اقتصادية هامة .
(هـ) فرض الجزية السنوية .
(و) مصادرة الأراضي لصالحه شخصياً أو لصالح قبيلته أو لصالح دولته ( ألمقه وسبأ ) وتسخير السكان المهزومين كأجراء أو مستأجرين في ماكانوا يملكون .والأرض في تلك الأيام هي أهم المرتكزات الإقتصادية وأهم أسباب البقاء المحترم .
(ز) إضعاف الزعماء المنافسين وقتل الخطرين منهم وضربهم بعضهم ببعض كما حدث في تعامله مع ملوك الجوف .
(ح) إزالة أسوار المدن لإضعاف دفاعها في حالة التمرد .
(ط) إستيطان السبئيين في بعض المدن أو الأراضي المغلوبة .

٥- من المآخذ المسجلة على تلك الحروب " أنها أضعفت اليمن وخربت المدن وشجعت بروز الأعراب كعنصر مشاغب " . ولا ندري ما الذي جعل بافقيه يشير إلى الأعراب كعنصر مشاغب وكأنه يقارنها بقوم متمدنين ؟؟ فلا نرى فرقاً بين أعراب البادية والذين تقمصوا بقمصان المدنية وسكنوا المدن وبنوا القصور . فقد أثبتت إجراءات كرب إل وتر - ربيب المدنية والمدينة - أنه أكثر وحشية وهمجية وغِلاظة وفوضوية من الأعراب . والوقوف على

الأرقام التي سجلها كرب إل وتر في نقشه لاتخرج عن أحد اثنين: إما أنها مبالغ فيها أو أنها حقيقية . فإن كانت التالية فهي تتحول إلى أدلة ثبوتية على مدى وحشيته المدمرة ، وإن كانت الأولى فالكذب والتبجح من نصيبه . ولكنا نعتقد بوجود الإثنين معاً : فالمبالغة لكذب وتبجح مقصودين لرفع معنويات أتباعه وتحريضهم على السلوك الهمجي كما أن التدمير المفرط من طبيعة السلوك القبلي ، وكلاهما ينسجم مع العقلية القبلية الإقطاعية .

ويبدو أن الخراب الذي أحدثه كرب أل وتر قد تفاعلت آثاره وبدأت سبأ مشوار الإندثار التدريجي . فإذا قبلنا ماذكره بافقيه من أن كرب إل وتر عاش حوالي ٤١٠ ق.م ، فإن قتبان أصبحت بعد حوالي ٦٠ عاماً ( في ٣٥٠ ق.م ) مسيطرة على الشريط الساحلي الممتد من باب المندب إلى ما وراء عدن . وهذا يعني أن سبأ قد أجبرت على الإنكماش إلى الحدود الداخلية وجردت من المنافذ البحرية . وفي القرن الثاني قبل الميلاد يصف المكرب القتباني ، يدع أب بن شهر ، نفسه بأنه " مكرب قتبان وكل ولدعم وأوسان وكحد ودهس وتبنو ( النقوش: ف ٣٥٥٠ و ٤٣٢٨ وريكمانز ٣٩٠ ) ويلقب في نقش آخر ( ف ٣٨٧٨ ) بلقب " ملك " . ويظهر أن قتبان كانت أيضاً تسيطر على كل بلاد مراد (المجاورة لمأرب ) . وإذا تذكرنا أن أوسان وكحد ودهس وتبنو كانت من بين المناطق التي اكتسحها كرب إل وتر ووزعها على نفسه

وعلى قبيلته ودولته ، فذلك يعنى أن قتبان قد سلختها من مملكة سبأ . فبدلاً من أن تزداد سبأ قوة وازدهاراً بفعل ما اغتصبته من الأراضي الخصبة والمقتنيات والحيوانات والعمالة المسخرة ، تدهورت تدريجياً وسلخت أجزاء كبيرة منها . فما يبنى على القهر والظلم يكون مآله الإنهيار .

## عصور الممالك المركبة

## وبروز الأقيال وتحالفاتهم وطموحاتهم

### أولاً : مملكة سبأ وذي ريدان :

الحميريون : موطنهم القديم يافع ، ذو ريدان لقب زعمائهم ، في حوالي ١٠٠ ق.م. هاجروا وأقاموا دولتهم في دهس ورعين وجعلوا حاضرتهم ومقر ملك ذي ريدان ظفار (٧) . في وقت بليني (~٧٩م ) وصل الحميريون إلى الساحل الجنوبي للبحر الأحمر وسيطروا على المعافر . وتدل القرائن على ازدهار حضرموت وضعف قتبان ويرجح خروج معين من المسرح كدولة . وفي حوالي زمن الحملة الرومانية (~ 24 ق.م. ) أو بعدها ساد الإضطراب واصبحت سبأ دولة داخلية محصورة ، وتزايدت قوة أمراء الإقطاع القبلي ، أي الأقيال ، في المقاطعات ، ومع زحف الحميريين تفككت مملكة سبأ أو ضعفت السلطة المركزية بها (٨) .

١) الشرح يحصب ( الأول ) من مرثد البكيلية ، ملك سبأ وذي ريدان وابنه وترم يهأمن أيضاً ملك سبأ وذي ريدان . ويبدو أن حلفاً قد أبرم في هذه الفترة ( التي يقدرها فون وزمن بحوالي ٨٥م ) بين بكيل وجرت . لايعرف الأساس الذي تلقب الشرح بموجبه ملكاً لسبأ وذي ريدان ، كما

لايعرف شيء عن والده (٧) . ( لعلنا في مرحلة يفوز بالملك من أسعفته همته وتكاثر أنصاره ) . القيلان ، سعد شمم اسرع وابنه مرثدم يهحمد بني جرت ، هما أهم نصراء الشرح . وقد انتسبا إليه بالتبني .

وفي النقش ( ك ٤ ) ما يدل على أن أوسلت رفشان ( والد يارم أيمن ) زعيم لقبيلة همدان ومقرب إلى الملك وترم يهأمن لأن النقش انطوى على دعاء للملك ومن بعده أوسلت وبني همدان .

**٢- أسرة وهب إل يحز ( البتعية من حاشد ) - ملوك سبأ :**

في نقش ( جلازر ١٢٢٨ ) ورد اسم سعد شمم ومرثد وقبيلتهما جرت وهما يحاربان إلى جانب ذمر علي ذي ريدان ( حميري ) ضد وهب إل يحز الذي حارب معه هوف عم مخطرن وسخيم وذو خولان وبتع .

**ملاحظات :**

(أ) الاشارة بصورة موجزة هي عادة في النقوش عند ذكر أسماء الأعداء ( قارن ذلك مع الاتجاه العام لدى مؤرخي الزيدية عموماً إذ يوجزون القول أو يغفلون الذكر تماماً عندما تتعلق الأحداث بهزائم الزيدية وانتصار اعدائها ) .

(ب) **النقش يذكر تحالفات بين الأقيال في الجانبين المتصارعين وهذا يعني أن الأمور وصلت إلى حد من التدهور لحق بهيبة الملك بحيث يقتضي الأمر إبرام تحالفات مع الأقيال مسبقاً وأنهم لم يعودوا رهن إشارة الملوك .**

(جـ) يدل النقش على انشقاق كبير بين الأقيال الكبار في سبأ لأن سعدشمم وابنه مرثدم من قبيلة سبئية والملك اللذان وقفا ضده سبئي . **هذا الانشقاق أطمع الحميريين في سبأ** (٨) .

ويرى فون وزمن أن ذمرعلي ذي ريدان الـذي ورد اسـمه فـي النقـش هو ذمرعلي يهبر ملك سبأ وذي ريدان بـن يهصـدق ملـك سـبأ وذي ريـدان . وقد تمكن ذمرعلي من دخول مأرب في هذه الفترة مع إبنه ثاران .

النقش ( م ٣١٥ ) يشير إلى الصدام الخطير الذي شـمل ملـوك سبأ وذي ريدان وحضرموت وقتبـان وإلـى مسـاعي يـارم أيمـن ( إبـن أوسلت رفشان الهمداني ) في إقناع الأطراف المتحاربة بالسلم وأنـه توفق في مهمته وأنه سعى بمبادرة ذاتية ، ولاشك أن حاجـة الأطـراف المتحاربة إلى مخـرج مـن تلـك الحـروب قـد سـهل مهمتـه . ولكـن نجاحه كان سبباً في شهرته ومكانته الأمر الذي مكنه من الوصول إلى عرش سبأ فيما بعـد . والنقـش ( جـام ٥٦١ ) يذكـر أن يـارم أيمـن وأخـاه يهرحب وابنه علهان نهفان بني أوسلت رفشان بن همدان أقيال سـمعي الثلـث من حاشد قد أصبحوا يدينون بالولاء لوهب إل يحز .

والنقش ( ك ٨ ) يشير إلى اشتراك حضرموت إلى جانب بني ذي ريدان في حروبهم ضد ملوك سبأ . هذه الحروب عمت كل الأراضي وكـل الملـوك والشعوب ( القبائل ) والجيوش (٨)، وعاد وهـب إل يحـز إلـى مـأرب مكتفيـاً بلقب ملك سبأ ( دون ذي ريدان ) وقد حمل ابناه ( أنمرم يهـأمن وكـرب أل وتر يهنعم) نفس اللقب . النقش ( جام ٥٦٤ ) من عهد كرب أل وتـر يهنعـم بن وهب إل يحز ، صاحب النقش هـو أنمـرم الغيمـاني يذكـر فيـه أن الملـك كلفه هو وأقيال غيمان وجنوده من قبيلـة غيمـان بالمرابطـة فـي مدينـة مـأرب لمدة خمسة أشهر لأغراض الدفاع عنها . نرى في هذه النقوش تحالفـات بيـن ملوك وأقيال وبين ملوك الدول البين ، كما نلاحـظ اعتمـاد ملـك سـبئي علـى قبيلة يكن لها أهل مأرب أشد البغض لحـروب سـبقت بينهـم . وقـد ثـار أهـل

مآرب على أنمار ( أو أنمرم ) الغيماني وطالبوا بخلعه ولـم تخمـد ثورتهـم إلاّ بعد الاستعانة بالجيش السبئي . وهـو حـال يـدل علـى مـدى ضعـف سـبأ واضطرارهـم الـى التحـالف مـع أعـداء الأمـس نظـراً لانشـغالهم فــي حروب ضارية . هذا الحال المتعب الذي أصـاب سـبأ هـو جـزء من تسديد الفواتير الناشئة عن طغيانها وابتداعها لنهج الإسـتقواء والنزعـة التوسعية والطغيان الهمجي .

٣- سعد شمسم أسرع وابنه مرثدم يهحمد : ملكا سبأ وذي ريدان

تلقب هذان القيلان باللقب المركب ونسبا نفسيهما الى الشرح يحصـب (الأول) بصلة التبني . وفي ذلك ارتقاء من مرتبة الأقيـال إلـى مرتبـة الملوك . فلم يعد الملك محصوراً في أُسر تعتبر النُخبة في البـلاد (خيـار القـوم) وإنمـا تخضـع لمـزاد مراكـز القـوى والمغـامرات الانتحارية ، وبذلك يتعذر تراكم الخبرة السياسية وتقاليد الحكـم في القيادة العليا فتختل الموازين ويمتنـع الاحتكـام الـى المعـايير والقيم فتسود الفوضى ويتوقـف التطـور البنـاء . وقـد قـال الشـاعر المذحجي ، الأفوه الأودي، (عاش قبل الإسلام ) في هذا الشأن :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ∴ ولا سراة إذا جهالهم سادوا (٢٥).

سجل النقش ( جـام ٦٢٩ ) القيـلان مرثـدم ... وذرحـان أشـوع ، قيـلا الشعب يهبعل (قبيلة سبئية) بمناسبة اشتراكهما وقبيلتهمـا فيشـن ويهبعـل في الحرب بـأرض ردمـان عندمـا أشعلها وهـب إل بـن معهـر ومعـه ذو خـولان وحضرمـوت وقتبـان وردمـان ومضحيـم وخلـق آخـرون وأعـراب . وتولـى الملكان سعد شمسم وابنه مرثدم قيادة الحرب معاً والتقيا بجيشهما في أنحـاء

مدينة وعلان بيدع إل ( ملك حضرموت) ونبطم ( ملك قتبان ) ووهب إل بن معهر وذي خولان وذي هصبح ومضحيم وكل من كان معهم وتحقق النصر للملكين ، سعد و مرثدم .

يذكر النص حملة أخرى كلف بها القيل ذرحان وأتباعه على مدينة حلظوم والمشرقية حيث دمروا ونهبوا المعابد والأودية وردموا الآبار فيما حولها .

كما أن الملكين قادا حملة منفصلة على مدينة منوبم الأوسانية وكل مدن وقلاع الشعب الأوساني ومدينة شيعن الأوسانية . ويدل ذلك على أن أوسان نهضت من جديد واستعادت كيانها ، كما يدل على أن السبئيين يطبقون حضراً على أوسان أن لاتقوم لها قائمة وهذا يعني أنهم ضد النهوض وضد التطور وأن حقدهم مستديم وأن مفهوم " الوطن الواحد " مجهول لديهم .

في هذه الحرب كلف الملكان بعض الأقيال ، ومنهم مرثدم الجرافي وشرح إل بن ذرنح وشرحثت بن بتع والرم بن سخيمم ويرعد بن ساران (بكيلي ) ويرم بن همدان ، بالمرابطة في صنعاء للدفاع عنها أثناء الحرب في ردمان وأوسان . كانت العشائر السبئية مع الملكين ، وملك حضرموت ومعه معظم قبائل الشرق يقود التجمع المناهض للسبئيين . ويظهر أن نفوذ حضرموت في المناطق المجاورة لسبأ قد بلغ أقصى مداه في ذلك الوقت (٨) (بافقيه ) .

هذه الحرب أظهرت فرزاً جهوياً للقبائل وهي ظاهرة بالغة الأهمية لأنها رسخت الولاء الجهوي الذي احدث في العهود اللاحقة شرخاً مستديماً في الولاء الوطني ، بل ساد الولاء الجهوي على

حساب الولاء الوطني الى يومنا هذا وتسبب في صراعات دموية آخرها ماحدث في الفترة من ٢٧/٤/١٩٩٤م الى ٧/٧/١٩٩٤م .

كما يظهر النقش الإهتمام بصنعاء كعاصمة إحتياطية ، هذا الإنتقال الجغرافي للعاصمة كان من الشرق على مشارف الصحراء (مأرب) إلى الغرب في أحضان منطقة وعرة جغرافياً . وتكتسب صنعاء أهمية بالغة لأن هذه المنطقة الوعرة تمثل خلفية منيعة لعبت دوراً رئيسياً في استمرار حكم الأئمة لقرون طويلة وفي الهزائم المتكررة للأتراك الذين حاولوا اخضاع اليمن من بوابة صنعاء لأن هذه الخلفية المنيعة اصبحت الملاذ الآمن للزيدية اذا انحسرت سلطتهم عن صنعاء . ومن هذا الملاذ يكرون على عدوهم ويغرونه بالملاحقة في اذيالهم حتى اذا توسط في المنطقة الوعرة اطبقوا عليه . لكن هذا الملاذ كان أيضاً عاملاً مساعداً في الإنغلاق في اطار قبلي متخلف يستعصي تطوره . فالتحصن ضد الغزاة لازمه تحصن ضد التطور .

٤- أسرة يارم أيمن الهمدانية :

يقول بافقيه : " كانت قوة الزعيم الإقطاعي تعتمد على إقطاعياته أولاً ثم قوة قبيلته وما يمكن ان يحققه من تحالفات تساعده على فرض زعامته . كان الزعيم منهم يعلن نفسه ملكاً في قومه إذا استطاع ويسعى للوصول الى مأرب إذا واتته الظروف ليصبح ملكاً . " (٨)

واضح أن الإرتقاء بذراع القبيلة من قيل الى ملك ثم الى تأسيس أسرة ملكية قد بات مألوفاً .

عايشت أسرة أوسلت رفشان الهمداني تقلبات الأوضاع منذ عهد وتـرم يهأمن بن الشرح يحصب ( الأول ) وشـارك أوسـلت وابنـاؤه فـي الأحـداث ، ونجح ابنه يارم أيمن في إحلال السلام بين الأطراف العديدة المتناحرة فأصبح ملكاً بين الملوك الكثر في عهد كرب إل وتر يهنعم ( ابـن وهـب إل يحـز ) . وقد ذكر اسمه في النقش ( جام ٥٦٥ ) متقدمـاً علـى شـريكه كـرب إل وتـر يهنعم كملكين لسبأ ( دون ذي ريدان ) . وهذا يدل على خطورة المكانة التي بلغها يارم أيمن اذ تقدم اسمه على اسـم الملـك الأصلـي . ثـم اصبـح علهـان نهفان ( ابن يارم أيمن ) ملكاً على سبأ وشاركه ابنه شاعرم أوتـر . وفيمـا بعـد أصبح الإثنان ملكي سبأ وذي ريـدان . عقـد علهـان حلفـاً مـع يـدع إل ملـك حضرموت ( نقش نامي ١٩ ) فـي ذات غيلـم بـارض قتبـان ( وهـذا يعنـي أن حضرموت قد ضمت اليها جزءاً من قتبان ) . ثم توفـى يـدع إل وخلفـه يـدع أب غيلان فعقد معه علهان حلفاً جديداً . وبمقتضى هذا الحلف حارب جيـش حضرموت الى جانب الجيش السبئي ضد الحميريين ، أي الريدانيين ( النقـش م ١٥٥ ) . ( لاحظ الحلـف السـابق لحضرمـوت مـع الريدانييـن ضـد السبئيين في عهد وهب إل يحز ) .

ويسجل النقش ( م ٣٠٨ ) تحالفاً آخر عقده علهان مـع جـدرت ملـك الحبشة في غرب البلاد . هذان الحلفان ( شـرقاً وغرباً ) قصـد بهمـا علهـان المـؤازرة فـي محاربـة الحمـيريين . ويـدل هـذان الحلفــان علــى نظــرة براجماتيه ( نفعية ) لدى السبئيين . فلم يثبطهم تـايخهم الاسـود ضـد حضرموت عن التزلف الى ملوك حضرمـوت واستمالتهم لمؤازرتهـم ضد الحمـيريين ولإطفـاء أي نزعـة لـدى الحضارمـة لاهتبـال الفـرص وتصفية الحساب القديم مع سبأ . كما أن السبئيين لم يتحرجوا حتـى

من التحالف مع قوة أجنبية متربصة (الأحباش ) والاستفادة منها في محاربة " الأقارب".

ويتشابه هذا الموقف البراجماتي مع موقف وقفته صنعاء ضد الجنوب في الحرب الأخيرة ( ابريل-يوليو ٩٤ ) . إذ استعانت بمحاربين وخبراء عسكريين من دول عربية معروفة في هذه الحرب . وفي ذلك دليل واحد من أدلة كثيرة تؤكد أننا أمام عقلية سياسية قديمة سبئية المنشأ سادت بالتلازم مع سيادة القبلية ذات الجذور السبئية ، عقلية تحدت القرون الكثيرة بأحداثها وتتحدى اليوم كل أشكال التطور . هذه العقلية السياسية السبئية هي الأصل والمنشأ لأزمة اليمن اليوم وجل الأزمات والحروب اليمنية السابقة ، كما أنها السد المنيع الذي يحول بين اليمن والشعب اليمني من جهة والتطور الإيجابي والإستقرار والمواطنة المتساوية من جهة أخرى .

وفي النقش ( م ٣٠٨ ) إشارة الى هزيمة الحقوها بعم أنس بن سنحان ! وقبيلة خولان ! (٨).

ثم يأتي شاعرم أوتر بعد أبيه علهان ويبدو أنه لم يعد في حاجة الى التحالفات التي أبرمها والده لأنها قد استنفذت أغراضها (٨) ، وجاء دور الاستفراد بالحلفاء ، إذ غزا شاعرم أوتر حضرموت بغتة من اتجاهين : في اتجاه هاجم ملك حضرموت العزيلط ( رغم أن العزيلط متزوج على أخته ) وهو في ذات غيلم وسقط في الأسر واقتيد الى شاعرم أوتر ، وفي الجهة الثانية ارسل قيلاً بجنود الى شبوه

لمحاصرة القصر الذي تقطنه اخته وحمايتها ، ثم تبعهم بجيشه الى شبوه . فالنقشان ( م ٣٣٤ ) و ( جام ٦٣٣ ) يشيران الى أن الحميريين كانوا خاضعين أو محالفين له لأنه غزا حضرموت بجيش يتكون من سبئيين وحميريين . وقد بلغ جيشه صوأرن في وادي حضرموت ، كما شن هجوماً على ميناء قنا الحضرمي . وشملت الحرب أيضاً حلفاء حضرموت وهم قتبان وردمان ومضحيم وأوسان ، وجمعوا الغنائم من شبوه وقنا وقاموا بتدمير وتحطيم وإخضاع واستئصال كل جيش وحشد من المقاتلين وقبائل حضرموت بناحية ذات غيلم . كما قتلوا كثيراً من الجند في شبوه . كذلك أذل وأخضع ولدعم: قتبان وردمان وخولان ومضحيم وقبائل أوسان وقسم وحدل.

وتتكرر الدورة المأساوية السادية السبئية وكأنهم يذكرون المغفلين بما حل بهم أيام كرب إل وتر وأن المتأخرين من السبئيين لازالوا على العهد القديم !! فهم سبئيون على كل حال . واليوم يأتي " أقيال " اليمن المعاصرون – حكام صنعاء – لينعشوا بحربهم الظالمة ذاكرة الجنوبيين ويقولون لهم " نحن سبئيون على كال حال وعندما تنحدر اليكم جحافلنا سوف يفعلون مافعله وأسسه كرب إل وتر العظيم " وكانوا عند وعدهم في تحقيق الدمار الشامل .

ويشير النقش ذاته الى أن شاعرم أوتر أرسل فيما بعد فارع أحصن الأقياني ( الذي أوكل إليه حماية اخته ) من أقيال بكيل الربع الى حضرموت في غزوتين أخريين لمواصلة جمع الذهب والغنائم من شبوه وقنا ودمر أو أحرق سفناً في ميناء قنا وعاد بالسبي والغنائم .

## الحرب ضد الأحباش ومن والاهم :

شملت حرب شاعرم أوتر ضد الأحباش أقواماً آخرين وامتدت من حدود حاشد حيث كانوا يتحرشون بها الى أراضي خولان العالية ثم بلاد سهرت والأشاعر ونجران حتى وادي الدواسر وأراضي قبيلة كندة في أواسط الجزيرة العربية في تلك الأيام ( نقش جام ٦٣٥ ) . ومن الأقيال الذين حاربوا مع شاعرم أوتر ضد الأحباش قطبان أوكن الجرتي ( نقش جام ٦٣١ ) واشتركت معهم حمير ضد الأحباش الذين احتلوا بعض المناطق الحميرية ومنها ظفار وساعدهم على ذلك الاضطراب والتمزق الداخلي في سبأ .

## ٥- الشرح يحصب بن فارعم ينهب وأخوه يأزل بيين :

النقش ( جام ٥٦٦ ) يذكر والدهما فارعم ينهب كملك لسبأ ، كما يذكر النقش ( جلازر ١١٩ ) أن الشرح يحصب كان محارباً وأنه اشترك في كثير من المعارك وغزا حمير وحضرموت وعاد بالكثير من الغنائم والأسرى وهو مازال في درجة " كبير " . وقد تلقب الشرح وأخوه بلقب ملكي سبأ وذي ريدان . شن الملكان حملات ضد الملوك والجيوش والقبائل التي أثارت الحرب عليهما ، وأوقعا الهزيمة بكل جيش وقبيلة أثارت عليهما حرباً من قبائل الشمال والجنوب والبحر والبر ( النقشان:جام٥٨٦ و ٥٧٧).

## إبتكرا فكرة الرهائن وطلبا من المهزومين رهائن لمنع تكرار إنتقاضهم على الملك الشرح يحصب .

هزموا الأحباش وذسهرتم وشمر ذي ريدان وقبائل حمير وردمان ومضحيم وقبيلة مهأنف ( لعلها أنس كما يرى بافقيه ) . ويعود الملك الى صنعاء ومعه الأسلاب والغنائم والأسرى وتكررت الجولة ضد شمر ذي ريدان حتى سحقت كتائب حمير ولدعم . كما يهاجم قبيلة نجران ويلحق بها الأضرار التالية :

٩٢٤ قتيلاً ، ٥٦٢ أسيراً ، ٦٨ مدينة أخضعت ، ٦٠ ألف حقلاً نهبت و ٩٧ بئراً ردمت وسويت كما أخذ رهائن من أولادهم .

والنقشان ( جام ٥٧٤ و ٥٧٥ ) يشيران إلى حملة انتقامية ضد الأحباش وذي سهرت في قراهم بوادي سهام ووادي سردد . والنقش ( جام ٥٧٨ ) يذكر حرباً بين الملكين ( الشرح وأخيه ) وبين كرب إل ذي ريدان الذي يبدو أنه خلف شمر ذي ريدان . وتم إجلاء كرب إل وجموع وقبائل وجيش حمير ولدعم من شرقي ذمار الى بلاد لعروش في أنحاء رداع ودحر كرب إل الى يكلأ ثم الى مدينة هكر حيث حوصر حتى اضطر الى الاستسلام هو وأقياله وقبائله . ثم تربع على عرش سبأ وذي ريدان نشأ كرب يأمن يهرحب ( ابن الشرح يحصب ) وحارب الأحباش وقبائل يمنية .

ويرى بعض المؤرخين وعلماء الآثار أنه آخر ملك سبئي ( ٢٤٠ م ) وبعده انتهت سبأ كدولة(٧)،(٨) .

والظاهر أن هذه الأسرة استمرأت الحروب والتدمير الى حد وصلت فيه مملكة سبأ الى نهاية المشوار الاندثاري . لكن " السبئية " كعقلية ووجدان حافظت على بقائها المهيمن في إطار القبيلة .

ثانياً : مملكة سبأ وذي ريدان وحضرموت ويمنت :

---

يجب التنبيه إلى أن يمنت ( أو ذيمنت ) تعني " الجنوب " وشامت ( أو ذشامت ) تعني " الشمال " ، فهما مصطلحان جهويان في الأصل .

يشير النقشان ( جام ٦٥٦ و ٦٦١ ) الى حدوث تغير في اللقب المركب ليصبح اللقب " ملك سبأ وذي ريدان وحضرموت ويمنت " وأول من وصف به شمر يهرعش بن ياسر يهنعم ( من حمير ) .

في البداية حكم شمر يهرعش بالإشتراك مع أبيه كملكي سبأ وذي ريدان ثم انفرد بالحكم وتغير اللقب الى اللقب المركب الأخير المذكور أعلاه ( حوالي ٢٩٠ م ) وذلك بعد حروب كثيرة استولى فيها على حضرموت والأجزاء الساحلية الجنوبية ( يمنت ) .

وقد حارب شمر يهرعش قبائل عديدة وهزمها كما حارب الأحباش وهزمهم ودمرهم من المرتفعات الغربية الجنوبية لكنه لم يستطع اقتلاعهم كلية من اليمن لأنهم ظلوا في الساحل التهامي في طور كمون وخنوع ظاهري . ولاشك أنهم لعبوا دوراً حاسماً في وقت لاحق في إنجاح الاحتلال الحبشي لليمن. ويظهر أن هؤلاء الأحباش هم هجين من أحباش وسبئيين بدأت هجرتهم التدريجية إلى مرتفعات أرتيريا منذ القرن الخامس ق.م . تدل على ذلك آثارهم النقشية والإنشائية واللغوية . ولعل عدوانيتهم هذه اكتسبوها من موروثاتهم السبئية .

سعد تالب يتلف الجدني كبير الأعراب :

النقش ( ك ٣٢ ) يصف حملة جديدة على حضرموت ( فقد قام بحملة سابقة بناءاً على أوامر ملك سابق ) بأمر من ذمر علي يهبر ، ملك سبأ وذي ريدان وحضرموت ويمنت ، أخذ معه ٣٠٠ جندي من سبأ و ٣٠٠ جندي من الأعراب و ١٠ جنود من تابعي الفرسان و ٥٠ فارساً وأغار على مدينة صوأرن وأستسلم أهلها ثم اشتركوا معهم في الهجوم على أهل شبام وعلى الصدف ( قبيلة قديمة ) وحوصرت شبام ١٣ يوماً قبل أن تستسلم . واصل الجيش زحفه على مناطق أخرى منها سيئون ومريمة وتريم ودمون ومشطه ، الخ . ثم " جاسوا خلال كل مدن وأودية حضرموت بحثاً عن

الغنائم"(٨). وكان القتلى من الحضارم ٣٠٠٠٠ر٣٠٠ والجرحى ٧٠٠ والسبي ٣٠٠٠.

من الملاحظ أن الحميريين تشربوا ببعض المظاهر السلوكية السيئة كالمبالغة في أرقام ضحاياهم وفي انتصاراتهم وغريزة النهب ولو من مناطق وكيانات يفترض أنها جزء من مملكتهم وأن رعاياها في حمايتهم . ولكن هذه الغريزة تدل أيضاً على أنهم يتعاملون مع الكيانات التي ضموها الى مجال نفوذهم قسراً كمناطق مستباحة وخاضعة للنهب المتكرر متى شاؤا . ونعتقد أنه حتى هذه الفترة أن الحكام وشعوبهم لايعرفون شيئاً عن مفاهيم " الوطن " و " المواطنة " و " الدولة " و " العلاقة " بين الدولة ومواطنيها مما يدل على أن المفاهيم القبلية هي التي تحكم السلوك والعلاقات بشكل مطلق .

أب كرب أسعد :

في عهد هذا الملك الحميري تغير اللقب مرة ثالثة الى " ملك سبأ وذي ريدان وحضرموت ويمنت وأعرابهم طوداً وتهامة " .

ويظهر أن إدراج الأعراب في اللقب المركب دال على خطورة وزنهم السياسي وموقعهم في الخارطة السياسية ككيان أو مراكز قوى لايمكن تجاهلها ، كما يعكس رغبة الملك في الإشارة الى أنه حتى الأعراب المتناثرة في مختلف المناطق قد خضعت لسلطانه . ولقد اختلف المؤرخون حول زمن تغيير اللقب على أنهم يحصرونه في الفترة ٣٨٥ - ٤٣٠ م . وتقول الروايات أن هذا الملك قد تهود وطلب من قومه التهود .

لم يعش هذا اللقب المركب أكثر من قرن من الزمان ثم يظهر ملك بعد عام ٥١٦ م لايستخدم هذا اللقب ويقاتل الأحباش في ظفار وفي نجران ( نقش جام ١٠٢٨ ) . فقد انفرط العقد التوسعي وهيأت الظروف الانقسامية البلاد للغزو الحبشي الذي حدث في فترة تقع بين ٥٢٥ و ٥٣١ م .

ويشير نقش ( فلبي ٢٢٨ ) الى حرب داخلية حدثت قبيل الغزو الجبشي واشتركت فيها قبائل سبأ وحمير ورحبة وكنده ومضر وثعلبة وأن هذه الفتنة قد مهدت الطريق للغزو الحبشي .

الملاحظ هنا أن النقش يشير الى حروب انحصرت بين القبائل ولم يذكر أياً من الملوك مما يدل على أنهم اصبحوا خارج اللعبة . ونرى أن القبائل قد استفحل دورها ولم تعد الدولة موجودة .

ويذكر نقش ( ريكمانز ٥٠٨ ) أن الملك يوسف أسار شن حروباً على الأحباش المستوطنين في ظفار والأجزاء الجنوبية من تهامة عند باب المندب وفي نجران وألحق بأعدائه الخسائر التالية :

١٣٠٠٠ قتيلاً ، ٩٥٠٠ أسيراً و ٢٨٠ الف رأس من الابل والبقر والماعز (٧) . ويظهر أن هذا الملك هو صاحب قصة الأخدود المذكورة في القرآن والتي كانت السبب المعلن للغزو الحبشي حيث قتل الغزاة الملك الحميري وأقياله الحميريين والأرحبيين في عام ٥٢٥م/ أو ٥٣١م وتولى القائد الحبشي ، ابرهة ، حكم اليمن وهو الذي ارسل الجيش لهدم الكعبة وحل بجيشه الدمار كما ورد في سورة الفيل (١) . ثم تولى بعده ابنه يكسوم وخلفه ابنه الثاني مسروق الذي تحقق في عهده طرد الأحباش على يد سيف بن ذي يزن بمساعدة الفرس حوالي ٥٧٥م . ولكن سيف قُتل غيلة من قبل حراسه الأحباش . فبعث كسرى فارس وهرز على رأس قوة قضت على الأحباش

وسقطت اليمن في يد الفرس وأصبحت اليمن تابعة للفرس • وكان آخر حاكم فارسي عليها باذان الذي أسلم فيما بعد وأقره الرسول (صلى الله عليه وسلم) عاملاً على اليمن تحت راية الإسلام الذي حرر اليمن من قبضة الفرس.

**العوامل التي كانت فاعلة في نشوء الممالك المركبة وانهيارها :**

١- في عهد المكاربة السبئيين كان لقب المكرب لقباً دينياً . والمكرب هو الذي يقدم القرابين للآلهة ويتوجه بالشكر والدعاء اليها .

ثم جاء كرب إل وتر ، آخر المكربين ، وغير اللقب أثناء حكمه الى " ملك " وبذلك تحولت السلطة من دينية وثنية الى دنيوية . وفي ذلك انتقال من التعامل مع سلطة مجهولة الى التعامل مع سلطة معلومة قابلة للريازة وتقدير قدراتها وردود الفعل عنها .

ولقد كان أهم نتائج حملات كرب إل وتر التوسعية والانتقامية وإجراءاته التأديبية فرز الأسس والعوامل المتعلقة بالصراع التوسعي / الانقسامي . ومع تعاظم دور القبيلة في الأحداث برزت الأقيال على مسرح الأحداث . ومع تزايد الاعتماد على الأقيال في الحروب تطلعت هذه الأقيال بطموحاتها في اتجاه الملك .

٢) كنتيجة للسياسة التوسعية السبئية وماترتب عليها من الحاق قسري ودمار للمناطق المقهورة برزت النزعة الانقسامية كرد فعل مشروع لاستعادة كياناتها المغتصبة والمستباحة . وبعض المناطق التي استطاعت أن تتحرر من التسلط السبئي تمكنت من تحقيق الازدهار والمنعة والإستقواء وسارت على النهج الذي ابتدعته سبأ فتحولت الى دول توسعية . وقد ظهر ذلك جلياً في ما يتعلق بحضرموت وقتبان ودهس ( يافع: موطن حمير ) . فالحروب التوسعية السبئية كانت العلة السببية لظهور

الانقسامية ونشوء واستمرار الصراع التوسعي / الانقسامي ، واستحكمت هيمنة العقلية القبلية الاقطاعية السببئية المنشأ في إدارة هذا الصراع الى اليوم .

٣- ظهور حمير على مسرح الأحداث وإقامة دولة خاصة بهم هي مملكة ذي ريدان . ثم دخولهم في صراع مرير ضد سبأ لعدة قرون نجحوا في نهايتها بالانفراد بالسلطة على الأرض اليمنية .

٤- ظهور اللقب المركب للملك عكس الحقيقة التاريخية بأن الدولة المركبة انطوت على كيان غالب وكيان أو كيانات مغلوبة مستباحة .

٥- ظهور الأحباش على مسرح الأحداث كقوة أجنبية استقطبها الصراع التوسعي / الانقسامي .

٦- في العهد الحميري تميزت ثلاث طبقات للحكام :

(أ) المثامنة وهم الملوك الكبار وعددهم ثمانية .

(ب) الأقيال ( جمع قيل ) وهم زعماء القبائل الكبار الذين قد ترتقي بهم طموحاتهم وحظوظهم إلى مرتبة الملوك .

(جـ) الأذواء ( جمع ذو ) : والذو من امتلك محفداً أو محفدين ، وشأنهم محدود لكن مجال الإرتقاء إلى مراتب عليا مفتوح لذوي الهمم الكبيرة العالية .

وكل حاكم له نفوذه على ماتحت يده وعلى أتباعه . ونعتقد أن هذا التقسيم هو نتيجة مباشرة للسيادة القبلية على المجتمع ، بل هو دلالة أكيدة على أن طبيعة المجتمع قبلية صرفه وأن أساس الحكم قبلي. ولكون القبيلة انقسامية بطبيعة مفاهيمها ، فإن الوضع برمته إنقسامي .

هذه الإنقسامية القبلية كانت السبب الرئيسي وراء إصرار الأشعث بن قيس وقومه على انتداب أبي موسى الأشعري حكماً عن الإمام علي بن أبي طالب وأنصاره . وعزز إصراره بقوله إنه لن يقبل أن يكون الحاكمان المتخاصمان ( الإمام علي و معاوية ) والحكمان من مضر . وهذا التنازع القبلي بين المضرية واليمنية كان من الأسباب الرئيسية التي هدمت حُكم الأمويين المركزي في الأندلس وكذلك في ظهور ملوك الطوائف الإنقساميين وتناحراتهم التي انتهت إلى إنهيار الدولة الإسلامية في الأندلس وطرد العرب منها رغم أنهم جعلوا من الأندلس في يوم من الأيام المركز الأساسي للإشعاع الحضاري لأوروبا(١١)، (١٢)، (١٣)، (١٤) . وعلى أساس ما استوعبه الأوروبيون من هذه الحضارة إستطاعوا الدخول في عصر النهضة (٥٠) .

## معالم الواقع السياسي في العهود السابقة على الإسلام

### ( مظاهر الإرث التاريخي القديم )

١- الواقع السياسي في اليمن في العهود السابقة على الإسلام هو واقع انقسامي لأن النظام الاجتماعي السائد آنذاك كان نظاماً قبلياً صرفاً . فالحس القبلي تحكم في الوجدان القبلي ووجه الفعل العقلي للزعامة القبلية . ولذلك فالكيان القبلي هو الكيان المعروف والمعتبر(١٥)،(١٩) . ويترتب على ذلك حصر الولاء والمصلحة في إطار القبيلة . من هنا كانت المفاهيم المتعلقة بالدولة مثل " الوطن " و " المواطنة " و " الولاء الوطني" و " المصلحة الوطنية " مفاهيم تقع خارج نطاق الإدراك . وبناءاً عليه ، كانت الخارطة السياسية ، ولازالت ، خارطة انقسامية لأن الخارطة الاجتماعية هي في الأصل خارطة انقسامية . ويقدم لنا الواقع السياسي في تلك الأيام حقائق صارخة تدل على طبيعة هويته ، نورد أهمها فيما يلي :

(أ) تزامن الممالك الحضارية القديمة :

معين وسبأ وحضرموت وقتبان ممالك متزامنة .

سبأ وحضرموت وقتبان وأوسان ممالك متزامنة .

وتمثل كل واحدة من هذه الممالك كياناً حضارياً مستقلاً . وقد حققت كل منها حداً من الازدهار والمنعة بحيث تعذر اكتساحها أو حتى التحرش بها على الأقل في فترة من فترات عهدها . كما أن التزامن استمر لقرون عديدة .

(بـ) تزامن بعض الإمارات الصغيرة ، مثل سمعي ( قبيلة همدانية ) وأربعن ( قبيلة همدانية ) ومهأمرم ( مؤلفة من عدة قبائل ) ، مع الممالك الكبيرة مثل سبأ وحضرموت وقتبان .

(جـ) تزامن بعض الدويلات المدينية مع سبأ وحضرموت وقتبان أمثلة على ذلك : نشن ونشق وكمنهو وسبل وهرم وفنن وكلهانشأت عن تفكك مملكة معين .

(د) إمارة جبان كانت متجاورة ومتزامنة مع مملكة قتبان ، وإمارة بني مرالد كانت متجاورة ومتزامنة مع الدولة الحميرية في عمران والبون.

فتزامن هذه الممالك والإمارات والدويلات المدينية دليل قاطع على أن الواقع السياسي إنقسامي والخارطة السياسية المترتبة عليه أيضاً انقسامية .

## ٢- الصراع التوسعي / الإنقسامي :

تتلخص دورة ودوافع هذا الصراع كما يلي :

(أ) الإستقواء وهي حالة شعور متزايد بالقوة لدى احدى الممالك أو تجمع قبلي .

(بـ) النزعة التوسعية وتتولد عن ظاهرة الإستقواء .

(جـ) الصراع التوسعي وينشأ استجابة للنزعة التوسعية والهدف منه هو بسط النفوذ التوسعي على ما جاور المستقوي من قبائل وممالك قد دب الضعف في كيانها .

(د) آثار الصراع التوسعي وأهمها تحقيق النفوذ التوسعي والحاق الدمار الشامل بالكيانات المهزومة واستقادة سكانها والاستيلاء

على كل مقتنياتهم المنقولة ( ذهب وخلافه ) وغير المنقولة (أراضي وأودية وجبال شاهقة ) (٧) ، (٨) ، (١١) .

(هـ) النزعة الإنقسامية وتنشأ كمحصلة منطقية لآثار الصراع التوسعي لدى المهزومين . ويمثل الانسلاخ من دائرة النفوذ التوسعي للمنتصر المخرج العملي والمنطقي مما حل بالمهزومين

(و) الحرب الانقسامية المضادة للنفوذ التوسعي وهي حرب تحرير مشروعة لأنها تقوم على أسباب ودوافع مشروعة .

فقد رأينا المكرب يثع أمر بيين السبئي ، الذي كانت مملكته هي أكثر الممالك ازدهاراً بسبب أساليب وأنظمة الري المتطورة (السدود وقنوات الري) يكتسح ماجاوره من قبائل وممالك ( معين وقتبان ) ويواصل اكتساحه حتى يشمل منطقة نجران . ولم تكن الحاجة ولا الإنتقام من بين دوافعه .

كما لاحظنا المكرب السبئي كرب إل وتر يكتسح أوسان وما اشتملت عليه من ارض المعافر وأجزاء من حضرموت وقتبان وكذا منطقة نجران . ومن دوافعه تحقيق النفوذ التوسعي والإنتقام . وقد طبق كرب إل وتر أسلوباً مدمراً شكل فيما بعد الدليل الأساسي لتعاطي الصراع التوسعي / الإنقسامي:

- الإفراط في القتل والسبي .
- نهب المقتنيات والمواشي .
- مصادرة الأراضي ، المروية والبعلية ، والأودية والجبال الشاهقة ومصادر المياه .
- تدمير المدن وحرقها .
- فرض الجزية السنوية .

- الإستيطان السبئي لحماية المناطق المسلوبة ولمنع أهاليها من التمرد على التسلط السبئي .
- عقد التحالفات مع الممالك الأخرى القريبة من أرض سبأ ليأمن مكرها ( التحييد ) ومهادنة بعض القبائل ليغضوا الطرف عن مهاجمة قبائل أخرى مجاورة . ثم يعود ، بعد أن يفرغ من مهمته الرئيسية ، ويهاجم من هادنهم بالأمس ( مثلاً كحد ذي سوطم ) .
- الإستعانة بطابور خامس في أرض العدو ( مثلاً ولدعودم في أوسان ) .
- تقسيم غنائم الحرب ، وبالذات الأراضي ، على نفسه وقبيلته ودولته ( ألمقه وسبأ ) ، وتسخير السكان المهزومين كأجراء أو مستأجرين فيها .
- الإلحاق القسري للمناطق المهزومة إلى دولته سبأ .
- إضعاف الزعماء المنافسين له وقتل الخطرين منهم وإثارة الفتنة بينهم ( كما فعل مع صغار ملوك الجوف ) .
- فرض علاقة منتصر–مهزوم على سكان الأراضي المغلوبة . ويتضح أن الحروب التوسعية هي الاستعمار في أبشع صوره إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة الإجراءات المتخذة . ومن الطبيعي والمنطقي أن تنشأ النزعة الانقسامية في صفوف المهزومين ويتطلعون الى يوم الخلاص .

إن توزيع الإقطاعيات على قبيلة كرب إل وتر ينشأ عنه الآتي :

(أ) قبيلة المنتصر تصبح شريكة في الغنائم ، وهذا من شأنه أن يعزز الارتباط بمكربهم أو ملكهم وبذل الولاء له والتشوق الى اكتساحات أخرى . كما أنه يشجع القبائل الأخرى على الانضمام الى الدول المتحاربة لأغراض الحصول على الغنائم وتصبح الحرب مجالاً للاحتراف كمهنة يرتزقون منها .

(ب) تكاثر أفراد القبيلة الذين منحوا إقطاعيات يقود الى انتشار النظام الإقطاعي بمساوئه ومآسيه .

٣- الملوك اللاحقون لكرب إل وتر أضافوا الى الإجراءات الحربية المذكورة أعلاه مايلي :

(أ) ردموا آبار المهزومين وطمسوها .

(ب) أجبروا المقاتلين المهزومين للمقاتلة معهم في مناطق أخرى .

(ج) شملت تحالفاتهم قوى أجنبية ( علهان نهفان تحالف مع الأحباش ) للمؤازرة في الحروب كما أن التحالفات بين القوى المتصارعة في اليمن اصبحت لغرض الاشتراك في الحرب .

(د) اصبحوا يأخذون أولاد الزعماء والأكابر كرهائن لمنع الانتقاض عليهم.

٤- تهيأت الظروف لبروز الأقيال على مسرح الأحداث بطموحاتهم وتحالفاتهم البراجماتية ، ومنهم من وصل الى عرش الملك .

٥- ظهور الألقاب المركبة للملوك كان نتيجة لظهور الممالك المركبة ، وهو أمر يدل على أن أهل ذلك الزمان ( ملوكاً وأقيالاً ورعية ) لم يدركوا المفاهيم المتعلقة بالدولة ( الوطن ، المواطنة ، الولاء الوطني ، المصلحة الوطنية ، التزامات الحاكم تجاه المحكوم ، الخ ) ولذلك كلما ضمت دولة قسراً جرى إضافة إسمها الى اللقب الملكي ، حتى الأعراب اعتدوا كياناً قائماً بذاته .

هذا الإجراء يشير الى أنهم اعتبروا الدول المهزومة ملحقات خاضعة لسلطتهم وتسلطهم وأن هذه الملحقات بمن عليها وما عليها تشكل غنائم حرب ولم ترد في أذهانهم أية فكرة عن دمج هذه

الملحقات لتحقيق كيان واحد منسجم ومتجانس . ففكرة الانتماء لشعب واحد ووطن واحد لم ترد في قاموسهم ، بل إنهم كانوا يجردون الحملات العسكرية من وقت لآخر الى هذه المناطق الملحقة قسراً لنهب ماتراكم لديها من مقتنيات ومواشي وحيوانات .

٦- تكاثرت الحالات التي نرى فيها أكثر من ملك في الدولة الواحدة (الحكم المشترك) . فنجد الملك وابنه أو الملك وأخاه يتلقبان بنفس اللقب ويحكمان الدولة حكماً مشتركاً ، وهي ظاهرة تنطوي على تعدد الزعامات.

٧- الفرز الجهوي للقوى المتصارعة ، مثلاً مملكة حضرموت ومعها قبائل المشرق تدخل في حروب مع مملكة سبأ ومعها قبائلها السبئية في الغرب.

٨- أدخلت حمير نظام الطبقات الحاكمة المتعددة . فنجد المثامنه وهم الملوك الكبار والأقيال وهم زعماء القبائل والأذواء وهم صغار الحكام . هذا التعدد هو نتيجة طبيعية لارتكاز الحكم على المفهوم القبلي واستفحال الخارطة السياسية الإنقسامية ، ومن شأن هذا أن يحول النظام السياسي برمته الى نظام قبلي شديد الانقسام وبالتالي تندحر المفاهيم الأساسية للدولة . وتترسخ الأعراف والتقاليد القبلية وتفرز مع المدى جملة من المباديء والمعايير والقيم والمواقف القبلية وتنتهي في نهاية المطاف الى اجتياح الوجدان الجماعي والعقل الجماعي والسلوك العام بمشاعر ومفاهيم ورؤى وتقاليد وأعراف ومعايير وقيم قبلية .

هذه هي مظاهر الإرث التاريخي الرئيسية التي تراكمت عبر العصور حتى ظهور الإسلام . فإلى أي حد القى هذا الإرث التاريخي بظلاله على العهود اللاحقة ، هذا ماسنحاول استكشافه في الفصول اللاحقة .

# الفصل الثانى

# اليمن بعد ظهور الإسلام



## اليمن بعد ظهور الأسلام

لما دعى الرسول صلى الله عليه وسلم اليمنيين الى الدخول في الإسلام استجابوا له في سهولة ويسر وسارت الأمور على خير ما يرام في عهد الرسول صلى الله عليه و سلم وكذلك في عهد الخلفاء الراشدين إلا ماكان من الأسود بن كعب العنسي الذي ارتد بادعائه النبوة ولكنه قتل غيلة في صنعاء . ولقد تدافع اليمنيون تلبية لنداء الجهاد في سبيل الله ، وكانت لهم اليد الطولى في نصرة الإسلام في الشام ومصر والمغرب العربي والأندلس حتى وصلت كتائب المسلمين الى داخل فرنسا بقيادة عبدالرحمن الغافقي ( يمني الأصل ) ، وكذا في الفتوحات الشرقية في العراق وفارس في أيام الخلفاء الراشدين والعصرين : الأموي والعباسي .

على أن السلطة المركزية ( مقر الخلافة ) أهملتهم ، فلم يهتم الخلفاء من بني أمية وبني العباس وغيرهم باليمن وبشعبه إذ كان اهتمامهم محصوراً في ثلاثة أمور :

(أ) جمع الخراج .

(ب) إخماد الفتن .

(جـ) استقدام أفواج المجاهدين من اليمن وتوجيههم الى الجبهات والثغور .

لذلك ظل اليمن يراوح مكانه من التخلف والتمزق واستحكام العصبية القبلية التي زادته تمزقاً وبؤساً . ومع ذلك لم يكن صحيحاً ما ذهب إليه كارل

بروكلمان في كتابه : تاريخ الشعوب الإسلامية (ص٢٢٦ ، دار العلم للملايين ، ١٩٩٣ ) من " عجز الإسلام عن تعديل الأحوال الإجتماعية والسياسية تعديلاً جوهرياً كاملاً في اليمن ، ذلك أن الحكام الارستقراطيين ظلوا يحتفظون بقلاعهم ويفرضون سلطتهم على مناطق نفوذهم كما كانوا يفعلون في عهد سبأ وحمير من غير أن يجدوا معارضة من ممثل الخليفة في صنعاء ماداموا يؤدون نصيبهم من الجزية ( يقصد خراج الأرض ) في شيء من الإطراد." فقد كان من الممكن أن يحدث الإسلام أكبر نقلة للشعب اليمني من القبلية الى المدنية ، لكن أحداً لم يوظف الإسلام توظيفاً جيداً في هذا الإتجاه . فلم يهتم الولاة باستغلال المنهاج التربوي الإسلامي الفعال لكي يغيروا من نمط العلاقات الموروثة وأهمها سلطة الأقيال وسطوتهم . ومع الإهمال انكفأ اليمنيون على استجرار إرثهم القبلي وتحولت القبائل الى مراكز قوى متصارغة ، وهو حال نشأ عنه إحياء التقاليد والأعراف والنعرات القبلية والحياة القبلية بشكل عام ، فكان هذا الحال من أهم عوامل نشوء وسقوط الدويلات المتزامنة .

## عصر الدويلات المتزامنة :

### ١ – دولة بني زياد : ٢٠٣ – ٤٠٢ هـ

أسسها محمد بن عبدالله بن زياد ، قيل أنه ينتمي الى زياد بن أبيه . أرسله الخليفة العباسي ، المأمون ، على رأس جيش من الخراسانيين لإخماد حركة العلويين وغيرهم فتغلب على اليمن كلها في عام ٢٠٣هـ ثم استقل فيما بعد عن مركز الخلافة . ولما ضعفت دولة بني زياد استقل بنو أبي العلاء بلحج وعدن وأبين وهم من ذي أصبح ينتهي نسبهم الى حمير الأصغر ، واستقل بنو الكرندي ( يعود نسبهم الى حمير ) بالجند وبنو يعفر

( من همدان) بصنعاء وشبام ( في الشمال ) . كما تغلب أبوعبدالله الحسين التبعي على حصن حب وعزان وخدد وحصن الشعر وحصن أنور والسحول والشوافي وتغلب بنو وائل من ولد ذي الكلاع الحميري على وحاظة وحصونها وتغلب بنو المناخي على الجند ( من آل ذي مناخ الحميري ) . كل واحد من هؤلاء أسس له دويلة مستقلة حتى ظهر علي بن محمد الصليحي ( مؤسس الدولة الصليحية ) فقضى على هذه الدويلات (٢٢). كما أقام الزيدية دولتهم في صعدة في عام ٢٨٤هـ وبدأوا يزحفون في اتجاه صنعاء وغيرها .

انتهت دولتهم ( بني زياد ) بالتمزق الى دويلات بعد وفاة الحسين بن سلامة ، مولى بني زياد والوصي على أبي الحبيش بن زياد وكان صبياً حينذاك.

٢- دولة بني يعفر ( من همدان ) : ٢٢٥ - ٣٩٣ هـ ( وقيل من ذرية ذي حوال الحميري (٩) ).

استقل اليعافرة بصنعاء وشبام وامتد نفوذهم الى حاشد وإلى مخلاف جعفر والجند والمعافر في الجنوب . وفي أيام أسعد بن أبي يعفر الحوالي ظهرت فتنة علي بن الفضل القرمطي ( من ولد خنفر بن سبأ الأصغر ) الذي توفي بالتيفود في عام ٣٠٣هـ في المذيخرة التي هاجمها أسعد اليعفري عندما علم بوفاة علي بن الفضل وقضى على القرامطة في اليمن . وكان القرامطة قد هجموا على صنعاء واستولوا عليها ودارت معارك بينهم وبين بني يعفر ، كما دارت حروب بين بني يعفر والهمدانيين ( بكيل وحاشد ) بقيادة الدعام بن ابراهيم كبير أرحب وسيد همدان انتهت باستلاب الدعام لدولة بني يعفر . ولكن الخليفة العباسي أرسل الأمير جفتم بن الحسن لنصرة آل يعفر لأنهم

كانوا يدينون بالولاء للعباسيين . فخرج الدعام من صنعاء ثم عاد اليها مع الإمام الهادي الى الحق يحى بن الحسين ( مؤسس الدولة الزيدية في اليمن ) أثناء حملته على بني طريف والقرامطة . وقد دارت بين بني يعفر والأئمة معارك كثيرة . إنتهت دولة بني يعفر بدخول آخر سلطان منهم ( أسعد بن عبدالله ) في طاعة الإمام القاسم بن علي العياني .

**٣- دولة بني نجاح :**

( موالي مولى بني زياد ، من الأحباش):٤٠٣ - ٥٥٥هـ تولى بنو نجاح الأمر في زبيد وتهامة بعد سقوط دولة بني زياد واستمدوا شرعيتهم من ولائهم للخليفة العباسي . جرت بينهم وبين الصليحيين حروب قتلوا فيها علي بن محمد الصليحي ( مؤسس دولة الصليحيين ) ثم تغلب علي بن مهدي الرعيني الحميري ( خارجي المذهب ) على بني نجاح وملك حاضرتهم زبيد في ٥٥٥ هـ .

**٤- دولة الصليحيين :**

( همدانيين ) : ٤٣٩ - ٥٣٢ هـ ينتمي مؤسسو الدولة الصليحية الى قبيلة عبد أوام من سبأ ، مذهبهم اسماعيلي باطني ، أسسها علي بن محمد الصليحي عندما انطلق من جبل مسار بحراز . والصليحيون يدينون بالولاء للفاطميين في مصر وينوبون عنهم في تولي أمر الدعوة الفاطمية في عمان والهند . أقروا بني معن على لحج وعدن ليحكموا من طرفهم ولكن بني معن استقلوا بالأمر فتوجه اليهم المكرم بن علي بن محمد الصليحي وخلعهم وعين بني زريع بدلاً عنهم . دخلوا في حروب كثيرة مع الأئمة وغيرهم وتحقق لهم النصر في بداية زخمهم . فلما جاهر علي بن محمد الصليحي بدعوته توجه ضده الأمير جعفر بن الإمام القاسم

بن علي العياني والأمير جعفر بن العباس في طائفة من همـدان فهزمهـم . ثم اجتمعت قبائل همدان بقيادة السلطان يحى بن أبي حاشد وانضم اليهم بنو شهاب وبنو الراعي فلقيهم الصليحي في محل صـوف ( يدعـى خاربـة حالياً ) بالقرب من قرية يازل وقتل السلطان مـع الـف رجـل مـن همـدان وانتصر الصليحي عليهم وملك صنعاء وأرسل عماله الـى مخـاليف اليمـن الأخرى .

وفي ٤٤٤ هـ قتل الإمام الديلمي في وقعة بينه وبين الصليحي في قاع فيـد من بلاد عنس . وفي ٤٤٨ هـ اجتمـع رؤسـاء همـدان مـع الشـريف الفـاضل القاسم بن جعفر بن الإمام القاسم بن علي العياني وصنوه الأمير ذي الشـرفين محمد بن جعفر وقاتلهم الصليحي وهزمهم ثم تتبع فلولهم الـى حصـن الهرابـة من بلاد وادعـة حتـى استسـلموا . وسـار الصليحي بعـد ذلـك الـى الجنـوب واستولى على بـلاد بنـي الكرنـدي سـلاطين المعـافر وحصـن الدملـوة ، كمـا استولى على بلاد الحسين التبعي الحميري ، ثم سار الى عـدن واسـتولى علـى بلاد بني معن وأقرهم عمالاً له ونزل الى تهامة واستولى على ما كان تحت يـد بني نجاح . وفي ٤٥٨ هـ سار الأمير حمزة بن أبي هاشم في جيش كبـير مـن همدان لقتال الصليحي فالتقى الجيشان في بلاد الملوي مـن بـلاد أرحـب فـي بلاد الخشب وقُتل الأمير حمزة مع سبعين مـن رؤسـاء همـدان فـانهزموا أمـام الصليحـي . وعـاد بنـو نجـاح الـى الظهـور فـي تهامـة مرة أخـرى بعـد مقتـل الصليحي في خدعة وقع فيها وهو في معزل عن جيشه فـي رحلتـه الـى مكـة . ونشبت معارك بين بني نجاح والمكرم الصليحي ثم في أيام السيدة أروى بعـد وفاة المكرم ، كما قامت حروب بين المكرم والأمير ذي الشرفين .

وبوفاة السيدة أروى في عام ٥٣٢ هـ انتهت دولة الصليحيين .

### ٥- دولة بني زريع :

( من يام الهمدانية ) : ٤٧٠ - ٥٦٩ هـ بدأ الزريعيون عمالاً للصليحيين ثم استقلوا بالأمر فيما بعد في لحج وعدن . قامت بين آل زريع وآل مسعود ( كلاهما ينتسب إلى المكرم الجشمي الهمداني ) حروب طويلة انتصر فيها آل زريع ، ثم قامت حروب بين آل زريع وبني مهدي واستنجد آل زريع بعلي بن حاتم الهمداني فحارب معهم ودحر بني مهدي ولكنه استقل بأجزاء من دويلة آل زريع . انتهت دولتهم على يد الأيوبيين .

### ٦- دولة بني حاتم :

٤٩٤ - ٥٦٩ هـ أسسها حاتم بن علي المغلّس الهمداني إذ تغلب على صنعاء وماجاورها بعد موت السلطان سبأ بن أحمد الصليحي في عام ٤٩٢هـ وأطاعته قبائل همدان . ثم خلفه ابنه عبدالله ومات مسموماً فخلف عبدالله أخوه معن بن حاتم أياماً ثم خلعته همدان وولّت مكانه هشام وحمّاس ابني العتيب الهمداني . وفي ٥٣٣ هـ قلدت همدان أمرها السلطان حاتم بن احمد بن عمران اليامي . كان بنو حاتم عمالاً من طرف الصليحيين قبل أن يستقلوا بالأمر . وفي عهد السلطان حاتم بن احمد بن عمران اليامي قام الإمام المتوكل على الله بمهاجمة صنعاء واستولى عليها وبايعه السلطان حاتم الذي انتقل الى الروضة وسكن فيها . ولكنه اختلف بعد ذلك مع أصحاب الإمام فزحف على صنعاء واستولى عليها إلاَ أنه أُخرج منها مرة أخرى . خلفه ابنه علي بن حاتم الذي استنجد به آل زريع في ٥٦٨ هـ في قتالهم مع عبدالنبي بن مهدي الحميري فلبى النداء ووقعت معركة عظيمة بينهم في ذي عينة انتهت بإنتصار علي بن حاتم .

ومع ذلك فدولتهم انتهت على يد الإمام المتوكل على الله احمد بن سليمان .

نستخلص مما حدث من السلطان حاتم بعد مبايعته ومن تلبية إبنه لنداء آل زريع ومن مواقف قبيلته الملاحظات التالية :

(أ) يظهر أن السلطان معن بن حاتم لم يكن في مستوى توقعات قبيلته همدان فخلعته ولكنها قلدت مكانه اثنين ( هشام وحمّاس ) رغم ما في ذلك من ازدواجية وتضارب محتمل في مركز القرار . وقد يكون ذلك بمثابة الرجوع الى نمط قديم في الحكم منذ العصر السبئي الثالث الذي بدأ بلقب ملك سبأ وذي ريدان حيث كنا نرى في مركز القرار شخصين : رجلاً وابنه أو أخاه على مستوى الملوك والأقيال .

(بـ) لعل السطان حاتم بن احمد كان يرى ألاّ يختلف التعامل معه حتى بعد مبايعته للإمام وحل دولته ، فلما وجد من الرعية ( رعية الإمام ) من يقول له غير ما يحلو له استفزت في داخله روح القيل الأبي فأقدم على اقتحام صنعاء رغم ما ينطوي عليه هذا الاقتحام من تحد لسلطة الإمام وما يوحي به من ميل الى الاعتقاد بأنه فوق القانون والنظام . وربما أن السلطان حاتم أراد بذلك أن يذكرهم بأنه كان سلطاناً على هذه الأرض التي تنازل عنها وأنه يتوقع قدراً معقولاً من الإكبار لتضحيته أو الإعتبار لها عملياً من خلال التعامل معه كشريك أصغر في السلطة . ( قارنه مع موقف البيض وما حل به ) .

(جـ) استنجد آل زريع بعلي بن حاتم رغم أن دولته قد انتهت ولم يستنجدوا بالإمام الذي كان الأقوى في الساحة اليمنية آنذاك . فاستنجاد آل زريع بعلي بن حاتم يعني أن الرجل لازال محتفظاً بجاهه ومكانته في قبيلته وأنه

لذلك يستطيع حشدهم لمؤازرة بني زريع ، وهذا ماحصل بالفعل . ويدل على أن القبيلة تحتفظ بحريتها الكاملة في اتخاذ قرار الحرب مع جهة أخرى دون الحاجة الى استئذان السلطة التي تقع تحتها رغم ما قد ينجم عن ذلك من توريط للسلطة التي تنتمي اليها لأنها تظل مسؤولة عن حماية ونصرة رعاياها . ولعل آل زريع رأوا الإستعانة بأحد الأقيال لا تحمل في طيها نفس المخاطر التي ترافق الإستعانة بملك أو إمام لأن هذا الأخير قد يقرر في اللحظات الأخيرة اسقاط دولة بني زريع وإلحاقها ضمن دولته . على أن السلطان علي بن حاتم اصبح بعد هذا الانتصار مسيطراً على الجند وصنعاء كواقع حال .

٧- دولة بني مهدي :

( خوارج ) : ٥٥٣ - ٥٦٩ هـ أسسها علي بن مهدي الرعيني الحميري على انقاض دولة النجاحيين في تهامة . هذه الدولة أثارت الفتن المذهبية واقلقت الدول المتزامنة معها بل إنها كانت تستلم إتاوة سنوية من دولة الصليحيين لتكف عنهم شرها . وقد وصل نفوذ بني مهدي الى حضرموت . قضى الأيوبيون عليهم بأمر من الفاطميين ( حكام مصر آنذاك ) إذ كان صلاح الدين وزيراً لديهم .

٨- دولة الأيوبيين :

٥٦٩ - ٦٢٦ هـ بعثهم الفاطميون الى اليمن فقضوا على كل الدويلات القائمة حينئذ عدا الأئمة في الشمال : فبنوا زريع كانوا على عدن والجند ، وصنعاء وما حولها بيد السلطان علي بن حاتم وصعده والجوف بيد الإمام المتوكل على الله احمد بن سليمان والمخلاف السليماني بيد الشريف غانم بن يحى بن حمزة وبلاد زبيد وأطرافها بيد بني مهدي . وقد دارت

حروب طويلة بين الشريف غانم وآل مهدي في تهامة قُتل فيها الشريف غانم في ٥٦٠ هـ وخلفه الشريف قاسم الذي استنجد بالخليفة العباسي الذي كلف السلطان صلاح الدين الأيوبي مهمة القيام بنصرة الشريف قاسم . وهكذا دخل الأيوبيون الى اليمن . كما دارت حروب بين الأيوبيين والأئمة .

انتهت دولتهم على يد بني رسول الذين كانوا عمالاً من طرفهم .

٩- دولة بني رسول :

٦٢٦ – ٨٥٨ هـ ينتهي نسب آل الرسول الى محمد بن هارون – أحد وزراء الأيوبيين . أُطلق عليه اللقب "رسول" لأن الخليفة العباسي كان يرسله الى مصر والشام ويثق به . ومحمد بن هارون ينتهي نسبه الى جبلة بن الأيهم آخر ملوك الغساسنة . ونسب جبلّة بن الأيهم ينتهي الى زيد بن كهلان بن سبأ الأكبر (٩) أو الى جفنة بن عمرو الغساني الذي رحل من اليمن ، بعد خراب سد مأرب ، الى الشام (٢٢) . أما مؤسس دولة بني رسول فهو المنصور نورالدين عمر بن علي بن رسول ( مقرها تعز ) . أنابه الملك المسعود الأيوبي وعندما توفي استقل المنصور بالأمر واستمد شرعيته من موالاته للخليفة العباسي الظاهر بن الناصر . خضعت له تعز وإب والجند وصنعاء وبعض المناطق الشمالية وكذا المناطق الجنوبية . دخلت الدولة في حروب كثيرة مع الأئمة من بداية الحكم الرسولي الى نهايته . قتله المماليك غيلة في قصر الجند وكان قد استكثر منهم حتى بلغوا الف فارس . رزئت الدولة الرسولية بحروب متكررة بين أفراد الأسرة الرسولية ، مثلاً : تمرد داؤود بن المظفر على أخيه الملك الأشرف واستولى على لحج وعدن فاجتمع الجيشان في أبين وتمكنت عساكر الملك من محاصرة داؤود والقبض عليه . ثم في عهد

الملك المجاهد قامت حروب بينه وبين عمه الظاهر بن المنصور انتصر فيها الملك ، وحروب أخرى خاضها الرسوليون ضد عمالهم بني طاهر الذين انتصروا في نهاية الأمر وأسسوا دولة بني طاهر وكان سبب انتهاز بني طاهر الفرصة هو الخلاف الذي نشب بين الرسوليين واضطراب أمرهم .

١٠ - دولة بني طاهر:

٨٥٨ - ٩٤٥ هـ يعود نسبهم الى الأمويين من قريش . بدأوا عمالاً في عدن نيابة عن الرسوليين ثم استقلوا بالأمر في آخر أيام الملك المسعود أبو القاسم بن الأشرف بن الناصر . خاضوا حروباً كثيرة مع الأئمة والزرانيق في تهامة والجراكسة من مصر والشام وحتى مع أبناء عم السلطان عامر بن عبدالوهاب إثر استيلائهم على مقر السلطان في جبن وانتهاب خزائنه وتخريب بعض القصور . كذلك دارت معركة بين السلطان والبرتغاليين وصدهم عن محاولات احتلال البلاد . كانت المقرانة ( في بلاد رداع ) عاصمة ملكهم وكانوا قد استولوا على صنعاء ومدوا نفوذهم في بلاد حاشد في بداية أمرهم .

وقد حاول آخر سلطان من بني طاهر : عامر بن داوود ، أن يستعيد ملك بني طاهر فزحف شمالاً حتى وصل الى رداع . فأرسل الإمام شرف الدين إبنه المطهر لصد الزحف الطاهري . وقد عرف عن المطهر تميزه بالقسوة الشديدة فتصدى لجيش بني طاهر وطارد فلولهم الى مشارف عدن حيث تحصن السلطان الطاهري فيها . وفي نواحي لحج كان رجال المطهر قد أسروا ٢٠٠٠ من رجال السلطان عامر فأمر المطهر بقطع رؤوس ١٠٠٠ على أن يحمل كل من الاسرى الباقين رأساً ثم عاد بهم وعرضهم في تعز ورداع وصنعاء وأخيراً أرسلهم يحملون رؤوس رفاقهم الى حضرة الإمام شرف الدين (٩) ، (٢١) .

وكان الأتراك يجوبون قريبا من ساحل البحر الاحمر الجنوبي وساحل الجنوب على البحر العربي لمنع البرتغاليين من احتلال هذه المناطق . فلما علم السلطان عامر بالقائد التركي سليمان باشا أرسل اليه طالباً منه مؤازرته في التصدي لقوات الإمام فأوهمه باستعداده لمناصرته . ولكن القائد التركي غدر بالسلطان وأعدمه شنقاً ثم أعدم بقية آل طاهر الموجودين في عدن واحتل عدن ولحج وأبين وكان ذلك في عام ٩٤٥ هـ . ورغم أن جيش الإمام شرف الدين قد الحق بالطاهريين هزيمة منكرة إلا أنه لم يستطع الاستفادة من نصره إذ دخل الأتراك في الخط وقطفوا ثمار النصر ثم تطلعوا الى مد نفوذهم في اتجاه الشمال وفعلاً زحفوا ودحروا قوات المطهر واحتلوا صنعاء . ولكن المطهر شن حملات عديدة ضد الاتراك حتى أجلاهم عن كل المناطق عدا زبيد في عام ٩٧٥ هـ .

١١ – الأتراك :

انتهز الأتراك فرصة لجوء السلطان عامر بن داؤود اليهم فأجهزوا على دولة بني طاهر واحتلوا عدن ولحج وأبين ثم زحفوا شمالاً حتى احتلوا صنعاء . ولكن المطهر أجلاهم عن كل المناطق عدا زبيد في عام ٩٧٥ هـ . وفي عام ٩٧٧ هـ تكرر الغزو التركي لليمن واحتلوا صنعاء مرة أخرى . ثم شن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد حملات كثيرة ضد الأتراك في الفترة ما بين ١٠٠٦ إلى ١٠٢٢ هـ واشتبك معهم في معارك عديدة كان آخرها في ١٠٢٢ هـ حين دحرهم الى صنعاء ثم أخرجهم من اليمن في عام ١٠٤٥هـ .

وبعد اكثر من قرنين عاد الأتراك مرة ثالثة لغزو اليمن في ١٢٦٥هـ واستمرت الحروب بين الأتراك والأئمة حتى عام ١٣٢٩هـ عندما اضطروا لعقد اتفاقية مع الإمام يحى بن محمد حميد الدين .

١٢- الأئمة :

٢٨٤ - ١٣٨٢هـ أسسها الإمام الهادي الى الحق يحيى بن الحسين في عام ٢٨٤هـ عندما عاد مرة ثانية الى اليمن بدعوة أخرى من أهلها ليتولى أمرهم .

الدولة الزيدية الأولى :

٢٨٤ - ٤٠٤ هـ وبعدها عز وجود من يفي بشروط الإمامة فصرف الأمور دعاة ومحتسبون .

الدولة الزيدية الثانية :

٥٣٢ - ١٣٨٢ هـ أسسها الإمام المتوكل على الله احمد بن سليمان .

وقد خاض الأئمة حروباً كثيرة جداً مع الأطراف التالية :

١- القبائل المتمردة من وقت الى آخر في مناطق نفوذهم ( اي الأئمة ) .

٢- الدويلات التي ظهرت في اليمن وتزامنت مع دولة الأئمة ابتداءاً ببني زياد وانتهاءاً ببني طاهر .

٣- الأتراك .

٤- السلطنات والمشيخات والقبائل الجنوبية .

٥- سلاطين آل الرصاص في المشرق الشمالي ( البيضاء ونواحيها ) .

٦- الجراكسة .

٧- الإنجليز ( صدامات حدودية )

٨- الأدارسة ثم السعودية في الغرب والشمال .

٩- حروب بين المتنافسين على الإمامة .

## لمحة خاطفة عن دولة الأئمة ومرتكزها المذهبي :

يجب التنويه هنا أننا لسنا بصدد دراسة وافية أو حتى موجزة عن المذهب الزيدي وتراثه ولا بصدد تسجيل تاريخ مفصل أو موجز عن دولة الأئمة وإنما الوقوف على محطات لها صلة وثيقة بالاتجاه العام لهذه الدراسة.

### أولاً: مرحلة التأسيس:

كانت منطقة صعدة حيث تسكن قبيلة خولان بن عامر شديدة الاضطراب والفوضى ومنقطعة الصلة بدولة الخلافة العباسية وعمالها باليمن ، كما إن سكانها لم يتفقوا فيما بينهم على اختيار زعيم منهم ليحكم فيهم . فوقع اختيارهم على الهادي الى الحق يحى بن الحسين ليخرج اليهم ويجمع أمرهم فذهب من المدينة الى اليمن في عام ٢٨٠هـ ووصل الى بلاد الشرفة من بلاد نهم وأطاعه أهل تلك النواحي . ثم تبين له مخالفتهم لأوامره الموافقة للشريعة الإسلامية وكان قد أخذ العهد منهم أن يحكم بما ورد في الكتاب والسنة وأن يطيعوه على ذلك ( يقال أن ابن شيخ قتل حداداً فأمر الهادي بإنفاذ حكم القصاص ولكن الجاهلية حملتهم على العصيان وقالوا : " كيف يُقتل ابن شيخ بحداد ؟ " ) فغادرهم الهادي الى المدينة بعد أن وصلت حشوده الى مشارف العاصمة صنعاء .وبعد مغادرة الهادي تفشت الفتن وعمّ القحط ، فكاتبه أهل الناحية ليعود اليهم ويكونوا وإياه على العهد . وهكذا عاد الإمام الهادي الى الحق في عام ٢٨٤م واتسع نفوذه وقاد حروباً كثيرة إما لتوسيع رقعة نفوذه أو لتأديب القبائل الخارجة عن طاعته . وقيل أنه اشترك في ٨٠ معركة .

### ثانياً: أصول المذهب الزيدي : (٤) ، (٥) ، (٦)

يرتكز المذهب الزيدي على ستة أصول هي :

١- التوحيد .

٢- العدل .

٣- الوعد والوعيد .

٤- المنزلة بين المنزلتين .

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

٦- الإمامة .

ويتفق المذهب الزيدي مع المعتزلة في الأصول الخمسة الأولى مع وجود بعض الاختلافات التي لاتمس الجوهر . لكن أهم مسألة خلافية بين الزيدية والمعتزلة هي الإمامة (٥) . وقد ورثوا عن تطابقهم مع المعتزلة واحتكاكهم بأتباعها الخاصية الجدلية وإعمال العقل في مختلف القضايا والشؤون . ولكن المغالاة في الجدل وإخضاع كل شيء للعقل يقودان الى التطرف . ونقل عن الإمام الأوزاعي قوله " إن الله إذا أراد بقوم سوءاً منحهم الجدل ومنعهم العمل " . كما أن العقل ليس إلا أداة إدراك لها حدود قصوى تعجز عن تخطيها ، فهناك مجالات تقع خارج نطاق الإدراك العقلي .

ثالثاً: اشترط المؤسس الأول للمذهب الزيدي :

( الإمام زيد بن علي زين العابدين) الخروج شرطاً في كون الإمام إماماً ، أي أن يخرج داعياً لنفسه ويقاتل لنصرة دعوته . فلا يلي الإمامة صبي أو مجنون أو مهدي غائب . ويتضح من نفس الشرط أنه يوجب الخروج على السلطان الجائر . هذا الشرط ، عندما يتحول الى معتقد عام ، يسهل استغلاله من قبل من لديهم طموحات وخصائص زعامية فينقاد له العامة وتبدأ الحروب والويلات والفتن واستباحة المدن والقرى المهزومة . وتتحول الإستباحة الى جائزة ثابتة و"مشروعة " للقبائل المتطوعة في الحرب لعدم وجود جيش نظامي . وقد رأى بعض أئمة المذاهب أن احتمال أذى السلطان الجائر أهون

بكثير من الفتنة . وفي هذا الصدد قال الشهر ستاني : " ماسُلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثلما سُلّ على الإمامة " . على هذا الأساس كثرت الحروب التي خاضها الأئمة في اليمن وكثرت المؤامرات منهم وعليهم . وقد دخل الزيدية في حروب لاحصر لها مع الدويلات ومع الغزاة وحتى مع القبائل المتمردة من القاعدة الزيدية . على أنهم في بعض فتراتهم نصّبوا الأئمة باتفاق أهل الحل والعقد كما ألغوا شرط انتماء المرشح الى آل البيت .

رابعاً: " أجاز بعض الزيدية خروج إمامين في وقت واحد:

ومن هؤلاء الامام الناصر للحق الأطروش (حكم الديلم والجيل في طبرستان ) والامام المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون والامام المنصور بالله عبدالله بن حمزة بن سليمان والحسن بن يحى بن الحسين بن زيد بن علي . وقد رد هذا الأخير على منكري ذلك بأن النبوة أعظم قدراً من الامامة ، وقد تعدد الأنبياء في الزمن الواحد " . على أن أغلب الزيدية لايجيزون خروج إمامين في وقت واحد ولو تباعدت الديار (٥) .

يتضح من هذه المسألة الخلافية أن الاحتمال وارد في العمل بأي القولين . فلو وجد الشخص الطموح الذي يتمتع بشخصية قوية وخصائص زعامية لاستطاع حمل العامة على رأي القلة . ولذلك تعدد المطالبون بالإمامة في اليمن في بعض الفترات وترتب على بعض هذه المطالبات معارك حربية مثلاً ، روى الجنداري في كتابه " الجامع الوجيز " في حوادث سنة ١٠٨٧هـ (٢٦): " بعد موت الامام المتوكل اسماعيل قامت القيامة على اغتنام الامامة ، فقام احمد بن الحسين في الغراس وتلقب بالمهدي والقاسم بن محمد في شهارة والسيد الحسين بن الحسن بعمران وتلقب بالواثق والسيد محمد بن علي الغرباني ببرط والسيد احمد بن ابراهيم المؤيد بثلا والسيد علي بن احمد

بصعده وتلقب بالمنصور واتفق استيلاء أولاد السيد عبدالله بن الامام على قصر ذمار وانتهب مافيه ، كما انتهب أصحاب علي بن المتوكل سوق جبلة ووقعت فتنة بين اصحاب الحسن المؤيدي والسيد جعفر الجرموزي بضوران ، كما قامت فتنة أخرى بصعدة ."

وقال أيضاً : " وبعد موت المؤيد محمد بن المتوكل على الله اسماعيل في عام ١٠٩٧هـ افترق آل الامام فرقاً ، فطمع الكل في الامامة وكادت تقوم القيامة . وكان المؤيد قد اوصى بهالإبنه يوسف لأنه أحسن إخوته . فدعى يوسف بضوران ودعى الحسين بن عبدالقادر بكوكبان والحسن بن محمد بعمران وعلي بن احمد بصعدة والحسين بن الحسن برداع ودعى محمد بن احمد بالمنصورة وسمي بصاحب المواهب وهو الذي غلب وصال عليهم ووثب وما ظفروا بغير اللقب ." (٢٦)

ولعل مبدأ الاختيار في الامامة ساعد على ظهور دعوات عديدة في وقت واحد قامت على أساس من العصبية القبلية والسلالية .

خامساَ: ملخص القول أن الأئمة خاضوا حروباً كثيرة جداً أهم أسبابها مايلي:

١- توسيع رقعة النفوذ وشملت الحروب مع الدويلات على أساس مذهبي كمبرر عام .

٢- الحملات التأديبية ضد القبائل المتمردة والخارجين على طاعة الامام . وهنا نجد العصبية عنصراً أساسياً في إثارة التمرد .

٣- شرط الخروج .

٤- جواز قيام إمامين في وقت واحد في إقليمين مختلفين .

٥- ظهور الفِرَق الزيدية : المخترعة ، المطرّفية ، الحسينية . والأخيرتان أثارتا فتن ومعارك شديدة .

٦- الغزاة ، وأهمهم الأتراك .

ويتعين الاشارة الى أمور ثلاثة هامة لعبت دوراً خطيراً في تعميق النزعة الانقسامية :

١- إن كثرة الحروب في مجتمع قبلي ينشأ عنها انقطاع التواصل وتجميد الحراك الاجتماعي وتعطل مصالح الناس وتعذر تفاعلهم وتعذر إقامة حياة مستقرة آمنة ، كما أنها تقود الى تفشي الجهل والافتقار . ومع استحكام الجهل والفقر يسهل انقياد الناس الى التمرد والفوضى وحالات النهب وقطع الطرق ، كما ينشأ عنها إنغلاق الناس في وحدات شبه منفصلة تقوم على العصبية الممتنعة ووحدات أخرى جرى عليها تحول تاريخي فاستضعفت واصبحت نهباً للأقوياء . كل ذلك يؤدي الى استفحال الإنقسامية .

٢- رغم طول الفترة التي حكم فيها الأئمة ولو بشكل جزئي في المرتفعات ( حوالي ١١٠٠ عام ) لم تتأسس دولة للنظام والقانون ترسخ فيها تقاليد الاستقرار والأمن . ويعود ذلك الى تورطهم في حروب كثيرة . وفي رأيي أن اعتمادهم على محور انتماء مزدوج : العصبية المذهبية والعصبية القبلية هو سر طول فترة حكمهم بلا مؤسسات . على أنهم لم يميزوا بين مواطن وآخر عند النظر في المظالم المرفوعة اليهم .

٣- أحد الأصول التي قام عليها المذهب الزيدي هو الإمامة . فبهذا الشرط تحولت الزيدية الى حركة سياسية لها أهداف محددة من مسألة الحكم يضمن استمرار تطلعها الى إقامة نظام الحكم الذي يتفق مع معتقداتها . كما أن انحصار الانتماء الى المذهب في فئة قبلية تنتمي الى أصل واحد قد ضمن لهذه الفئة الاستمرار والبقاء المحترم نسبياً لقرون كثيرة منذ عام

٢٨٤هـ الى يومنا هذا . فبقاء الحكم في أيديهم الى اليوم قد أصابهم بالغرور والاستعلاء الفنوي على الآخرين . ورغم أن السلطة المذهبية قد تعطلت منذ انقلاب السلال الى يومنا هذا وتم التكريس للعصبية القبلية ، فإن المحسوبين على الزيدية اليوم يعتقدون في قرارة انفسهم أنهم هم الحكام الطبيعيون التاريخيون لليمن ولايتصورون أن يحكم اليمن أحد غيرهم . حتى عندما نصب القاضي عبدالرحمن الايرياني رئيساً للجمهورية في نوفمبر ١٩٦٧م لم يكن اكثر من واجهة تزف في المناسبات الرسمية وأن الحاكم الفعلي كان حسن العمري .. رغم أن القاضي الإرياني من دهاة علماء الزيدية .. ولكنهم يشكون في حقيقة انتمائه . واستمر الحكم في العهد الجمهوري عسكرياً رغم محاولة إضفاء مظاهر مدنية عليه . وما الرموز السياسية المدنية سوى موظفين محترفين مهمتهم تلميع النظام .. والتبرير لتصرفاته .. وحرق البخور على أعتاب الحاكم .. وخدمته لدى الغير وخدمة الغير عنده .. والتكييف الدستوري والتحفيز لرغبات الحكام.
هذه هي المحصلة النهائية للاستعلاء التراكمي في النفوس . لقد تم اختصار الوجود اليمني فيهم فاصبحوا يعتقدون أنهم هم اليمن وأن يمناً بدونهم يقع خارج دائرة الإدراك . من يستطيع أن يقنعهم خلاف ذلك ؟ من يستطيع أن يجعلهم يدركون أن ١٢ مليون يمني غيرهم يمثلون حقيقة مقنعة وجديرة بأن تأخذ مكانها الصحيح في عملية بناء اليمن ؟
ولا ريب في أن العقلية التي تحكم حركتهم وتفاعلاتهم مع الآخرين هي من أهم عوامل الانقسامية الفاعلة في العصور السابقة وفي العصر الحاضر .
ويتضح من كل ماسبق في هذه المقدمة أن تاريخ اليمن هو تاريخ انقسامي وأن الانقسامية هي القاعدة السائدة منذ العصور الحضارية القديمة الى اليوم

وأن اليمن لم يتوحد إلا مرتين أو ثلاث وبأسلوب الضمّ أو الإلحاق المبني على نتائج الحروب التوسعية . حتى الوحدة الأخيرة التي قامت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وكانت الوحيدة التي تمت سلمياً لم تفهمها رموز الاستعلاء إلا من خلال منظور الضمّ أو الإلحاق. ولذلك عندما تسمع رموزهم تطلق تعبير " إعادة الوحدة " ( أو استعادة الوحدة ) إنما تعكس حقيقة فهمها للوحدة على أنها مسألة لاتخرج عن مفهوم الضمّ والإلحاق . هذه هي المشكلة الأساسية التي كانت وليدة الإستعلاء المتلازم مع شهوة الحكم ومع امتلاك السلطة لقرون كثيرة .. ومع ذلك .. لم تتم تلك الوحدة السلمية في مايو ١٩٩٠م .. وإنما تمّ الإعلان عنها فقط .. وبقيت في واقع الأمر دولتان برئيسين وحكومتين وعملتين .. وجيشين وقانونين .. وجهازي أمن واستخبارات .. وجهازي إعلام مختلفي التوجيه .. الخ . وهذا ما اعترف به الفريق علي عبدالله صالح في خطابه أمام قيادات القوات المسلحة في اغسطس ١٩٩٤ .. وما تم في ١٩٩٤/٥/٢١م كان فقط الإعلان عن هذه الحقيقة .. نتيجة لشن الحرب التي أعلنها نظام صنعاء على المحافظات الجنوبية .. بقصد الضمّ والسيطرة بالقوة ..، بمقتضى الأسلوب الذي اتبع طوال مراحل التاريخ اليمني.

١٣- الإنجليز :

١٢٥١ - ١٣٨٧ هـ ( ١٨٣٩ - ١٩٦٧ م ) إحتل الإنحليز عدن بقوة السلاح في يناير ١٨٣٩م (١٢٥١هـ) ثم فرض الحماية تدريجياً على سلطنات وإمارات ومشيخات الجنوب وجعلها كيانات مغلقة على الخارج ومتخلفة ومحافظة على الخارطة السياسية الإنقسامية وفريسة للحروب القبلية . ثم في أواخر عهدهم أقاموا اتحاداً فيدرالياً هشاً في عام ١٩٥٩م اشترك في

تأسيسه ست ولايات ثم استوعب في سنوات لاحقة عدن وأغلب المحميات باستثناء سلطنة القعيطي وسلطنة الكثيري وسلطنة المهرة . وكان حزب الرابطة يقود الحركة الوطنية الأصيلة مستهدفاً اخراج الاستعمار ووحدة تلك الأشلاء المتناثرة في دولة الجنوب العربي على طريق توحيد الجنوب العربي الكبير ( اليمن الطبيعية ) .. وتكالبت على الرابطة كل القوى التي يتم ترحيلها من خارج الوطن .. وشجع ذلك المستعمر البريطاني .. وتم نفي قياداتها وتدمير منازلهم والتنكيل برجالها . وفي السنوات الأخيرة فرض الإستعمار الأحكام العرفية على عدن بحجة مجابهة نشاط الجبهات المدعومة من القيادة المصرية في اليمن ( مؤلفة من جهاز مخابرات وقيادة عسكرية ) ولعب الطرفان ( الانجليز والقيادة المصرية في اليمن ) دوراً رئيسياً في الأحداث أفضى الى تدمير الحركة الوطنية واشعال الحرب بين الجبهة القومية ( يدعمها الانجليز ) وجبهة التحرير ( التي يدعمها المصريون ) .ثم سلّم البلاد لأكثرها تطرفاً وأقلها انسجاماً على مستوى رمرزها - الجبهة القومية - وأكثرها استعداداً للتدمير .. وأقلها خبرة ومعرفة .. والاتفاق معها على تهجير السلاطين وأُسرهم وأتباعهم ومارغبوا في نقله معهم وأن لايتعرض لهم أحد ويستثنى من ذلك من رفض النزوح وبقي باختياره .

١٤- الجمهورية العربية اليمنية :

١٣٨٢ - ١٤١٠ هـ ( في الشمال ) قامت بانقلاب عسكري متواضع واستمرت بدعم من الجيش المصري إذ نشبت حرب أهلية بين الملكيين (وتمثل بكيل قوتها الرئيسية ) والجمهوريين ( وتمثل حاشد قوتها الرئيسية ) وكانت سبباً رئيسياً في إضعاف مصر وفي هزيمتها في عام ١٩٦٧م . وعلى

رغم وقوف بكيل وحاشد في طرفين متحـاربين إلا أن المؤشرات أظهـرت أن هناك نوعاً من التنسيق بين أحفاد همدان السبئية .هذا التنسيق تجده فيما يلي:

(أ) أن لايقتل بعضهم بعضاً لأنهم البقية " التاريخية " من سبأ المنوط بها قـدر اليمن .

(بـ) أن يتعاونوا على الحاق الأذى الأكبر بالمصريين حتى لايفكروا فـي البقـاء في اليمن ولا يعودوا اليها بعد خروجهم منها .

(ج) أن لايتم تمكين آل حميدالديـن مـن حكـم اليمـن مـرة أخرى . ولذلـك فالقوة الهائلة التي حاصرت صنعاء ٧٠ يوماً وكـانت قـادرة علـى اسـقاطها في أي لحظة في غضون ساعات فيه تأكيد لما ذهبنا إليه . بل إنهم تعـاونوا علـى ضـرب الألويـة الجمهوريـة التـي تنحـدر مـن المحافظـات الشـــمالية المستضعفة . وكان المصريون قد اكثروا من تجنيد أبناء هذه المحافظـات كمحاولـة لتغيـير المعادلـة التاريخيـة السبئية . وعندمـا وضعـت الحـــرب أوزارهـا وتـم الوفـاق الوطنـي تخلـص حكمـاء صنعـاء مـن بكيـل تدريجيـاً ومهدوا لاحتكار السلطة من قبل حاشد وساعد علىذلـك عجـز بكيـل عـن حل مشكلة الزعامة المستقرة لها . ولكن هذا الإقصـاء ترتـب عليه فـرض كيانـات قبليـة بكيليـة مسـتقلة تقـع خـارج السـلطة . وفـي ذلـك تجسـيد للإنقسامية . كمـا أن اسـتمرار تسـلط حاشـد وحلفائهـا علـى المحافظـات المسـتضعفة تاريخيـاً ( تعـز ، إب ، الحديـدة ) ونهـب خيراتهـا وإنشـاء إقطاعيات فيها للمشايخ وتسخير السكان لخدمتها واعتبار سكانها مواطنين درجة ثالثة هي أمور تثير النزعة الإنقسامية في نفوس المضطهدين وتجعلهم يتطلعون الى يوم الخلاص . ولقـد كـان النظـام الشـمالي لايقـل سـوءاً عـن النظام الاشتراكي في الجنوب إذ أعدم المئـات مـن العلمـاء فـي السـنوات

الأولى من العهد الجمهوري ومن هؤلاء ما لايقل عن ٧٠ عالماً بلغوا مرتبة الاجتهاد وبعضهم مُثّل بهم وسُحِبوا في الشوارع .

١٥- جمهورية اليمن الجنوبية:

١٣٨٧ - ١٤١٠ هـ (١٩٦٧ - ١٩٩٠ م) انتهى حكم الإنجليز بتسليم الحكم للجبهة القومية في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م واستمرت عقلية الجبهة تهيمن على سلوك الدولة أي أن قيادة الجبهة لم تستوعب هويتها الجديدة ونقلتها النوعية الكبيرة من جبهة الى دولة . لذلك تعاملت مع المواطنين من وجهة نظرها كجبهة قومية فانزلقت في مجرى تصفية الحسابات مع المناطق التي انعدمت فيها شعبيتها أو كانت ضعيفة مقارنة بالأطراف الأخرى قبيل الاستقلال . هذا الاتجاه الانتقامي الانقسامي فجر الأوضاع ضد الدولة في منتصف عام ١٩٦٨م وكان أعنفها التمرد الذي حدث في شبوه ولحج واستمر لحوالي سنة يتصدى لقوافل الجيش والأمن في شبوه . وفي عهد سالمين ربيّع أُبيد كثير من المواطنين بواسطة زوار الفجر (٣٢) ، (٣٣) ، (٣٧) . وفي ١٩٧٨م تمت إزاحة سالم ربيع علي وأتباعه بعد اصطدام استمر لحوالي عشرين ساعة ، وفي عام ١٩٨٠م تمت إزاحة عبدالفتاح اسماعيل سلمياً ولكن عام ١٩٨٦م شهد أكبر وأخطر صراع بين اجنحة الحزب الاشتراكي لأن هذا الصراع لم يكن محصوراً في الحزب ومؤسساته كما كان عليه الحال في الصراعات السابقة بل شمل المدنيين من المحافظات التي ينتمي إليها كل طرف وترتب على ذلك تنافر مناطقي شديد وقتل كثير من الناس على أساس بطاقة الهوية . هذه الكارثة التي حلت بمحافظتي شبوه وأبين ( لأن رموز الطرف المهزوم منها ) كانت لها آثار خطيرة جداً منها أن مواقف سكان المحافظتين السلبية - واشراك من بقي في صنعاء من الذين نزحوا في عام

١٩٨٦م مع القوات الشمالية – في الحرب الأخيرة بين الشمال والجنوب كانت من عوامل حسم الحرب لصالح الشمال . ويمكن رد جل مصائب النظام الى خلو قاموسه من مصطلح " الوحدة الوطنية " . ولقد اعتمد النظام على ثلاث جهات لدعمه :

(أ) قاعدة قبلية / مناطقية جنوبية ( تتغير بعد كل صراع دامي ) .

(بـ) الاتحاد السوفييتي .

(ج) قاعدة شمالية مستوطنة في الجنوب ومنحدرة في غالبيتها من المحافظات الشمالية المستضعفة . هذه القاعدة كانت حزباً داخل الحزب وكانت مصدر الفتن وإثارة الصدامات بين اجنحة الحزب وبين الجنوب والشمال

## جدول يبين تزامن الدول والدويلات على اليمن :

(٢١)،(٢٢)،(٢٣)،(٢٨)،(٢٩)،(٣٠)،(٣٥)،(٣٨)،(٣٩)

| التسلسل | الدول التى حكمت اليمن فترة الحكم | الدول والدويلات التى تزامن حكمها معها |
|---|---|---|
| ١ | دولة بني زياد ، تمزقت وقضى ٢٠٣-٤٠٢ هـ عليهم بنو نجاح | بنو أبي العلاء ، بنو الكراندى ، بنو يعفر ، بنو وائل ، الحسين التابعى ، بنو المناخى آل راشد فى حضرموت الأئمة . |
| ٢ | دولة بني يعفر ، قضى عليهم ٢٢٥-٣٩٣هـ الأئمة | الأئمة ، القرامطة ، بنو زياد ، الحسين التبعي ، بنو وائل ، بنو المناخي ، آل راشد فى حضرموت . |
| ٣ | دولة بني نجاح ، قضى عليهم ٤٠٣-٥٥٥ هـ بنو مهدي | الأئمة ، الحسين التبعي ، بنو وائل ، بنو المناخي ، الصليحيون ، بنو حاتم ، بنو زريع ، بنو الكراندى ، وآل راشد وآل دغار وآل إقبال فى حضرموت . |
| ٤ | دولة الصليحين ، إنتهت ٤٣٩-٥٣٢هـ بوفاة السيدة أروى | الأئمة ، بنو نجاح ، بنو زريع ، بنو حاتم ، بنو مهدي ، وآل راشد وآل دغار وآل إقبال فى حضرموت . |
| ٥ | دولة بنى زريع ، قضىعليهم ٤٧٠-٥٦٩هـ الأيوبيون | بنو نجاح ، الصليحيون ، بنو مهدى ، بنو حاتم ، الأئمة ، وآل راشد وآل دغار وآل إقبال فى حضرموت . |
| ٦ | دولة بنى ححاتم ، قضى عليهم ٤٩٤-٥٦٩هـ الأئمة | الأئمة ، الصليحيون ، بنو مهدى ، بنو نجاح ، وآل راشد وآل دغار وآل إقبال فى حضرموت . |

| التسلسل | الدول التى حكمت اليمن فترة الحكم | الدول والدويلات التى تزامن حكمها معها |
| --- | --- | --- |
| ٧ | دولة بنى مهدى ( خوارج ) ، ٥٥٣-٥٦٩هـ قضى عليهم الأيوبيون | الأئمة ، الصليحيون ، بنو حاتم ، بنو زريع ، وآل راشد وآل دغار وآل إقبال فى حضرموت . |
| ٨ | دولة الأيوبيين ، قضى عليهم ٥٦٩-٦٢٦هـ بنو رسول | الأئمة ، آل يمانى فى حضرموت . |
| ٩ | دولة بنى رسول ، قضى عليهم ٦٢٦-٨٥٨هـ بنو ظاهر | الأئمة ، وآل راشد وآل دغار وآل يمانى ثم سلطنة الكثيرى فى حضرموت . |
| ١٠ | دولة بنى طاهر ، قضى عليهم ٨٥٨-٩٤٥هـ الأتراك | الأئمة ، سلطنة الكثيرى فى حضرموت |
| ١١ | الأتراك ( وجودهم متقطع ) ٨٥٨-١٣٢٩هـ | الأئمة |
| ١٢ | الأئمة ، قضى عليهم إنقلاب ٢٨٤-١٣٨٢هـ عسكرى | بنو زياد ، بنو يعفر ، بنو نجاح ، الصليحيون ، بنو زريع ، بنو حاتم ، بنو رسول ، بنو طاهر ، الأتراك ، سلطنة آل الرصاص فى الجنوب قبل دخول الإنجليز : سلطنة يافع العليا ، سلطنة يافع السفلى ، سلطنة لحج ، سلطنة الفضلى ، سلطنة العوالق العليا ، سلطنة الحواشب ، سلطنة الواحدى ، سلطنة الكثيرى ، إمارة الضالع . بعد دخول الإنجليز: الإنجليز فى مستعمرة عدن |

| التسلسل | الدول التى حكمت اليمن | فترة الحكم | الدول والدويلات التى تزامن حكمها معها |
|---|---|---|---|
| | | | وسلطنات ومشيخات وإمـــارات تحت الحماية إستجد منها إضافة إلى ماسبـــق ذكره: سلطنة القعيطى ، سلطنة العواذل إمارة بيحان، مشيخة دثينة، مشيخـــــة العوالق العليا، مشيخة العقارب، سلطنة المهرة، مشيخة المفلحى، مشيخة العلوى • وكل المناطق الجنوبية كانت تحت الحماية البريطانية • |
| ١٣ | الإنجليز | ١٢٥١-١٣٨٧هـ | الأئمة والأتراك فى الشمال فى بعـــــض الفترات والمحميات كانت مستقلة فـــــى إدارة شئونها الداخلية ومحظور عليهـــا الإتصال بدول أجنبية • |
| ١٤ | الجمهورية العربية اليمنيـــــــــة | ١٣٨٢-١٤١٠هـ | الإنجليز ، الإتحاد الفيدرالى ، سلطنة القعيطى ، سلطنة الكثيـــرى ، سلطنـــة المهـــرة • |
| ١٥ | جمهورية جنوب اليمـــــــــــن | ١٣٨٧-١٤١٠هـ | الجمهورية العربية اليمنية • |

١- في عام ٦٢١هـ سيطرت قبيلة نهد ومن والاها من القبائل على حضرموت بعد اسقاطهم لدولة بني مهدي . ولأن قبيلة نهد وحلفاءها لم تكن لهم دراية بأمور السياسة والحكم آنذاك ، انتشرت الفوضى والاضطرابات في حضرموت وبرزت التناقضات الحادة بين البدو والحضر ، فانبرى مسعود بن يماني بن لبيد الظني متصدياً لمعالجة هذا الوضع الخطير . وكان معروفاً بعدله وصلاحه وسمعته الطيبة في أوساط قبيلته بني حرام التي بينها وبين قبيلة نهد صلة نسب . أعلن مسعود بن يماني دعوته لوضع حد للفوضى والاضطرابات فآزرته قبيلته وتخلت له نهد عن حكم تريم . وفيما بعد سار مسعود على نهج توسعي مكّنه من توحيد حضرموت تحت رايته ، ولكنه طمع في مد نفوذه خارج حدود حضرموت فغزا مأرب والجوف إلا أنه فشل في تحقيق هدفه . فبدأت دولته تتقلص واستضعفته القبائل الأخرى ، إذ هاجمته قبيلة آل إقبال واحتلت جميع مناطق حضرموت تقريباً ، كما انقض آل راشد ومعهم آل إقبال على تريم ( مقر سلطنة آل يماني ) ولكن قبيلة نهد شنّت هجوماً مضاداً وسيطرت على حضرموت مرة أخرى في عام ٦٣٦هـ وأعادت مسعود بن يماني الى مقر حكمه . واستنجد فهد بن عبدالله بن راشد ببني رسول فأرسلوا معه جيشاً من الغز في عام ٦٣٦هـ وقاتلهم بنو حرام لكن الغز انتصروا . فثارت قبيلة نهد على الغز وقاتلتهم حتى هزمتهم وانتزعت سائر المدن من يد نواب بني رسول . اعتزل مسعود بن يماني الحكم وولى ابنه عمر بن مسعود . عند تولي عمر بن مسعود زمام الحكم نشب خلاف داخل قبيلة بني حرام فضعفت سلطة عمر بن مسعود .

٢- في هذه الأثناء حصل قحط شديد في حضرموت وقدم سالم بن إدريس الحبوظي ( أمير ظفار - اباضي المذهب ) الى حضرموت طامعاً في احتلالها وانتهز كارثة القحط والخلاف القائم بين آل يماني في قبيلة بني حرام فقدّم الحبوظي العون الغذائي مقابل حصون في حضرموت كما قام بشراء مدينة شبام ( في تلك الأيام كانت الحصون والمدن من السلع القابلة للبيع والشراء) . ثم أخذ يعد العدة للاستيلاء على مناطق اخرى فاستولى على سيون ودمون وغيل بن يمين وغيرها في عام ٦٧٣هـ . بعد ذلك اتجه الى تريم وحاصرها لمدة ثلاثة اشهر ثم عاد فجأة الى ظفار وترك أمر البلاد لشخصيات بارزة من آل كثير نيابة عنه. ويظهر أنه هرب عندما سمع أن الملك المظفر يوسف بن المنصور الرسولي قد جهز حملة للقضاء عليه .

٣- ولما تولى عبدالله بن يماني بن عمر الأمر في ٧١٤هـ أعد العدة لتحرير حضرموت من الغز وفعلاً نجح في تحرير بعض المناطق مما شجع القبائل الأخرى أن يحذوا حذوه . فحمل الكثيري علىبور وآل جميل على أنف خطم وبنو حسن على شبام . ثم انفرد آل جميل بشبام . وقامت كيانات قبلية عديدة وتوالت سيطرة القبائل على حضرموت . هكذا قامت الدولة الكثيرية الأولى . وفي عهد السلطان بدر بو طويرق بسط آل كثير نفوذهم على معظم حضرموت بعد انتزاعها من الطاهريين . في عهد بدر بوطويرق تم توحيد حضرموت ودحر البرتغاليين من سواحل حضرموت وساعده على ذلك موالاته للأتراك .

ولكن الشيخ العمودي ( عثمان بن احمد ) حقد على بدر بوطويرق وانتقد صلته بالاتراك فبدأ في ارسال رسائله الى الإمام محرضاً إياه على آل كثير .

وكان ذلك من الأسباب الرئيسية التي شجعت الإمام على غزو حضرموت في عام ١٠٦٩هـ .

٤- انهارت الدولة الكثيرية الأولى في منتصف القرن الثاني عشر الهجري وكان من أهم أسباب هذا الانهيار استفحال النزاع بين آل بدر بن عمر وعلى رأسهم السلطان بدر بن محمد المردوف ( الذي أشرنا الى استنجاده بيافع ) وآل عبدالله بن عمر وعلى رأسهم عمر بن جعفر بن عمر الذي كان حاقداً على آل يافع المستوطنين في حضرموت وتدخلهم في شؤون الدولة . وأخيراً اضطر السلطان عمر بن جعفر الى مغادرة البلاد . تدهورت الدولة في عهد ابنه جعفر بن عمر واتسع نفوذ اليافعيين في حضرموت إذ استقلوا بنفوذهم على المدن والقرى فنجد آل لبعوس في تريم وآل الظبي في سيون وآل البكري في مريمة وآل النقيب في تريس وآل النقيب والرباكي في جفل وآل الموسطة في شبام وآل كلد في المعارة وآل القعيطي في لحروم وآل الجهوري في سدبة وآل بطاطي في القزة وآل يزيد في الهجرين وآل الكسادي في المكلا وتحولت حضرموت الى خارطة انقسامية تقوم على كيانات معظمها مؤسس على قبلية يافعية إضافة الى " جزيرات نفوذ " حضرمية مثل آل كثير ونهد وآل العمودي وغيرهم.

٥- الدولة الكثيرية الثانية : أقامها السلطان غالب بن محسن بن احمد الكثيري في ١٢٨٢هـ ( أي بعد انقطاع لحوالي ١٣٠ عاماً ) واستمرت الى ١٣٨٧هـ عندما اضطر السلطان حسين بن علي بن منصور الكثيري وغيره من سلاطين الجنوب الى الرحيل الى السعودية قبيل الاستقلال .

٦- السلطنة القعيطية : أسسها عوض بن عمر بن عوض القعيطي الذي وفد من حيدر أباد لنصرة أخوانه أهل يافع المستوطنين في حضرموت . وذلك عندما اشتدت الحملات التوسعية لآل كثير . وقد اكتفى والده عمر بن عوض بالتخطيط والتمويل . استحوذ آل القعيطي على أغلب حضرموت بحملات توسعية مضادة وتدريجية شملت أغلب المناطق الخاضعة لآل كثير والمناطق التي استقلت بها قبائل يافع وساعده على ذلك المال الذي لديه ولدى بعض أهل يافع في حيدر أباد وبالاعتماد على قبائل يافع المستوطنة. (قارن مع ظاهرة الاستيطان السبئي وأغراضه في عهد كرب إل وتر ) رغم أن الاستيطان اليافعي كان في بداية الأمر عفوياً وباختيار فردي لكن النتيجة واحدة وهي أنهم هبوا للدفاع عن وجودهم في حضرموت كوجود مشروع ونجحوا . ( وزرع ألوية العمالقة في أبين لم يكن بعيداً في أغراضه عن الأغراض السبئية التي حددها كرب إل وتر ) . كما أن الانجليز لعبوا دوراً حاسماً في دعم التوسع القعيطي وتثبيته متغلباً على أغلب الخارطة السياسية لحضرموت حينئذ . استمر الحكم القعيطي حتى عام ١٣٨٧هـ حيث رحل السلطان القعيطي غالب بن عوض بن صالح الى السعودية إسوة بالسلاطين الآخرين .

الجدير بالذكر أن مؤسس السلطنة القعيطية ينحدر من مقاتلي آل يافع الذين جلبهم السلطان الكثيري بدر بن محمد المردوف لدعم سلطته .

والملاحظة الهامة على هذه الأحداث أنها لم تخرج عن إطار الصراع بين جبهة مسكونة بنزعة توسعية وجبهة أخرى مسكونة بنزعة انقسامية كملاذ لتحقيق البقاء المحترم ، كما أن الصراع فجرته ظاهرة الإستقواء في جبهة وغياب السلطة النافذة أو ضعفها في جبهة أخرى . ونرى أيضاً أن الجبهة

الانقسامية عندما تكتسب زخماً كافٍ لاتقف عند حدودها الجغرافيـة الأصليـة بل تنقاد في متابعة انتصاراتها لنزعة توسعية بغية تحقيق نفوذ توسعي أكـبر مـع تقليص قوة الجانب الآخر الى حد ينتفي فيه خطره وهـذا مـاحدث فـي حركـة القعيطي . وللمحافظة على منجزاتهم الحربية سار أهل يافع في اتجاه اندمـاجي وقبلوا بالقعيطي كرمز لهم في نهاية المطاف وهو سلوك يعكس قبليـة متطـورة نوعاً ما . هذا النوع من الســلوك القبلـي المتطـور لتـأمين الهيمنـة نجـده عنـد حاشد . كما يلاحظ أن الذي لعبـوا أدواراً رياديـة فـي هـذا الصـراع التوسـعي الانقسامي كانوا من اصحاب الرتب العسكرية في الجيش النظـامي فـي حيـدر أبـاد سـواء مـن آل كثير أو مـن يـافع . ولعلهـم كـانوا ، حيـن تـأتيهم أخبــار حضرموت ، يتمارون ويتفاخرون ويتحدون ويتوعدون بعضهم بعضـاً ويعـدّون العدة للتباري على الساحة الحضرمية . وكانوا بالفعل المتسببين الرئيسيين فـي أغلـب الصـراع التوسـعي/الانقسـامي فـي حضرمـوت ، وهـو صـراع جـذوره وسماته وطموحاته وغاياته قبلية .

## اكتساح الأئمة لأجزاء كثيرة من الجنوب :

في عام ١٠٥٤هـ غزا الإمام لحج وعدن واستولى عليها الأمـير احمـد بـن الحسن الذي كان الى قبل عامين لاجئاً عند الأمير حسين بن عبدالقادر اليافعي وذلك بسبب خلاف نشأ بينه وبين عمه الإمام المؤيد ورأى ما هم فيه من غنى ويسر حال . فلما عاد الأمير أحمـد بـن الحسـن الـى الإمـام وتصالحـا أغـرى الإمام بغزو بلاد يافع ( كان الأمير حسين يحكم أيضاً لحج وعدن ) والمشرق ( يقصد بلاد الرصاصي وماوراءها) فأرسله الإمام علـى رأس جيـش قبلـي الـى لحج وعدن واستولى عليها وعلى الأمـوال والغنـائم الأخـرى واحتفـظ لنفسـه بالأموال والغنائم المنقولة حتى أنكر عليه بعض علماء الزيدية كثرة مابيده مـن

الأموال ، فأخرج مرسوماً بختم الإمام المتوكل على الله اسماعيل بأنه وهبه جميع الغنائم والأموال التي غنمها من لحج(٣٠) .

- وفي عام ١٠٦٥هـ وجه الإمام المتوكل الأمير احمد بن الحسن الى المشرق ففتح بلاد السلطان صالح بن حسين الرصاص واجتز راس السلطان وأرسل على حربة الى الإمام ثم توجه الى يافع واكتسحها.
- في عام ١٠٦٤هـ خطب السلطان بدر بن عمر الكثيري للإمام فقبض عليه ابن أخيه بدر بن عبدالله بن عمر الكثيري وخلعه وسجنه . فلما بلغ الإمام المتوكل ذلك عزم على غزو حضرموت وقد كان آل العمودي يراسلون الإمام منذ عهد السلطان الكثيري بدر بن طويرق بدعوى أن الأخير حالف الأتراك . ولكنه بتحالفه هذا منع البرتغاليين من احتلال سواحل حضرموت ووحدها . وبدأت جيوش الإمام زحفها على حضرموت في عام ١٠٦٩هـ وقتلوا ألآفاً من القبائل التي تصدت لهم ونهبوا المدن . وعند وصولهم مدينة سيؤن أخرجوا السلطان بدر بن عمر من السجن وولّوه مقاليد الأمور في حضرموت نيابة عن الإمام وفرضوا بعض مظاهر المذهب الزيدي وأمروا السلطان بإنفاذ الخراج كل عام إلى الإمام . بعد وفاة الإمام المتوكل على الله اسماعيل تولى الإمامة المهدي صاحب المواهب وضعفت شوكة الإمامة .

في تلك الأيام اجتمعت كلمة يافع العليا على تنصيب الشيخ صالح بن احمد بن الشيخ علي هرهرة ( عالم ومصلح ومرشد ديني في يافع العليا ) سلطاناً عليهم . فحالف السلطان معوضة بن عفيف اليافعي سلطان القارة وانتصر أهل يافع على الإئمة وحرروا بلادهم من نفوذه . ثم انظم اليهم السلطان احمد بن علي الرصاص والسلطان صالح بن منصور العولقي وأمير

خرفة الأمير قاسم بن شعفل ثم ولده من بعده الأمير احمد بن قاسم . وقاد هؤلاء قبائل يافع العليا والسفلى وحالمين وبنير والعوالق العليا والسفلى وآل فضل (التحق بالحلف متأخراً بعد أن حيده الإمام وأقام حامية زيدية في أبين . ولما رأى أن الحامية اصبحت تأمر وتنهي وتتجاهله عاد إلى رشده وانظم الى التحالف ) . واستمرت حروب شرسة ضد حملات الإمام من حوالي ١٠٩٣هـ الى ١١٤٥هـ . وكان الائمة يقذفون بأفواج متزايده من القبائل المقاتلة ولكنهم لم يفلحوا . في عام ١١١٧هـ استكملوا تحرير لحج وعدن وأبين . وفي عام ١١١٦هـ استنجد السلطان الكثيري بدر بن محمد المردوف بيافع لمحاربة السلطان عمر بن جعفر الكثيري لانتحاله مذهب الزيدية ، فارسلوا معه ٦٠٠٠ مقاتل بقيادة الأمير عمر بن صالح . وقد حاول الإمام تحييد السلطان الرصاصي ولكن قادة التحالف الجنوبي اقنعوه بأنه اذا انفرط التحالف سوف يكتسحون أرضه فبقي في التحالف .

والمهم أن نفوذ الإمام في المناطق الجنوبية لم يدم أكثر من ٣٨ عاماً وهي المرة الوحيدة التي أخضع فيها الأئمة مناطق جنوبية كثيرة بحرب توسعية.

والذي يهمنا الإشارة اليه في كل هذه الحروب الكثيرة مايلي:

١- إن قوام الجيوش كان من القبائل ولم تكن هناك جيوش نظامية .

٢- إن كل المدن والقرى التي حلّت بها الهزيمة استباحها المنتصرون ونهبت الأموال وربما هتكت الأعراض أيضاً . هذا هو الثمن الذي تحصل عليه القبائل المتطوعة في الحرب .

٣- إن الأنظمة القديمة في صنعاء حاولت تقويض التحالف الجنوبي من خلال إقرار هدنة ومصالحة ومن خلال مصاهرة سلاطين يافع . وكانوا ينقضون الصلح كلما وجدوا في أنفسهم الاقتدار على الغزو . كما كانوا إذا هزموا

في معركة دفعوا بجيش قبلي أكبر في المعركة اللاحقة وكأنهم بذلك أرادوا ترسيب الانطباع في أذهان الجنوبيين بأنهم كثرة متكاثرة لاقبل للجنوبيين بهم . وفي ذلك محاولة لهدم المعنويات . ولم يشذ " حكماء صنعاء الحاليين " عنهم فقد اتبعوا نفس الأسلوب وقذفوا بأعداد كبيرة متكاثرة في كل مرة على جبهة عدن .

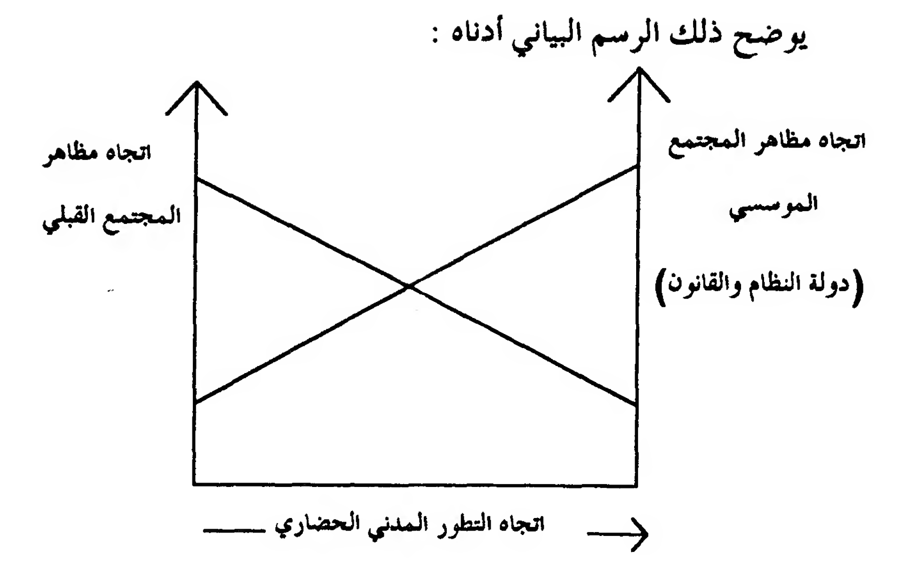
٤- إن الاكتساحات التوسعية المتميزة بالقسوة والنهب وغيره خلّفت وراءها أحقاداً وضغائن ومشاعر انتقامية تبلورت على شكل نزعة انقسامية ترجمت عملياً بتحرير المناطق عندما سنحت الفرص وكانت الظروف مواتية . لذلك فإن أي نفوذ توسعي يتحقق بالاكتساح الحربي والضمّ القسري المترافق مع النهب ومختلف صور الاستباحة الجماعية يولد نزعة انقسامية مضادة ومشروعة لأن النزعة التوسعية هي العلة السببية لها كما ذكرنا سابقاً . من هذا المنظور يكون الضمّ القسري أشد انفصالية من انقسامية المهزوم لأنه يحدث شروخاً مستديمة في النفوس فيزرع خارطة انقسامية في النفوس تقود الى فرض خارطة انقسامية على الأرض .فأي وضع يقوم على الظلم والاضطهاد والإستعلاء على الآخرين وإحكام السيطرة بأساليب إرهابية مختلفة لن يستمر وسينهار كما انهارت أوضاع أقوى وأعظم شأناً من هذا الوضع الذي يهيمن على اليمن . ننصح " حكماء صنعاء " بقراءة التاريخ قراءة صحيحة وليبدأوا بتاريخهم القديم والحديث والتمعن في عوامل النشوء والانتشار والإستمرار والانهيار ليعلموا مصيرهم القادم بإذن الله .

## العوامل التي فرضت استئناف الصراع التوسعي/الانقسامي في العهد الإسلامي :

١- تزامن الدويلات مع بعضها البعض ومن ضمنها دولة الأئمة . هذا التزامن كان الدافع الرئيسي لقيام الحروب التوسعية/الانقسامية .

٢- التركيبة القبلية المهيمنة لعبت دوراً رئيسياً في إثارة الصراعات . فكانت أول من انتقض على دولة بني زياد وفرضت الخارطة الإنقسامية على أرض الواقع ، قبيلة تنتمي الى همدان . وأقاموا دويلات لهم كدويلة بني يعفر . ودعم كثير من الهمدانيين قيام دولة الأئمة بالتزامن مع دولتي بني زياد وبني يعفر ، ودعموا النزعة التوسعية لدى الأئمة طوال تاريخ دولة الأئمة . كذلك أنشئت دويلات متزامنة مع الأئمة من قبل رموز أصولها همدانية أو حميرية مثلاً دولة الصليحيين ودولة بني زريع ودولة بني حاتم ودولة بني رسول . وهي تدل على أن القبيلة تمثل أهم عامل انقسامي لكون المفاهيم والمعايير والتقاليد القبلية تنزع في الأصل الى إنشاء كيانات منغلقة وشبه منفصلة وقائمة على مناطق لها حدود معروفة لايجوز اختراقها إلا بإذن . وتكون كل قبيلة مسؤولة مسؤولية تضامنية عن أفرادها وأرضها وما يحدث عليها . وهي من هذا المنظور تتعارض تعارضاً كلياً مع مفاهيم " الوطن " ، و " المواطنة " ، و " الدولة " ، و " النظام والقانون" الممثل للدولة .

يوضح ذلك الرسم البياني أدناه :




٣- الطبيعة الجغرافية الوعرة في المرتفعات : هـذه الطبيعـة الوعـرة سـاعدت كثيراً على الانعزال وجعلـت سـكانها فـي منعـة مـن أن تصلهـم الموجـات التوسعية للدول أو تنال منهم . وإن وصلت لاتستطيع الاستمرار. ولكنهـا فـي الوقـت نفسـه هيأت الظـروف للانعـزال وانقطـاع التواصـل والتفـاعل الاجتماعي مع الآخرين وجعلت من الصعب إرساء قواعد دولة واحـدة فـي اليمن كله إذ تحولت هذه المرتفعات إلى ملاذ للفارين من سطوة الدول ثم مكنتهم من تجميع قواهم والإنقضـاض علـى دويلـة أصابهـا الوهـن . ولأن سكان المناطق المرتفعة عاشوا جيلاً بعد جيل فيها وألفوا مناخها ، وجـدوا أنهم لايطيقون العيش في السهول المنخفضة والتهائم حين تمكنهم الفـرص السانحة من اكتساح المنخفضات لأن المناخ الساحلي فـي التهـائم وخيـم فيشكون منه ويبارحون التهائم الى مرتفعاتهم . وما من شيء يلزمهم بالبقاء في بيئة يعتلون فيها لأنهم لم يكونوا جنوداً نظـاميين بـل مسـتجيبين لداعـي الإمام .

مثل هذه الوعورة الجغرافية في جبال البرانس في شمال اسبانيا احتضنت بؤرة نصرانية لم يكترث لها المسلمون . ولكن تجاهل إستئصالها جعلها فيما بعد منطلقاً للتجمع النصراني ضد المسلمين . ومع تفرق كلمة المسلمين تعاظمت شوكة النصارى واكتساحاتهم حتى اقتلعوا في النهاية دولة الإسلام والمسلمين من اسبانيا في عام ١٤٩٢م (١٤) .

ويَمَن اليوم هو أشد وعورة مما مضى ومن جبال البرانس إذ تراكبت تضاريس جغرافيه مع تضاريس اجتماعية - سياسية وتضاريس في النفوس . هذا الواقع المتميز بوعورته المركبة سوف يشكل محطة الإرتطام الإنتحاري القادم لنظام لصنعاء بالمنطقة كلها .

٤- الارتباط في العهد الإسلامي بدول مركزية لم تهتم بشؤون اليمن بل حصرت اهتمامها في تحصيل الخراج واستقدام المجاهدين وكسر شوكة القوى المحلية التي تسعى الى تقويض الدولة المركزية . هذه العلاقة جعلت من السهل قيام دويلات تتحقق فيها طموحات الزعامات المحلية .

٥- الخلافات المذهبية والحروب التي فجرتها رفعت وتيرة الصراع التوسعي/الانقسامي في اليمن ، مثلاً الصراع بين الزيدية والإسماعيلية وبين الزيدية والقرامطة وبين ولاة المركز ( عمال الخلافة ) والقوى المذهبية المخالفة لها وبين بعض الفرق الزيدية البين .

٦- الحروب التي شنتها دولة الأئمة على مختلف الدويلات وتلك التي حدثت بين بعض هذه الدويلات وما ترتب على الهزائم من استباحة شاملة وتسلط وإذلال ونهب ومصادرة .

٧- التنازع على كرسي الحكم ضمن بعض الأُسر الحاكمة في الدويلات وكذلك بين المتنافسين على الإمامة في بعض الفترات .

٨- ضعف الولاء أمام شهوة الحكم دفع بعض الولاة الى الانسلاخ عن الدويلة التي عملوا ولاة لها عندما ينتاب الدويلة الضعف أو حتى الانقضاض على الحكم في الدويلة كلها حين تضعف الأُسرة الحاكمة .

٩- الحروب التوسعية تولد لدى سكان المناطق المكتسحة مشاعر العداء والحقد وتتطور هذه المشاعر الى نزعة انقسامية تجسد عملياً إذا توفرت الشروط المناسبة .

١٠- كان الأئمة عند استيلائهم على المناطق يقيمون حاميات لضمان سلطتهم وتمثل هذه الحاميات سلطة الإمام وتدير شؤونها نيابة عنه . وفي بعض المناطق يختار بعض مناصريهم السكن ويستحوذون على أجود الأراضي وأمنع المواقع . وقد فرض على سكان بعض المناطق تحول تاريخي من قبائل الى حضر مقهورين (تعز ، إب ، الحديدة ) هؤلاء المستوطنين يسمون نقائل وقد ضج الناس من ظلمهم في بعض الفترات .

١١- تفتت الجنوب الى سلطنات وإمارات ومشيخات . وكانت بينها حروب وبينها وبين الأئمة وبين القبائل داخل الكيان الواحد . ومن الطبيعي أن ترسب هذه الحروب قدراً كبيراً من المشاعر الإنقسامية .

# الفصل الثالث

## الوضع في الشمال والجنوب قبيل الوحدة
## قيام الوحدة الاندماجية

## الوضع في الشمال والجنوب قبيل الوحدة : ملامح النظامين

### النظام في الشمال قبيل الوحدة :

١- يبدو النظام الشمالي قبيل الوحدة من الخارج أنه نظام مركب يصعب تحديد هويته ، إذ تجد فيه المظهر الشكلي لديمقراطية أثينا القديمة ، ديمقراطية الوجهاء والأعيان ممثلة بمجلس الشورى ، وتجد فيه الديكتاتورية العسكرية لأن صانعي القرار هم " العسكر " أي الرموز القيادية العليا في الأجهزة العسكرية والأمنية ، وتجد فيه الديكتاتورية الفردية لأن الرئيس علي عبدالله صالح عُرِفَ عنه أنه لايطيق من يخالفه أو يقول له " لا " ، وتجد فيه الأسرة الحاكمة لأن الرئيس وأقاربه يتولون المناصب الحساسة الحاسمة في الشدائد ، وتجد فيه القبيلة لأن المقربين يتولون مناصب قيادية جنباً إلى جنب مع أقاربه، ولأن الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر يُؤمِّن له مظلة قبلية كبرى "حاشد " ويدعمه في ذلك صهره الشيخ العميد مجاهد أبو شوارب .

وتجد فيه المحافظة على المظاهر الإسلامية العامة والتظاهر بالحرص على الشريعة الإسلامية في القضاء . وبالرغم من كل ذلك فإن جوهر النظام الشمالي قبلي–جهوي يقوم على ثلاث فئات ارتبطت مصلحياً ومصيرياً:

(أ) العسكر والأمن الوطني .

(بـ) كبار المشايخ .

(ج) كبار الموظفين المرتبطين بالأمن الوطني أو بعلاقة خاصة بالرئيس أو مكتبه .

والفئة الأخيرة تعمل على تلميع النظام وتبرير وجوده وأفعاله .

كما أن النظام في جوهره لم يختلف كثيراً عن تشخيص الإمام الشوكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠هـ ) للمجتمع اليمني الشمالي قبل حوالي مائتين عام .

يقرر الإمام الشوكاني في " الرسائل السلفية " (٢٧) :

" إذا كان سيف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كليلاً وعضده ضعيفاً عليلاً ضنيلاً فإنهم ( أي الحكام ) قد ينظرون مع التسمية والتعيين في فاعل المنكر فإن كان قوياً جليلاً يتركونه وإن كان ضعيفاً حقيراً قاموا إليه وغيروا ماهو عليه وهذا هو غربة الدين العظيمة . "

وتشخيص الإمام الشوكاني يقرر حالة حذّر منها الرسول – صلى الله عليه وسلم – إذ قال حين كلّمه أسامة بن زيد في شأن المرأة المخزومية التي سرقت : " أتشفع في حدّ من حدودِ الله ؟ " ثم قال مخاطباً الصحابة : " إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيمُ الله لو أن فاطمة ابنة محمد سرقت ، لقطعت يدها ." (٣)

وقول الإمام الشوكاني ( ص٣٠ من نفس الكتاب ) : " فأما العامل (أي الحاكم ) فلا عمل له إلاّ في استخراج الأموال من أيدي الرعايا من حلها ومن غير حلها وبالحق وبالباطل . وقد استعان على ذلك بالمشايخ الذين هم العرفاء المنصوص عليهم من معلم الشريعة أنهم في النار فيتسلط كل واحد منهم على من تحت يده من المستضعفين فيصنع به كما أراد وكيف أحب وهو مفوض في أموالهم من طريق العامل فيأخذ ما يشاء.

وليس الأمر والنهي إلاّ في هذه الخصلة على الخصوص ولم يسمع على تطاول الأيام وتعاقب السنين أن فرداً من أفراد العمال أمر الرعايا بما أوجب

الله من الفرائض التي لا فسحة فيها كالصلاة والصيام أو نهاهم عن شيء من المنكرات التي يرتكبونها . "

ويقول الإمام الشوكاني : " في الأشياء التي هي منكرات مجمع على تحريمها كالزنا والسرقة وشرب المسكرات إذا وقع بعض الرعية في شيء كان له العقوبة من العامل على ذلك أن يأخذ شيئاً من مال من فعل ذلك بل وقوع الرعايا في هذه المعاصي أحب الأشياء إلى العامل لأنه يفتح له ذلك باب أخذ الأموال فيتكاثر عنده السحت ويتوفر له المقبوض ، فانظر أي فاقرة في الدين كانت ولاية مثل هذا العامل وأي قاصم لظهور الصالحين وأي شر في العالم وأي بلاء صب على دين الله تولية رجل لايأمر بفعل ما أوجب الله ولا ينهى عن فعل ما حرم الله بل يود ذلك ويفرح به لينال حظاً من السحت ويصل إلى شيء من الحرام . فهل أقلّت الأرض مما أظلّت السماء أفسد لدين الله وأجرأ على معاصيه من هذا ؟ وهل ممن مشى على رجلين أخسر صفقة منه وأخبث سَعياً . أما في مايتعلق بالوحدة فمفهوم النظام الشمالي لا يختلف في نتائجه عن المفهوم السبئي القديم : الإلحاق القسري . والدليل على ذلك أنهم عندما يتحدثون عن الوحدة يسمونها " إعادة الوحدة " أي أنهم يعتقدون بصحة المسلك السبئي الإلحاقي القسري ولا يفهمون غيره .

٢- الحكومة ، سلطة تنفيذية تقوم بأعمالها اليومية لكن القرار النافذ في كثير من شؤونها يعود إلى الرئاسة.. والتعامل بين الوزارات والمصالح الحكومية من جهة والجمهور من جهة تحكمه أساليب الفساد . وتهتم الحكومة ببعض الخدمات في المدن الرئيسية وبصورة متدنية ، وتوكل هذه المهمة في الأرياف إلى جمعيات أهلية . وفي السنين الأخيرة تطور الفساد من الرشوة فقط إلى الشراكة في كثير من الحالات .. بل ليحفظ المواطن شيئاً

من حقه يضطر لأن يسجل أملاكه بإسم أحد أصحاب النفوذ ليظفر بنصفه وأحياناً كثيرة بأقل من ذلك أو بسلامة الرأس .

٣- القضاء ، أيضاً مجال مركب تلعب فيه الشريعة الإسلامية دوراً وتلعب الأعراف والتقاليد دوراً آخر. وتخضع الحركة التجارية والصناعية لقوانين وإجراءات توفيقية فيها بعض سمات التشريع المدني . وكثيراً مايتم اللجوء إلى التصالح في المنازعات . والصلح خير ولكنه في كثير من الأحوال ينطوي على غبن يصيب الطرف الأضعف .. وعم الفساد ساحات القضاء .. وعم التدخل في شئون القضاء من الجهات المتنفذة .. وأصبح من المستحيل للمواطن العادي أن يحصل على حقه بواسطة القضاء .. بل إن أراضٍ كثيرة قد استباحها أهل السلطة وأهلها يموتون بحسرتهم وقهرهم .

٤) الإقتصاد يخضع ، نظرياً ، لمفهوم السوق المفتوحة ولكنه أقرب إلى الفوضى وسلوك " أسماك القرش". ولعل عدم الإهتمام بالضوابط أدى إلى تدهور نسبي للعملة في السنوات التي تلت عام ١٩٨١م. ومن بين الإجراءات الصحيحة التي اعتمدتها الحكومة حوالي منتصف الثمانينات منع استيراد الفواكه والخضار مما دفع الناس إلى الإهتمام بزراعتها واستطاعوا بلوغ سد احتياجاتهم وبدأوا بالتصدير للفائض.. ولا توجد أي خطة اقتصادية أو تنموية .. وتخضع كل الأعمال التجارية أو الصناعية ،المحدودة، لتدخل المتنفذين في السلطة وسيطرتهم .. ولا يستطيع أي رجل أعمال أن يقيم مشروعاً أو يزاول تجارة دون شريك من أهل النفوذ يستحوذ على النصيب الوافر مقابل نفوذه وحمايته للمشروع وصاحبه .

٥) الأمن : تتولاه ثلاثة أجهزة : الأمن المركزي وهو جهاز شبه عسكري ، والأمن العام ، والأمن الوطني ( المخابرات ) . وللأمن الوطني اليد العليا .. في كل شئون الحياة .

على أن الأمن بمعناه المعروف مقصور على المتنفذين .. وفي المدن . أما خارج المدن فالأرياف تخضع لسلطة القبيلة ، أي دولة في المدن للمتنفذين وقبلية في الأرياف . حتى المدن ليس من الممكن تأمينها من الإختراقات التي تقوم بها القبيلة ( الخطف والإغتيالات وسرقة السيارات ، الخ) . كما أن الحضر من سكان المدن يتعرضون لسطوة الضباط الذين يمثلون امتداداً لبطانة السلطة . والمواطن الذي يتمتع بالأمن وحقوقه محفوظه هو في الغالب يتكيء على سند قبلي بالإنتماء أو بالمؤاخاة أو موسر يدفع الأذى بالعطاء .

٦- الرئيس علي عبدالله صالح - خلافاً لمن تعاقب قبله على الحكم الجمهوري - استطاع تمكين نفسه في السلطة والإستمرار على قمتها من خلال بناء سياج عسكري/أمني قوي جداً أوهم الآخرين باستحالة اختراقه وإطاحته . هذا السياج يشمل الحرس الجمهوري وعدده بين ١٨٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ وهو مدرب تدريباً ممتازاً ومسلح تسليحاً قد يفوق مثيله في الجيش وألوية مدرعات وألوية أخرى من الجيش وسلاح الطيران والأمن المركزي والأمن الوطني والشرطة العسكرية . كل هذه الترسانة تديرها قيادات تربطها بالرئيس روابط قوية أسرية وعشائرية وتحتكم لقاعدة المصلحة المشتركة . وفي الوقت الذي جعلته ممتنعاً ومحصناً من المؤامرات الإنقلابية أصبحت في معمعة الأزمة الحالية تفرض وجودها عليه وتجعله غير قادر على اختراق الطوق والتصرف بمفرده بطريقة قد تعصف بمصائرهم في مهب الريح حتى لو كان هذا التصرف ينطوي على تغيير تفرضه المصالح الوطنيه العليا .

٧- الشعب في نظر النظام : قبائل ومستضعفون . أما القبائل المحرومة من نفوذ الحكم فسياسة التشتيت وإغراقهم في خلافاتهم ونعراتهم القبلية قد

تكفلت بإضعاف خطرهـم . والمستضعفون محكومون في كل محافظة بمجموعة منتقاه من طبقة الإستعلاء ، وهي صيغة لإحتكار الحكم والتسلط على الرعية تستمد جوهرها من ارستقراطية الأقيال في العهود السبئية والحميرية ، وحافظت على هذه الروح المستعلية من خلال الزعامات القبلية التي حافظت بدورها على الكيانات القبلية وطبعت الأحداث التاريخية ودوافعها وآثارها بطابعها القبلي .

٨- السياسة الخارجية : رغم كل مظاهر الفوضى التي تسود حركة النظام في الداخل فالسياسة الخارجية كانت ممتازة ومؤسسة على قاعدة المصلحة الوطنية وعدم التورط في التحيز ضمن إطار موازين القوى في العالم العربي فأكسبها ذلك قدراً كبيراً من المصداقية ومكنها من إقامة علاقات مع الدول العربية كان النظام في اليمن هو المستفيد الأكبر فيها . كما ساعده ذلك على إقامة علاقات مستقرة نسبياً مع كثير من دول العالم . ولم تتغير هذه السياسة إلاّ خلال أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت (بعد الوحدة) .. نتيجة لحسابات خاطئة إقليمياً ويبدو أنها كانت متواطئة دولياً ..

النظام في الجنوب قبيل الوحدة :

١ – النظام الجنوبي يتميز بسمات النظام الإشتراكي الماركسي . فهو نظام شمولي يقوم على ديكتاتورية الحزب الواحد الذي يتحكم في كل صغيرة وكبيرة في المجتمع من خلال مؤسساته العديدة وامتلاك الدولة للسلطة ولرأس المال وحركته . فكل قادر على العمل موظف لدى الدولة والدولة هي المستورد والموزع والبائع بالمفرق والمقنن والمتحكم الأول والأخير في حركة الحياة . صحيح أنها في السنتين الأخيرتين اللتين سبقتا الوحدة

سمحت بحُريّة القول والإنتقاد ، المحدودة جداً والتي لاتمس الأسس ، في بعض وسائل الإعلام وفي قاعات المحاضرات ، ولمن تريد فقط ، ورفعت بعض القيود وكفت يد البطش ، الذي لم تعد في حاجة إليه . ولكن هذه الإرهاصات لم تتجاوز حدود الظاهرة الصوتية كمتنفس يحرر كثيراً من المشاعر المكبوته دون أن ترى الدولة نفسها معنية بأن تأخذ ما يصدر عن هذه الظاهرة الصوتية مأخذ الجد بشكل إيجابي يدفعها إلى تصحيح كثير من مفردات الواقع القهري الذي تراكم عبر سنوات حكمها منذ الإستقلال . فلم تصدر قوانين بإلغاء التأميم وإطلاق الحريات العامة وتعويض المنكوبين بحكمها وعلى العموم استمر الحزب محافظاً على السيطرة الكاملة على كل مجريات الأمور . على أن المصلحة – لا الفكر – هي الرابطة الأساسية للحزبيين .

أما مفهوم الوحدة في نظر الحزب الإشتراكي فقد ورد في برنامجه في مؤتمره الأول ( أكتوبر ١٩٧٨م ) (٤٠) : " إن الحل الصحيح للقضية الوطنية والمتمثل في وحدة الأرض والمصالح والأداة ( يقصد الأداة الثورية ) يكتسب أهمية بالغة للحركة الثورية للجماهير الشعبية من أجل تحررها الوطني والإجتماعي . " ملخص القول أن الحزب الإشتراكي يفهم الوحدة من خلال اكتساح المد الثوري للشمال بدعم وتسعير من الحزب لتمكينهم من إقامة دولة الوحدة والسيطرة عليها .

وعلى هذا الأساس لايخرج مفهومهم للوحدة عن المفهوم السبئي الإلحاقي القسري أيّاً كانت مبرراته . على أن الزلزال الذي أسقط الماركسية في مركزها العالمي ( موسكو – الإتحاد السوفييتي ) وانفراط المنظومة الإشتراكية وسقوط معادلة الحرب الباردة وما ترتب على ذلك من استشراف

لنظام دولي جديد قد أحدث هزة بعد سكرة طويلة في دهاليز الحزب الإشتراكي . وبدأوا يتكلمون عن الحريات والديمقراطية والتعدد الحزبي ، الإنتقالي ،" ولحلفاء المرحلة " . إذ أكد الأمين العام للحزب الإشتراكي في مقابلة صحفية مع الشرق الأوسط (العدد ٤٠٦١ تاريخ١٠/١/١٩٩٠م)(٤٢)

أن الظروف التي استجدت وفرضت إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية هي " الإحساس بحاجتنا إلى اشتراك الآخرين معنا ، فنحن نقبل بأن نكون شركاء في المستقبل . "

ومع أن كلامه هذا يوحي بتنازل كبير عن المفاهيم الماركسية المعروفة إلاّ أن تحديد موقعه في السلطة كان واضحاً فهو يقبل بالشراكة الندية في السلطة وليس التخلي عنها . وفي ذلك إشارة كافية للرموز الشمالية كي تستوعب هذا المعنى وتتخلى عن المفهوم التوسعي .

وفي وثيقة "الإتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والإقتصادي الشامل" (٤١) التي أقرتها اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي في فبراير ١٩٩٠م فصل " الوحدة اليمنية " ورد الآتي :

– النأي بقضية الوحدة عن المناورات السياسية .

– تجاوز المفاهيم الإلحاقية للوحدة ، والتأكيد بأن الخيار الديمقراطي الشامل هو السبيل الوحيد لتحقيقها ، والعمل على تعزيز الوحدة من خلال ترسيخ الثوابت الوطنية ."

– " تحقيق الوحدة اليمنية وإقامة نظام وطني في مشروع تاريخي للإصلاح الوطني الشامل يرسخ الكيان الوطني وينتقل بالمجتمع اليمني من مراحل التخلف الإقتصادي والإجتماعي والثقافي إلى مراحل التقدم والإزدهار . "

- " اعتماد الديمقراطية أساساً للحكم في دولة الوحدة وتقوم على المشاركة الوطنية والشعبية في صنع القرار السياسي والمشاركة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للشعب اليمني . "

والكلام هنا عن الوحدة أوضح مما ورد في المقابلة إذ يطالب فيه بالإبتعاد بقضية الوحدة عن المناورات السياسية كما يطالب بتجاوز المفاهيم الإلحاقية للوحدة .

هذه رسالة واضحة لو فهمتها القيادة الشمالية فهماً صحيحاً لما حدث ما نحن فيه اليوم . ولكن الحزب الإشتراكي لم يحقق الوحدة عبر الخيار الديمقراطي الشامل بل أقامها باتفاق مع المؤتمر الشعبي العام.

فالخيار الديمقراطي الشامل يعني في الأصل إشراك كل القوى السياسية في القرار وإجراء الإستفتاء الشعبي العام في الشطرين . ولكي يكون الخيار حراً لابد أن يسبق الإستفتاء توفير الشروط الديمقراطية اللازمة وهذا يعني اطلاق الحريات والسماح بظهور الأحزاب على المسرح السياسي بما فيهم الأحزاب المشردة والأحزاب التي تم احتواؤها في الشطرين والسماح لهم بإجراء لقاءات جماهيرية وحوار علني . ولكن هذه الشروط سوف تؤدي إلى شراكة تتجاوز الحزبين الحاكمين الأمر الذي قد يفضي إلى انتقاص تحكمهم في مجريات الأمور . كما أن الحزب الإشتراكي يطرح مفهوماً قاصراً للديمقراطية لأنه مفهوم مشروط بعدم إغفاله كشريك أساسي ووحيد .. ومع أنه يظهر من مطالبته بأن تقوم الدولة على "المشاركة الوطنية والشعبية " - وهو تعبير اشتراكي يقصد به اشراك الآخرين مع شركاء أساسيين ورئيسيين - فهو لم يقبل حتى بهذا المفهوم القاصر بأن يكون المؤتمر والحزب الإشتراكي شريكين أساسيين مع افساح المجال بشراكة للآخرين .. بل أراد أن يكون الشريك الوحيد للمؤتمر .. ويدافع الحزب الإشتراكي عن هذا الموقف

بالقول إنه لاتوجد أية ضمانات لإحترام الديمقراطية في مجتمع تهيمن فيه القبلية !! .. إذن ماهي الضمانات للآخرين الذين لاوجود لهم في صنع القرار ولا يد لهم في نفوذ السلطة ومالها ؟!.. من ذلك يتضح أنه كان يبحث عن ضمانات له .. لا للوطن ومستقبله !! وعلى كل حال فالمحاذير التي أوردها عن المجتمع القبلي تنطبق أيضاً على نظامه الشمولي المتميّز بفوضوية متمركسة .

٢- الحكومة ، سلطة تنفيذية تقوم بأعمالها وتباشر مهامها وفق تخطيط مرسوم وميزانية معلومة . وتدير شزونها عبر الوزارات المختلفة التي تسيطر عليها قيادات حزبية . وتهتم كل وزارة بدورها في الحياة على امتداد ساحة الجمهورية كلها وضمن مخصصاتها . ويعود الإهمال النسبي الذي أصاب بعض المناطق الريفية إلى شح المصادر وإلى صراعات مناطقية داخل الحزب .والحكومة معنية بتطبيق النظام والقانون وتأكيد هيبة الدولة في كل أرجائها .ولكن المجتمع يخضع للإمتيازات التي يتمتع بها أعضاء الحزب وتتعاظم هذه الإمتيازات كلما ارتفع في السلّم الحزبي باتجاه القمة . على أن هذا الترقي الحزبي يكون محفوفاً بالمخاطر القاتلة نتيجة وجود أجنحة متصارعة داخل الحزب .وتخضع الحكومة في كل أنشطتها لتوجيهات المكتب السياسي .. بل حتى رئاسة الدولة التي هي في نفس الوقت رئاسة للسلطة التشريعية .. كلها تخضع للمكتب السياسي وتوجيهاته .. والانتخابات تتم باختيار وتوجيه مركزي ، ترشيحاً وانتخاباً .

٣- القضاء مدني علماني ، خليط من القانون المدني الذي كان سائداً في المستعمرة أثناء الحكم البريطاني والقانون الإشتراكي . والقضاء بمفهومه

المعروف يتعطل كثيراً إذا تعارض مع توجهات الدولة لأن الأخيرة في المجتمع الإشتراكي تظل في الأساس دولة بوليسية قهرية . وتطبق الشريعة الإسلامية في المواريث إلاّ أن الزواج والطلاق محكومان بقانون الأسرة الإشتراكي المخالف للشريعة الإسلامية . والأسلوب التطبيقي له كان من أهم العوامل التي ساعدت على تفكك الأسرة وتلاشي سلطتها ونَفَسها التربوي . وقد قاد إنهيار الأسرة إلى انهيارات أخرى في غاية الخطورة . فالدولة الإشتراكية نجحت في هدم القيم والتقاليد والمعايير والعلاقات الإجتماعية السابقة على عهدها لكنها لم تستطع بناء أنماط مستقرة ومنسجمة مع جذور الإنتماءات العامة . ولأن الدولة تملك كل شيء فمن النادر أن تسمع بمنازعات عقارية أو تجارية ، وكل المنازعات التي ترد إلى القضاء هي في الغالب تقع ضمن دائرة الأحوال الشخصية .

٤- الإقتصاد : اشتراكي تتولى الدولة إدارته فهو في الأساس اقتصاد خدماتي معياره الأداء الخدماتي وليس الربح . ولذلك فهو اقتصاد انطوى على عوامل انهياره لأن الدولة قد رهنت نفسها بمبدأ توفير العمل للراشدين (نساء ورجال ) فأصبحت كل وحدة اقتصادية تدار بأضعاف العمالة المطلوبة لإستمرارها بنجاح ، وضعف أداءالعمال والموظفين لأن رواتبهم وإن كانت محدودة إلاّ أنها مضمونة عملوا أو لم يعملوا . وفصلهم أو خصم رواتبهم مسألة عسيرة . ورغم أن شركة التجارة الداخلية تضع تسعيراتها على المواد بما يفوق ثلاثة أضعاف التكلفة إلاّ أن الحكومة استطاعت أن تفرض توازناً مستقراً معقولاً بين الدخل وتكلفة المعيشة . أما المجال الزراعي فقد تدهور تدهوراً خطيراً بسبب الأساليب الإشتراكية العقيمة . وأصبحت الدولة تستورد مايقارب ٩٥٪ إلى ٩٨٪ من

احتياجات الناس .. كما أن هذه السياسة الاقتصادية قد قتلت روح المبادرة والإبتكار وحولت كل أفراد المجتمع إلى الإتكال على الدولة واختفت طبقة رجال الأعمال وبالتالي جاءت الوحدة في ظل اختفاء أي تكافؤ بين مواطني الشطرين فالوكالات التجارية كلها في الشمال ووجود رأس المال وخبرة العمل في يد الإخوة الشماليين..

٥- الأمن : مكفول لجميع المواطنين في كل أنحاء البلاد . ولعل الكفاءة العالية التي يدار بها الأمن جعلت هذا الأداء من محاسنهم ، حتى في المراحل العنترية للعهد الإشتراكي كان المواطن آمناً على نفسه إلاّ من جهة واحدة فقط : زوار آخر الليل . فالناس آمنون من بعضهم بعضاً .. والجميع يعيش خوفاً ورعباً من الدولة وسلطانها .. وإن كان هذا الأمر قد خفّت حدته كثيراً في السنوات الأخيرة قبل الوحدة .

٦- ولأن الحزب يدير تنظيماته وأجهزته بشكل صارم ، لم تتوفر الشروط التي تجعل القيادات العسكرية والأمنية خطراً يهدد الحزب والدولة . فالترتيبات التي اعتمدها جعلت هذه القيادات بعيدة عن صنع القرار . على أن هذا الوضع قد اختلف اختلافاً بيناً بعد انفجار ١٣ يناير ١٩٨٦م واختل التوازن في المؤسسات العسكرية بالذات . وعلى كل حال فالحزب لم يتخل عن الإطار الماركسي ومختلف مظاهره على الواقع وحافظ على سيطرته الكاملة على الأجهزة والمؤسسات في الجنوب، حتى بعد الوحدة. ومن الأدلة على التزامه بالنهج الماركسي إصداره لقانون الحيازات قبل الوحدة بيومين أو ثلاث . وبموجب هذا القانون أصدر وثائق تمليك

المساكن المؤممة لساكنيها .. ليتمكن رموزه من تملك أفضل العقارات .. مقابل تملك بقية المواطنين لأسوأ العقارات التي يعجزون عن صيانتها .

## قيام الوحدة الإندماجية (٤٥)

منذ بدء الإستقلال في الجنوب حدثت تغيرات كثيرة جعلت الشمال والجنوب متباعدين ، إذ انطوت هذه التغيرات على فروق جوهرية بين النظامين وعلى إجراءات سلبية . فالقبيلة والمظهر الإسلامي والفوضى والفساد الإداري والتجارة الحرة والديكتاتورية العسكرية في الشمال يقابلها في الجنوب إدماج القبيلة في المجتمع المدني وتجريدها من مظاهرها والنظام الماركسي العلماني والإلحادي والإنضباط الصارم ورأسمالية الدولة وتغليب الدهماء على النخبة المثقفة وديكتاتورية الحزب وتحكم الدولة في كل صغيرة وكبيرة ، بالإضافة إلى ذلك منع السفر وقفل الحدود وانقطاع الشمال عن الجنوب ، وانفتاح الشمال على العالم يقابله انغلاق الجنوب على العالم بإستثناء الدول الشيوعية ومحاصرة الجنوب من قبل دول الغرب . كل هذه الأمور تدل على ضرورة توفر كثير من القواسم المشتركة المطلوبة للتفكير في أي نمط من أنماط الوحدة بين الشمال والجنوب . فالعوامل الفاعلة على أرض الواقع في الجانبين هي عوامل متناطحة ومتناقضة أشد التناقض . وبالرغم من إدعاءات الجانبين ورفع الشعارات البراقة إلا أنهما كانا يعملان في اتجاهين متعاكسين على أرض الواقع . حتى في الوقت الذي كانت فيه بعض اللجان المشتركة تتناوب إجتماعاتها بين صنعاء وعدن ، طالعة ونازلة ، كانت عوامل التباعد تتسارع . ولم تمنعها الشعارات والتوجيهات المعلنة عن خوض حربين ضد بعضهما البعض (١٩٧٢ ، ١٩٧٩) كما لم تمنع حوادث

التخريب في الشمال واحتضان أعداء النظام الشمالي من قبل الجنوب .

وفجأة يتم التوقيع على اتفاقية الوحدة في نوفمبر ١٩٨٩م ثم تقوم الوحدة الإندماجية في ٢٢مايو ١٩٩٠م .

هل هي المتغيرات الدولية الخطيرة التي بدأت في الإتحاد السوفييتي وزلزلت المعسكر الإشتراكي بدءاً بمركزه موسكو وانتهاءاً بانفراط المنظومة الإشتراكية التي سجلت نهاية الحرب الباردة بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية أم هي المصالح الاستراتيجية لدول كبرى هي التي فرضت الوحدة الاندماجية والديمقراطية في اليمن ؟

أم هي الهروب الى الأمام لكلا النظامين في الشمال والجنوب ؟

لا أحد يدري ، على وجه التحديد ، عن الدافع الأساسي لقيام الوحدة الإندماجية إلا المنفذين الفعليين لهذه الوحدة .. ولعل كل هذه الأسباب مجتمعة فرضت قيام الوحدة الإندماجية .

ومهما تكن الدوافع التي كانت وراء التعجيل بإقامة هذه الوحدة دون التمهيد لها تمهيداً جيداً وجاداً ، فالوحدة قد قامت واستمرارها مسألة تخص اليمن وحكامه وشعبه . فالذين ساعدوا على قيام الوحدة ليسوا مكلفين بالمحافظة عليها .

ويظهر أن الظروف القاهرة قد أرغمت النظام الجنوبي بالذات على الاشتراك في إقامة الوحدة ، ولكن في رأيي أن رموز النظام الجنوبي قد احتاطوا للأمر احتياطاً حسبوه كافياً يجعلهم في مأمن من الانقراض السياسي وأن هذا الاحتياط كان مبنياً على إدراك ما لدى الجانب الشمالي من مفاهيم ورؤى وأساليب ونمط حكم .

هذا الاحتياط جاء على الشكل الآتي:

١- أصروا على أن تكون اتفاقية الوحدة ، في الفترة الانتقالية ، هي المرجعية

العليا وليس الدستور ولا مجلس النواب . وعندما تكون الاتفاقية بين دولتين فإنها تكون في مأمن من النقض والالتفاف عليها بأساليب الأغلبية العددية .

٢- بعد المصادقة مباشرة على مسودة الدستور التوفيقي من قبل الهيئتين التشريعيتين في البلدين ، استطاعوا إقناع الشريك الآخر بإسقاط الاستثناء من المادة ( ١٣٤ ) التي توجب الالتزام بسريان مفعول القوانين والقرارات الصادرة سابقاً في الشطرين إلا ماتعارض منها مع الحقوق والحريات العامة فيلغى بقرار من مجلس الرئاسة . فلما شطبت أداة الاستثناء وما بعدها استقام النص لصالح مشروعية الالتزام بالقوانين والقرارات الشطرية وتم تأمين الفترة الانتقالية بأن تبقى محكومة بالقوانين والقرارات الشطرية ، أي باستمرار النظامين .

٣- الدستور التوفيقي ذاته الذي تم الإنتهاء من صياغته في عام ١٩٨١م قد كُتبت نصوصه بأسلوب يقبل التأويلات المتعددة المتناقضة للنص الواحد . بذلك يمكن تحييد أثره من خلال إثارة جدل واسع حول تفسيره .

٤- لم يسمحوا بدمج المؤسسات الأمنية والعسكرية ولم يقبلوا بدمج الحزبين ( المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي ) والرئيس ذاته رفض دمج المؤسسات الأمنية والعسكرية قبل دمج الحزبين . وبذلك احتفظ الحزب الاشتراكي بعصاه الغليظة .

٥- لم يسمحوا بتراخي قبضتهم على جميع المؤسسات والأجهزة الحكومية في الجنوب وبذلك ضمنوا بقاء سيطرتهم الكاملة على حركة الحياة في الجنوب . لكنهم غضوا الطرف عن انفراط الأمن وانتشار الفساد الإداري والتسيب واختلال التوازن بين الدخل وتكاليف المعيشة وتدهور

القيمة الشرائية للعملة المحلية وارتفاع الأسعار ارتفاعاً جنونياً ومرور الأشهر بدون رواتب . فهذه الأمور قد استنفرت المقارنة بين الأمس واليوم ، بين الحزب الإشتراكي ونظام الشمال . وبدأت تتحسن عبر المقارنة صورة الحزب الإشتراكي دون أن يفعل شيئاً يحسن صورته . وبدأ الناس بالفعل يتحسرون على غياب نعمة النظام والقانون التي كانوا يتمتعون بها .

٦- اشترطوا التقاسم مناصفة في جميع المناصب القيادية التي تقع في دائرة السلطة التنفيذية وأن يتشكل مجلس النواب من كامل أعضاء الهيئتين التشريعيتين في الشطرين ( مجلس الشورى في الشمال ومجلس الشعب الأعلى في الجنوب ) مع اضافة ٣١ عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة ويتقاسم المؤتمر والحزب تعيين هذا العدد .

٧- في الاتفاقية المبرمة بين النظامين في ١٩٩٠/٤/٢٢م والتي تشكل الأساس لقيام الجمهورية اليمنية شرطان مهمان لهما دلالتهما من زاوية الاحتياطات التي اتخذها النظام الجنوبي :

(أ) المادة (٣) نصت على استثناء انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور من الصلاحيات الدستورية المخوّلة لمجلس النواب في الفترة الانتقالية . وبذلك ضمنوا تشكيل مجلس الرئاسة بما يرضيهم واستحدثوا منصب نائب الرئيس خارج النص الدستوري ، كما تم تشكيل المجلس بعيداً عن المراهنات على الأغلبية العددية في مجلس النواب .

(ب) المادة (٩) تنص على أن أحكام الدستور تنظم الفترة الإنتقالية بما لايتعارض مع الإتفاقية .. أي أن الإتفاق هو المنظم لكامل الفترة الإنتقالية وأن ماورد فيه لا تنقضه أحكام الدستور . وبهذا جعلوا الاتفاقية هي المرجعية العليا التي يُحتكم إليها في الفترة الإنتقالية .

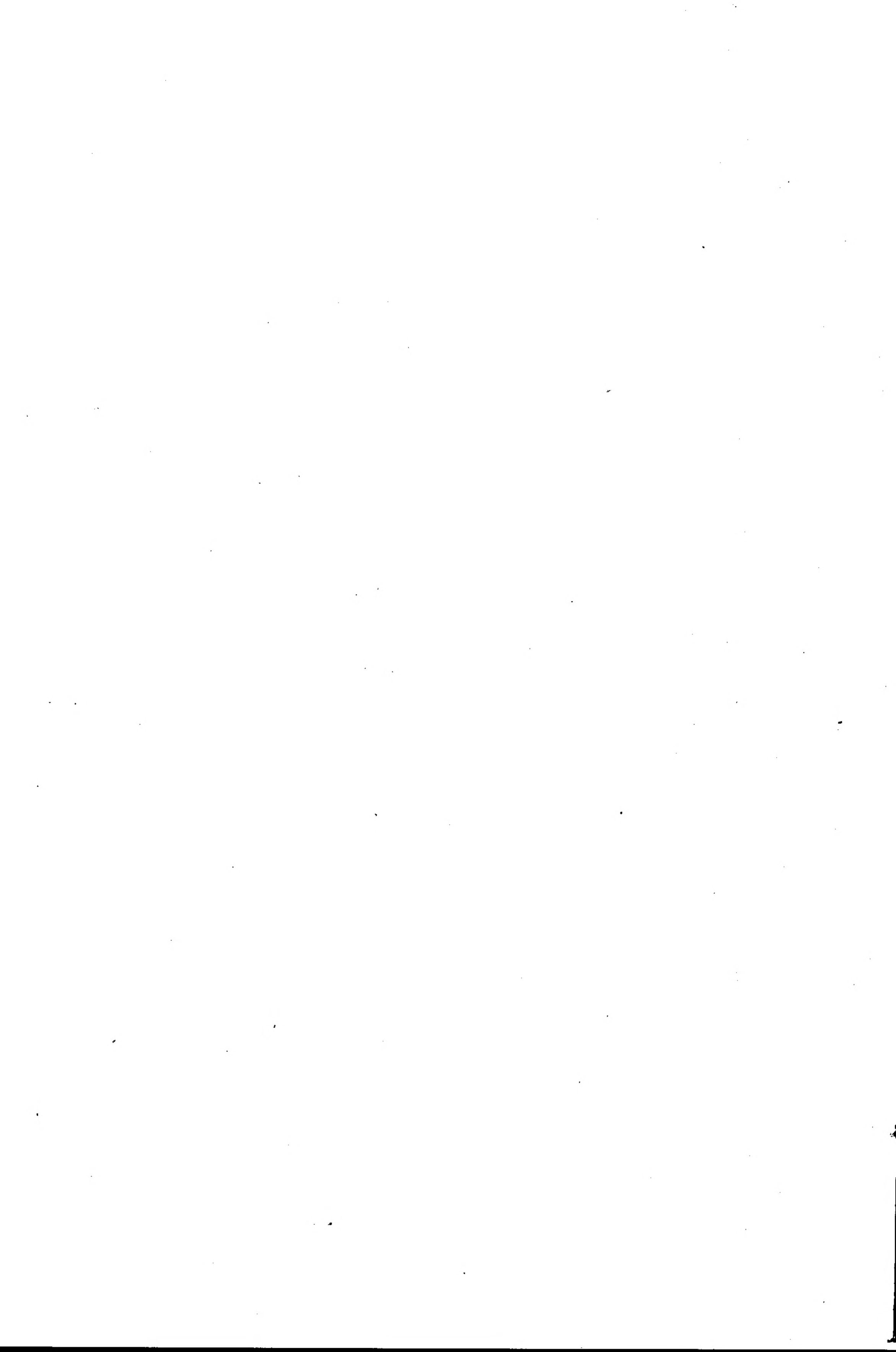
وبهذا الترتيب اعتمدت المرجعية المزدوجة : الفترة الإنتقالية أصبحت محكومة بالاتفاقية وبالدستور التوفيقي .

## الأسباب الحقيقية لطوفان المشاعر الشعبية المرحبة بالوحدة :

كان الشعب اليمني عموماً في قمة فرحه وابتهاجه إذ اعتقد أن الوحدة سوف تخلصه من مظاهر الإضطهاد والقمع التي يعانيها من النظامين . ففي الشمال رأى المستضعفون والقبائل المغلوبة على أمرها أن يوم الخلاص قد حل وأن فوضوية النظام ومظاهر الإستبداد والإبتزاز والإحتكار والحرمان قد أزفت نهايتها . وفي الجنوب اعتقد الناس أن في الوحدة خلاصهم من الحزب الإشتراكي بكل مظاهره التعسفية التي عانوا منها وأنهم قد خرجوا أخيراً من محبسهم إلى الأرض الفسيحة المفتوحة على العالم . ولعل أكثر ما أسعدهم هو رفع الحواجز الحدودية بين الشطرين واستعادة حرية التنقل متى شاؤا وأين ماشاؤا ، كما اعتقد الملاّك أن أملاكهم سوف تعود لهم فباتوا يخططون لإستقرارهم في بلدهم واستثمار أموالهم وممتلكاتهم . والذي شردوا من وطنهم أو هربوا من الملاحقة ومن إحصاء أنفاسهم وجدوا الطريق مفتوحة أمامهم للعودة والإستقرار في مدنهم وقراهم وحاراتهم .

لهذه الأسباب مجتمعة وصلت شعبية الرئيس علي عبدالله صالح الى ذروتها في الجنوب بالذات .

هكذا استبشر اليمنيون بالوحدة وهكذا فهموها .



# الفصل الرابع

## الفترة الانتقالية – مرحلة تفريخ الأزمة ومظاهرها المعاصرة

## الفترة الإنتقالية – مرحلة تفريخ الأزمة وإفراز مظاهرها

### هدف الفترة الإنتقالية :

الهدف المفترض من الفترة الإنتقالية هو تحقيق نقلة نوعية لليمن – شعباً وأرضاً – من حال إلى حال أفضل .

### مهام الفترة الإنتقالية :

لكي يتحقق الهدف الموضح أعلاه يجب تنفيذ المهام التالية :

١ – تصفية آثار النظامين وسماتهما التي أفرزت هذه الآثار تصفية شاملة .

٢ – وضع القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية والإجرائية والتنفيذية لتشكل في مجموعها الإطار القانوني والنظامي لحركة الحياة ضمن دولة النظام والقانون المزمع قيامها بعد الإنتخابات العامة مباشرة ، مع وجوب الإلتزام بدستورية هذه القوانين والقواعد واللوائح .

٣ – إنشاء الهياكل المؤسسية الوحدوية التي تقوم عليها دولة النظام والقانون .. ودمج المؤسسات الشطرية .

٤ – تحديد هوية النظام الرئيسة بوضوح تام ويترتب على تحديد هذه الهوية الإلتزام بمعايير وقيم وقواعد وتقاليد وعلاقات واضحة تستقر بها الأحوال وتنتظم بمقتضاها حركة الحياة الإيجابية .

٥ – الإعداد لإنتخابات حرة في نهاية الفترة الإنتقالية .

### الدستور وسماته المرجعية :

الدستور وثيقة تنطوي على مجموعة من المباديء والقواعد الأساسية المنظمة لحياة الدولة السياسية. ويشتمل الدستور على السمات المرجعية التالية :

١- تشتمل على نصوص تصون الحريات العامة والحقوق الشخصية وتحدد سلطات الدولة المختلفة وتنظم العلاقات بين هذه السلطات من جهة وبينها وبين المواطنين .

٢- يؤلف الدستور المرجعية العليا في سَنّ القوانين والنظم التي تدار بها شؤون الحياة في الدولة وعند الحاجة إلى تعديل القوانين والنظم ، كما يحتكم إلى الدستور لأغراض الفصل في القضايا الخلافية .

٣- يشتمل الدستور على آليات تحكم عمليات التشريع والاحتكام والتحكيم والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات وأعمال السلطة التنفيذية ، كما يحدد آلية التعديل في النصوص الدستورية ذاتها مع تحديد النصوص التي لايجوز تعديلها حماية لحرمة الحقوق الأساسية للمواطن .

هذا هو تعريف الدستور المنشود وهذه هي سماته المرجعية . فما نصيب الدستور الحالي من كل هذا ؟؟

الدستور الحالي وسماته :

١- أقر الدستور الحالي كمشروع لدستور دولة الوحدة في ١٩٨١/١٢/٣٠م وغلبت عليه الصياغة التوفيقية للوفاء بأغراض طرفين ( أي نظامين ) متناقضين ومتعارضين أشد التعارض وذلك لتأمين ملاذ شرعي للإحتماء والمحافظة على البقاء لكل منهما . هذه التوفيقية تجد تفسيرها في الأثر السيكولوجي التراكمي للصراع بين النزعة التوسعية ونقيضتها النزعة الإنقسامية عبر كل أدوار التاريخ اليمني .

٢- تمت المصادقة عليه من قبل كل من مجلس الشورى ( صنعاء ) ومجلس الشعب الأعلى ( عدن ) ويمثلان السلطتين التشريعيتين في الشطرين سابقاً وذلك في تاريخ ١٩٩٠/٤/٢١م .

٣- المادة (٣) من الأسس السياسية تقول :

" الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ".

التأويل الأول : سوف يكون التشريع في أغلبه مستمداً من الشريعة الإسلامية .

التأويل الثاني : إن عبارة " المصدر الرئيسي " تعني ضمناً وجود مصادر ثانوية يجوز الإستناد إليها في التشريع . وبما أن المادة لا تحدد ضوابط وقيود على التشريع من مصدر ثانوي ولا تحدد المصدر الثانوي (أو المصادر الثانوية) فالباب مفتوح لإختيار أي مصدر ثانوي واستنباط الأحكام منه ولن تكون هذه الأحكام عرضة للطعن بسبب استنباطها من مصادر ثانوية . كما يمكن أن تكون هذه الأحكام مؤلفة لـ٤٩٪ من القوانين وتكون مشروعيتها مشمولة بالنص طالما أن ٥١٪ من القوانين مستنبطة من الشريعة الإسلامية لأنها تظل محتفظة بسمتها كمصدر رئيسي .

٤- المادة (٦) (١) تقول : " صيانة الملكية الخاصة ، فلا تمس إلا لمصلحة عامة وبتعويض عادل وفقاً للقانون . "

الأصل في النص الدستوري هو المصلحة العامة ، ولكن في الإسلام لاتقوم مصلحة عامة على حساب مصلحة خاصة إلا بشرط القبول الطوعي من صاحبها . فالتعويض العادل نسبي من منظور الدولة ووفقاً لقانونها ولا يكفي ، في هذه الحالة ، لنزع ملكية خاصة لأجل مصلحة عامة فالقبول الطوعي لصاحب الملكية الخاصة شرط لازم وكاف لنزعها لأغراض مصلحة عامة . وعلى هذا الأساس يكون هذا النص الدستوري مناقضاً لنص المادة (٣) .

كما أن المادة (٣٣) تقول : " لا يجوز استعمال وسائل بشعة غير إنسانية في تنفيذ العقوبات ولا يجوز سَنّ قوانين تبيح ذلك . "

هذا النص يتعارض تعارضاً بيناً مع المادة (٣) لأن أحكام الحدود من صلب الشريعة الإسلامية ، فالقاتل يجب أن يقتل بقطع رأسه والقاتل الذي يقتل وينهب أموال الآخرين يقتل ويصلب ، والسارق والسارقة تقطع أيديهما نكالاً بما كسبا والزاني المحصن يُرجم حتى الموت والزاني غير المحصن وقاذف الآخرين بالزنى يُجلدان علناً . والذين صاغوا هذا النص قصدوا هذه الأحكام وأكدوا في النص عدم جواز سنّها. ولكننا نعلم أن هذه الأحكام الصارمة الرادعة قد انزلها الله في كتابه المحكم لضمان حرمة النفس والمال والعرض ولتأمين الحياة الحرة الكريمة الآمنة . لذلك قال الله في محكم كتابه : ﴿ولكم في القصاص حياة ياأولي الألباب لعلكم تتقون ﴾ (١). فالله يخاطب ذوي العقول ( أي أولي الألباب ) لأن الإنسان العاقل إذا علم أنه سوف يُقتل قصاصاً ارتدع عن القتل فأحيا نفسه ومن أراد قتله . وختم الآية بـ " لعلكم تتقون " أي لعلكم تصونون وتسترون أنفسكم مخافة القود .(٢)

والمادة (٨١) تقول : " لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب أثر على ما وقع قبل إصدارها، ومع ذلك يجوز في غير المواد الضريبية والجزائية النص في القانون على خلاف ذلك وبموافقة ثلثي أعضاء المجلس ( أي مجلس النواب ) " .

هذه المادة تتناقض مع موجبات الشريعة الإسلامية ، فالحقوق مصونة في الشريعة الإسلامية ولا تضيع ولا تسقط لمجرد الإعتداء عليها أو أخذها في وقت سابق لصدور القانون . ولماذا تستثنى المواد الجزائية في هذا النص ؟ مع العلم بأن كثيراً من القوانين المقررة للعقوبات هي في الأصل قوانين جزائية. ماذا لو كانت النصوص الجزائية تخالف الشريعة الإسلامية ؟؟ .

٥- في الفصل الثاني ، من الأسس الإقتصادية ، تنطوي بعض النصوص على توجه إشتراكي . هذا التوجه هو في الأصل توجه علماني ( أي لا ديني )

ويتناقض مع المادة (٢) التي تنص على أن الإسلام هو دين الدولة .

مثلاً : المادة (٦) (٢) تقول :" بناء قطاع عام متطور قادر على امتلاك وسائل إنتاجية رئيسية " .

هذا توجه اشتراكي واضح لأنه يدعو إلى تمكين الدولة ، إضافة إلى ماهو تحت يدها ، من بناء قطاع عام (أي ملك للدولة ) متطور وقادر على امتلاك وسائل انتاجية رئيسية . والتوجه الاشتراكي يعني رأسمالية الدولة ، الأمر الذي لا يتفق مع توجه الاقتصاد الحر .

المادة (٦) (٤) تدعو إلى " تحقيق تنمية شاملة تكفل إقامة علاقات اشتراكية مستلهمة التراث الإسلامي العربي وظروف المجتمع اليمني " .

كيف يمكن إقامة علاقات اشتراكية مستلهمة من التراث الإسلامي العربي وظروف المجتمع اليمني إذا علمنا أن المجتمع الإشتراكي ( أو الماركسي ) هو في الأساس مجتمع " العلاقات الإشتراكية " ؟؟ هل من الممكن أن نستلهم علاقات اشتراكية لا دينية من مصادر دينية ؟ هل من الممكن إقامة علاقات اشتراكية تقوم على نزع الملكيات بالتأميم والمصادرة بواسطة الإستلهام من مصادر تنص على حرمة الكليات الخمس ( النفس والعرض والمال والدين والعقل ) ؟؟

٦- الملاحظ مما ورد أعلاه في (٥) أن هناك نصوصاً ترسم ملامح الهوية الاشتراكية العلمانية . والمادتان (٢) و (٣) ترسمان هوية إسلامية مختلفة اختلافاً جوهرياً عن الهوية الاشتراكية . إذاً نحن أمام نصوص تحدد لنا الالتزام بهويتين متناقضتين في آن واحد .

فالمطلوب من اليمنيين أن يكونوا إسلاميين واشتراكيين في نفس الوقت والتعامل وفق مجموعتين متناقضتين من كل من المعايير والقيم والتقاليد

والعلاقات الاجتماعية.. وكان بالإمكان الإكتفاء بالنص على العدالة الإجتماعية في الإسلام . ولا يوجد ماهو أعدل.

٧- المادة (٢٢) تحدد الدولة كجهة وحيدة تنشيء القوات المسلحة وأية قوات أخرى . " ولا يجوز لأية هيئة أوجماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية " لكننا نعلم أن كل شيخ من شيوخ القبائل في الشمال يمتلك مجموعة مسلحة ، تقل أو تكثر ، من أفراد قبيلته كحرس خاص به بدون استثناء . كما توجد تنظيمات قبلية وإسلامية مسلحة .. والحزب الإشتراكي له مليشياته المسلحة . أليس في كل ذلك خرقاً واضحاً لهذه المادة؟

٨- المادة (٣٩) تنص على الآتي : " للمواطنين في عموم الجمهورية بما لايتعارض مع نصوص الدستور الحق في تنظيم أنفسهم سياسياً ونقابياً والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والإجتماعية والإتحادات الوطنية بما يخدم أهداف الدستور ، وتضمن الدولة هذا الحق . كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكن المواطنين من ممارسته وتضمن كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والإجتماعية . "

وفي مشروع تعديل أطلعت عليه في عام ١٩٩١م في صنعاء يتضمن النص " التعددية السياسية " و "المشاركة الشعبية " وهما عبارتان تترددان في الخطاب السياسي لأي نظام شمولي في هذا العصر لأن المعنى الظاهري للعبارتين يوحي بوجود تطبيقي للديمقراطية ولكن في حقائق الواقع المعاش ضمن الأنظمة الشمولية يتم احتواء التعددية السياسية ضمن إطار تحالفي حاكم تكون الهيمنة فيه للحزب الشمولي الحاكم . أما المشاركة الشعبية فيتم

التعبير عنها من خلال منظمات اجتماعية كالاتحاد العمالي والاتحاد النسائي واتحاد الشبيبة ، وكل هذه المنظمات تقودها وتتحكم في حركتها ومظاهرها التعبيرية قيادات ومنظمات قاعدية تابعة للحزب الشمولي .

والنص الذي أمامنا يخلو من أهم ركن من أركان الديمقراطية أي التداول السلمي للسلطة دورياً عبر انتخابات عامة حرة ونزيهة . كما أن " حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً ونقابياً " مشروط بعدم تعارضه مع نصوص الدستور . هذا الاشتراط ليس في صالح الأحزاب العلمانية لأن " العلمانية " هي ترجمة لمصطلح غربي معناه الأصلي " لا ديني " وبما أن الدستور ينص في المادة (٢) ، الباب الأول ، على أن دين الإسلام هو دين الدولة فليست لدى هذه الأحزاب شرعية في المجتمع الديني ولا يجوز السماح بقيامها لأن دين الإسلام هو إطار متكامل للدين ونظام الدولة . كذلك لايجوز السماح بقيام أحزاب هي في جوهرها وتكوينها ومظاهر تعبيرها وحركتها السياسية قبلية أو حتى مناطقية أو فئوية متحيزة تحيزاً واضحاً لذاتها على حساب الآخرين لأن الرسول – صلى الله عليه وسلم – قال : " ليس منا من دعا إلى عصبية " (٣) وعلى هذا الأساس فإن كل الأحزاب التي فرخت المعضلات الكبرى وجلبت المصائب الفادحة على الشعب اليمني منذ قيام الوحدة حتى الآن ليست لها صفة شرعية من هذا المنظور . ولاريب في أن هذه الأحزاب سوف تسوق لوجودها وهيمنتها مخرجاً آخر في تأويل آخر للنص .

٩- المادة (٤٢) (ب) الشرط الثالث من الشروط التي يجب توفرها في المرشح لعضوية مجلس النواب : "أن لايكون أمياً " .

وهذا يعني أنه إذا استطاع أن يقرأ ويكتب ولو بصعوبة فقد استوفى الشرط . ولا أعتقد أن هذا الشرط كاف فلا بد من حد أدنى في مستوى التعليم

يمكنه من أداء وظيفته على الوجه المطلوب . وفي مجتمع كاليمن حرم أغلبه من نعمة التعليم ، يجب ألاّ يقل مستواه عن الثانوية العامة وحصوله على الشهادة بنجاح محترم وإن تعذر ذلك فلا يقل عن الإعدادية مع التيقن من امتلاكه لصفات تعويضية تؤكد إقتداره على أداء مهامه كالخبرة بشؤون الناس والحياة والعقل الراجح والاقتدار على تمييز الأمور وتمحيصها واصدار الحكم الصائب عليها وأن يكون واسع الاطلاع .

هذا مثل متواضع لما هو متوقع فيمن يختاره الشعب ليمثله في مجلس النواب : الهيئة التشريعية في البلاد .

١٠- المادة (٧٤) : " لمجلس النواب حق سحب الثقة من الحكومة " .

بما أن تشكيل الحكومة هو من اختصاص مجلس الرئاسة ( راجع المادة (٩٤)و(٤) ) فإن سحب الثقة من الحكومة يعني سحبها أيضاً من مجلس الرئاسة لأن بعض المواد الدستورية تدل على أن مجلس الرئاسة هو قمة السلطة التنفيذية فهو الذي يختار رئيس الوزراء و يصدر قرار التكليف بتشكيل الوزارة. وهذا الحق الدستوري الممنوح لمجلس الرئاسة يجعل الحكومة مسؤولة مسؤولية مباشرة أمامه وليس أمام مجلس النواب . كما أن مجلس الرئاسة يضع بالاشتراك مع الحكومة السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور ويحق له دعوة الحكومة إلى إجتماع مشترك معه كلما دعت الحاجة الى ذلك [ راجع المادة (٩٤) (٤،٥،٦) ] .

ويتضح مما سبق ومن نصوص دستورية أخرى أن هناك خلط في العلاقات نشأ عن الاقتباس من نظامين ديمقراطيين رئيسيين :

(أ) النظام الرئاسي . (ب) النظام النيابي أو التمثيلي .

فالنظام الرئاسي يتميز بفصل واضح بين السلطات ، وفيه ينتخب الرئيس ونائبه انتخاباً مباشراً ويكون رأس السلطة التنفيذية ويشكل فريقه الوزاري ولا يستطيع البرلمان أن يسحب الثقة من الحكومة. وبالمقابل لا يستطيع رئيس الجمهورية ( وهو في نفس الوقت رئيس السلطة التنفيذية ) أن يحل البرلمان . ولكن طرأت عملية تطوير تدريجي أفضت الى ما يعرف بالضوابط والتوازنات بحيث يسود التعاون بين مختلف السلطات .

أما في النظام النيابي فالحزب الحاصل على الأغلبية في البرلمان المنتخب هو الذي يشكل الحكومة (أي السلطة التنفيذية ) ويسيطر على السلطة التشريعية من خلال سيطرته على الأغلبية في البرلمان . وعلى هذا الأساس تكون الحكومة مسؤولة مباشرة أمام البرلمان وعندما تخسر ثقة البرلمان تستقيل . كما أن حزب الأغلبية المطلقة أو النسبية يستطيع أن يدعو إلى انتخابات نيابية مبكرة .

١١- مع أن الدستور لا ينص على نائب لرئيس مجلس الرئاسة ، إلا أن وجود هذا المنصب ضروري ليحل محل الرئيس في حالة خلو منصبه بالاستقالة أو الإقالة أو المرض العضال أو العجز الذي يقعده عن أداء مهامه أو الوفاة وهي حالات لم يحددها الدستور والرئيس معرض لها كسائر البشر . كذلك لا يبين الدستور من سيخلف الرئيس في حالة خلو منصبه لأي سبب .

١٢- هناك بعض الخلط والغموض في مايتعلق بوضع السلطة التنفيذية . فالمادة (١٠٢) تقول : " مجلس الوزراء هو حكومة الجمهورية اليمنية ، وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ، ويتبعها بدون استثناء جميع الإدارات والأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة . "

هذا النص يعني أن الحكومة تنفرد بالسلطة التنفيذية ولكنا رأينا أن نصوصاً أخرى تجعلها خاضعة لمجلس الرئاسة والمادة (١٠٥) تجعلها مسؤولة أمام مجلس الرئاسة ومجلس النواب مسؤولية جماعية عن أعمال الحكومة !!

١٣- المادة (١٣٤) تنص على الآتي : " كل ما قررته القوانين والقرارات المعمول بها في كل من شطري اليمن تبقى سارية المفعول في الشطر الذي كانت سارية فيه عند صدورها إلى أن تعدل وفقاً للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في هذا الدستور إلا ما يتعارض منها مع الحريات والحقوق المنصوص عليها في هذا الدستور فيعتبر لاغياً بقرار من مجلس الرئاسة خلال الفترة الإنتقالية ".

ولكن السيد علي سالم البيض قال في مقابلة مع صحيفة " الحياة " (٤٢) وردت في عددها رقم ١٠٣٢٨ الصادر يوم الخميس ١٦ مايو ١٩٩١م ص(٥) : " إن المجلس اليمني شطب من المادة (١٣٤) الشطر المتعلق بالحقوق والحريات على أن يصدر في شأنها قرار عن مجلس الرئاسة . نحن شطبنا هذا الشطر لأننا نريد التخلص من بقايا الشرعية الثورية " . لكن هذا الشطب تم بطريقة الشرعية الثورية من طرف واحد . وأكرر هنا ماذكرته في مقال سابق حول مقولات السيد علي سالم البيض في هذه المقابلة :

(أ) الشطب الذي نفذ نتج عنه تثبيت ما قبله أي تثبيت القوانين والقرارات الصادرة في الشطرين سابقاً .

وفي ذلك تثبيت للقوانين والقرارات الجائرة التي صدرت في الشطر الجنوبي سابقاً ومنها ما انطوى على نهب ومصادرة وتأميم ممتلكات المواطنين ، السكنية والزراعية . وفي ذلك تكريس عميق للتشطير .

(ب) الشطب فك القيد الذي قيدت به مشروعية القوانين والقرارات الشطرية من خلال اشتراط عدم تعارضها مع الحقوق والحريات . فاستقام النص على إقرار الظلم وإهدار الحقوق والحريات .

(جـ) شطب هذا الجزء من الدستور والوعد باصدار قرار من مجلس الرئاسة في شأن الحقوق والحريات يعني اسقاط المشروعية الدستورية عنها واستبدالها بمشروعية أدنى . ولكن مجلس الرئاسة لم يصدر أي قرار بهذا الخصوص حتى هذه اللحظة . كما أن هذا الشطب كانت له صلة مباشرة بقانون " الحيازات " الذي صدر في اللحظات الأخيرة للوضع التشطيري وتحول بموجبه المنتفعون بمساكن وأراضي الآخرين والدولة الى ملاّك لهذه المساكن والأراضي الزراعية التي انتزعتها الحكومة الإشتراكية ظلماً من ملاّكها الأصليين .

(د) كما أن شطب الجزء المتعلق بالحقوق والحريات من المادة (١٣٤) هو في حد ذاته تأكيد صريح ببقاء "الشرعية الثورية " . كما أن مجلس الشورى في صنعاء صادق على الدستور دون شطب لهذا الجزء ومجلس الشعب في عدن صادق على الدستور بعد شطبه .. أي أن المجلسين صادقا على دستورين مختلفين!!

١٤- لايوجد نص في الدستور يربط تشكيل الحكومة ( أي السلطة التنفيذية ) بقاعدة الأغلبية البرلمانية سواء كانت هذه الأغلبية من نصيب حزب واحد أو أحزاب متحالفة .

كما أنه ليس هناك أي نص دستوري يحصر تشكيل الحكومة ضمن قوى سياسية أحرزت مقاعد في مجلس النواب ، وليس في الدستور مايمنع تشكيلها من خارج هذه القوى التي احرزت المقاعد البرلمانية ولذلك

فاحتجاج الدكتور الايراني على تشكيل حكومة وطنية لأغراض تنفيذ وثيقة العهد والإتفاق يفتقر الى السند الدستوري .

١٥- ازدواجية المرجعية العليا . فالمادة (٩) من الإتفاقية التي تشكل الأساس لقيام الجمهورية والمبرمة في ١٩٩٠/٤/٢٢م تقول الآتي : " يعتبر هذا الإتفاق منظم لكامل الفترة الإنتقالية وتعتبر أحكام دستور الجمهورية اليمنية نافذة خلال المرحلة الإنتقالية فور المصادقة عليه وفقاً لما أشير اليه في المادة السابقة بما لايتعارض مع أحكام هذا الإتفاق".

هذه المادة تجعل الإتفاقية ليست شريكة مع الدستور في المرجعية فحسب وإنما تعلو الدستور لأن النص يجعل الفترة الإنتقالية كلها محكومة أصلاً بالإتفاق وتمنع أي تعارض من جانب الدستور مع نصوص الاتفاقية . لكن المادة أيضاً تعتبر أحكام الدستور نافذة خلال المرحلة الإنتقالية . وعليه فالفترة الانتقالية محكومة بالإثنين : الدستور والإتفاقية مع الاحتفاظ للإتفاقية باليد العليا !!

وبالبناء على هذا الموقع المتميز للإتفاقية الموقعة بين طرفين مستقلين ( أي اتفاقية تخضع للقواعد الدولية ) ، فإن الدستور ينتهي مفعوله بإنتهاء الفترة الإنتقالية حتى بعد الإستفتاء عليه في مايو ١٩٩١م لأن هذا الإستفتاء قد أُجري بناءاً على المادة (٧) (ج) من نفس الإتفاقية .

١٦- ينطوي الدستور الحالي على مواد مستقلة ونصوص ضمن مواد أخرى تمثل مظاهر ديمقراطية واضحة. ولكن الديمقراطية تقدم لنا هوية ثالثة للدولة بالإضافة الى الهوية الإسلامية والهوية الإشتراكية العلمانية المشار إليهما سابقاً . إذاً اصبح لدينا ثلاث هويات مختلفات وثلاث مرجعيات

ذكرنا منها اثنتان ( الدستور والإتفاقية ) والمرجعية الثالثة هي البيان السياسي الذي أصدره مجلس الرئاسة في ١٩٩١/٤/٢٢م حول الإستفتاء على الدستور .

والدستور يحمل في صياغته عيوباً أخرى إجرائية ولغوية وقصور وغموض في النصوص الدستورية وتداخل في الإختصاصات لم نذكرها . ونكتفي بهذا القدر من الإيضاح لبيان أن صياغة الدستور التوفيقية قد حولته من مرجعية حضارية لشؤون الحياة إلى معضلة كبرى إذ يُستغل الدستور لإفساد الحياة السياسية واحتكار السلطة واحتجاز الديمقراطية في حدود الظاهرة الصوتية . ومن المفيد استعراض بعض التطورات التي طرأت على الساحة السياسية اليمنية قبل مواصلة الحديث عن الدستور الحالي وما جرى بخصوص الإستفتاء الشعبي العام عليه .

## الديمقراطية في اليمن :

لقد كان ظهور الديمقراطية في الساحة السياسية اليمنية من أهم التحولات الشكلية التي طرأت عليها إذ اندفع الناس إلى تشكيل الأحزاب فتكاثرت حتى وصلت الى حوالي أربعين حزباً ، كما تكاثرت الصحف والمجلات وبلغت العشرات . هذا التكاثر دلّ على أمرين :

(أ) إنعدام الثقة في الحزبين الرئيسيين بسبب الآثار المتراكمة عن مسيرة نظاميهما وبسبب إصرارهما على التحكم في حركة الحياة وتقنين إيقاعها بطريقة تضمن لهما ديمومة قبضتهما على النظام والسلطة .

(ب) استفحال النزعة الإنقسامية لأن كل فئة لا تأمن الفئات الأخرى على احترام مصالحها .

على أن التفاعل الديمقراطي قد حقق بعض الفرز حول مفهوم الديمقراطية وأظهر اختلاف هذا المفهوم من فئة الى أخرى ، وأن أقل مايمكن أن يقال في هذا الصدد أن الإجماع حول مفهوم الديمقراطية لم يتحقق في الواقع الفعلي . كما أن الفرز على مستوى مفهوم الديمقراطية انتهى الى فرز النوايا والتوجهات الفعلية للقوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية .

كانت الأوساط الإجتماعية ، ومنها الأحزاب المستجدة على الساحة والأحزاب المدحورة ، تعتقد أن المفهوم الديمقراطي الذي سوف يسود هو المفهوم السائد في المجتمعات الديمقراطية الراقية ، وبمعنى آخر اعتقدوا أن عهد الديمقراطية ، كنظام حضاري يخلصهم من معاناتهم وتشوهات نظامهم السياسي ، قد حل . وهو اعتقاد يدل على تفاؤل ساذج كما يدل على عدم اعتبار الفروقات الجوهرية بين مجتمعنا وهذه المجتمعات الراقية . فظروف البيئة السياسية / الإجتماعية تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي توجد في هذه المجتمعات وأن الاقتباس أو التقليد الميكانيكي قد يفضي الى تقويض أركان الأنظمة المبدئية والقيمية والمعيارية لدينا .

أما الحزبان الشريكان في الحكم ( المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي) يفهمان الديمقراطية فهماً آخر ، فهي في نظرهما إفساح المجال لحرية الرأي دون الاكتراث بالاستجابة لتفاعلات الآراء وتبلورها . ولم يختلف الشريكان حول فهمهما هذا للديمقراطية فتآزرا على عدم السماح للديمقراطية بتجاوز حالة " الظاهرة الصوتية " .

هذا الموقف من الديمقراطية كشف التوجهات الحقيقية للشريكين في حكم الفترة الانتقالية . هذه التوجهات هي ، باختصار شديد ، مايلي :

(أ) السلطة أداة أساسية لبقائهما وليس من الممكن التفريط فيها .

( بـ ) المصالح الكبيرة المكتسبة من خلال احتكار السلطة لايمكن التفريط فيها لأن ذلك يقود ، في نظرهم ، الى انهيار شروط بقائهما .

(جـ) القاعدة المصلحية التي تشكلت حول كل منهما لن يسمحا بتصدعها لأنها تمثل القاعدة الشعبية لكل منهما .

( د ) عدم السماح بقيام تحولات خطيرة تقلب التوازنات وتنشيء ظروفاً موضوعية تعرضهما للمحاسبة على الآثار الخطيرة التي أفرزتها مسيرة نظاميهما وتسببت في معاناة الناس وتخلّف أوضاعها .

وبعد قيام الوحدة بشهور قليلة أقام الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر مهرجاناً كبيراً حضره عشرات الألوف من القبائل المسلحة وأعلن فيه قيام حزب التجمع اليمني للأصلاح واستبشرت الأحزاب المعارضة خيراً بظهور هذا الحزب وتصاعدت وتيرة الحملة الانتقادية للأوضاع وفي مقدمتها الدستور والخلل الذي تعكسه نصوصه وصياغته وحظيت المادة (٣) المتعلقة بالشريعة الإسلامية وما اتصل بها من مواد بتركيز أكبر . ثم انتظمت المعارضة في جبهة وطنية عريضة بلغت ١٨ حزباً تطالب بتعديل الدستور . وارتفعت حدة الانتقاد وبدأ التركيز على الحزب الاشتراكي باعتباره الشريك المسؤول عن ظهور مواد دستورية تستهدف تهميش الثوابت الاسلامية . وكان الموضوع الرئيسي للمعارضة هو حمل الحكومة على ترتيب تصحيح الدستور وإعادة صياغته . وأخيراً أقدمت الحكومة على طرح الدستور للإستفتاء الشعبي العام الأمر الذي زاد من حدة المعارضة لأنها تعتقد أن الإستفتاء الشعبي العام على دستور مشوه مسألة غير مقبولة لكونها تمثل محاولة مفضوحة من قبل الشريكين الحاكمين لإضفاء الشرعية عليه رغم الخلل البيّن في صياغته .

## الإستفتاء الشعبي العام على الدستور :

لم يكترث الشريكان بالزخم المتعاظم المعارض للدستور وللإستفتاء عليه كما هو ، فاقيمت مراكز في كل أنحاء البلاد للتسجيل ثم الاقتراع في وقت لاحق يعلن عنه .

وتكثفت الاجتماعات والمشاورات ضمن الجبهة العريضة للمعارضة واتفق من حيث المبدأ على تشكيل لجان تشرف على المسيرات والمظاهرات الشعبية وغيرها من أساليب التعبير لإقناع الشريكين الحاكمين بالتراجع عما قرراه بشأن الاستفتاء . وظهر جلياً أثر المعارضة من خلال تدني وتيرة التسجيل في المراكز . ثم فوجيء الناس بنشر بيان سياسي صادر عن مجلس الرئاسة في ٢٢/٤/١٩٩١م تضمن التزامات هامة منها النص على أن الشريعة الإسلامية هي الأساس والمصدر لكل التشريعات والقوانين وأن كل مايتعارض معها من قوانين وقرارات يعتبر باطلاً . كما أكد أحد الالتزامات بأن المصادقة على الدستور من خلال الاستفتاء تعني بصورة قطعية وناجزة عدم سريان مفعول جميع القوانين والقرارات الصادرة سابقاً في الشطرين والتي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ونصوص الدستور المستمدة منها بما في ذلك كل ما يمس الحقوق والحريات. كما نص البيان على توجيه دعوة للشعب اليمني للإستفتاء على الدستور بحرية كاملة وفي ضوء ماتضمنه البيان . (٤٦)

وبهذا الأسلوب فُرض البيان السياسي كمرجعية ثالثة لم يُلتزم بها ولم تُحترم ، مثلها مثل المرجعيتين المذكورتين آنفاً .

ولكن المعارضة قالت إن هذا الإجراء لايكفي ، فإذا كـان مجلس الرئاسة جاد في ما طرحه من التزامات في بيانه السياسي فيجب وضع مقدمة في الدستور توضح أن هذه الإلتزامات جزء من الدستور أو يرفق البيان مع الدستور ويطلب من الشعب الإستفتاء عليهما معاً .

وكانت حجة المعارضة أن الموضع الصحيح للإلتزامات هو الدستور وليس بيان سياسي منفصل . ولكن مجلس الرئاسة لم يتزحزح عن موقفه حتى بعد خروج مظاهرة سلمية في صنعاء احتشد فيها أكثر من نصف مليون أغلبهم يحملون أسلحتهم الشخصية من المسدس إلى الكلاشينكوف .

وظهر جلياً أن البيان السياسي ليس سوى حركة ذكية لسحب البساط من تحت المعارضة دون تقديم تنازلات دستورية تذكر . فمجلس الرئاسة يدرك أن عامة الناس لا يفرقون بين ورود الإلتزامات في البيان وورودها في الدستور . وفعلاً تكاثرت أعداد المسجلين بعد إذاعة البيان بشكل واضح .

وفي أعقاب عيد الفطر المبارك ١٤١١هـ في أواخر ابريل ١٩٩١م دُعي رؤساء أحزاب المعارضة إلى إجتماع عاجل فُهِم على أنه إجتماع لتحديد عضوية اللجان وتقرير الخطوات السلمية التي ستتخذ من جانب المعارضة حول الإستفتاء . ولكن الكثير منهم فوجئوا بتغير اللهجة خاصة من قبل رموز التجمع الوطني للإصلاح إذ قالوا أن القيادة السياسية قد أظهرت نوايا حسنة وتقدمت خطوات نحو المصالحة وعلينا أن نظهر تقديرنا لموقفها ونخطو خطوات مناسبة نحوها . ومجمل القول أن مجلس الرئاسة قد فعل ما أمكن فعله وليس من الحكمة تصعيد الأمور التي قد تخرجه عن طوره .

ولكنني كنت يومئذ في صنعاء وكانت قراءتي لتبدل الموقف من جانب التجمع اليمني للإصلاح مختلفة . فقد شعرت لأول مرة أن دور التجمع

اليمني للإصلاح مكمل لدور الرئيس علي عبدالله صالح . وكأني به قد اتفق مع الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر على أن يتكفل الرئيس باحتواء حركة الحكومة والشيخ عبدالله بن حسين يتكفل باحتواء المعارضة . لم يعد لدي أدنى شك في أن الرئيس والشيخ يتحركان على المسرح السياسي بتنسيق كامل حرصا على إخفائه من خلال تعاطي مواقف متعارضة ظاهرياً . ثم دارت عجلة الزمن وأثبتت الأيام ماذهبت إليه . واليوم لم يعد التنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح خافياً على أحد .

وأخيراً تم الإستفتاء الشعبي العام على الدستور وأعلنت النتيجة بأنها تجاوزت ٩٨٪ ممن اشتركوا في التصويت لصالح الدستور دون أن تلبي مطالب المعارضة بتدوين الإلتزامات المعلنة في البيان السياسي في مقدمة الدستور أو يقرن البيان مع الدستور للإستفتاء عليهما معاً . فكل هَم المعارضة هو إخراج دستور سوي . ولما لم تستجب القيادة السياسية لطلب المعارضة قامت الأخيرة بمقاطعة الإستفتاء . وليس مهماً العدد الفعلي للمقترعين . فالنتيجة تظل مشروعة وتنسحب آثارها على عموم الشعب لأن الذين تخلفوا عن التصويت لم يكن هناك ما يمنعهم عنه . ولذلك كانت المقاطعة في صالح القيادة السياسية لأن هذه المقاطعة حجبت أغلب المقترعين الذين ربما رجحوا نتيجة أخرى في غير صالح القيادة السياسية .

على أن النتيجة من منظور اللعبة الديمقراطية يجب أن تكون في صالح المعارضة لأن دعوة القيادة السياسية للإستفتاء على الدستور كانت مشروطة في ضوء ماتضمنه البيان .

ولذلك فالنتيجة الإيجابية ذاتها انسحبت على الإلتزامات الواردة في البيان ولزمت القيادة السياسية الحجة واصبحت بموجب النتيجة مكلفة بتصحيح

الدستور من خلال تضمينه الإلتزامات التـي قطعتهـا علـى نفسـها فـي البيـان . ويترتب على ذلك تصحيح المادة (٣) المتعلقة بالشريعة الإسلامية لتطابق نص الإلـتزام الـوارد فـي البيـان السياسـي . ولأن هـذه المـادة هـي مـن الأسـس الدسـتورية السياسـية فيجـب تصحيـح كـل مـا يتنـاقض أو يتعـارض معهـا مـن نصوص أو اسس لاحقة . كما يجب إلغاء المادة (١٣٤) وتشكيل هيئة عليا تتبعها لجان عاملة تنظر في التظلمات التي أفرزتها القوانين والقرارات الشطرية وتعيد لكل ذي حق حقه . لكن هل فعلت القيادة السياسية شيئاً من هذا القبيل ؟ لا ، لم تفعل أي شيء . فلم تصحح الدستور استجابة لمـن أدلـوا بـأصواتهم ولم تقـم بتصفيـة آثـار النظـامين . ذلـك لأن الذيـن تعـودوا علـى أن يحكمـوا الشعب حكماً شمولياً صارماً يرون في أي خطوة نحـو الإتجـاه السـوي تنـازلاً يمثل أول خطوة في طريقهم إلى الهاوية .

## موقف القيادة السياسية من مفهوم المعارضة :

إن الإسلوب الذي اتبعته القيادة السياسية إزاء مطالب المعارضة بخصـوص الدستور أثبت بجلاء أن القيادة السياسية ( المؤلفة من الحزبين الحـاكمين) لا تطيق المعارضة ولن تسـمح لهـا بـالنمو والتبلـور . فالقيـادة السياسـية تتفـاعل بمقتضى النهج الشـمولي الديكتـاتوري الـذي لايـرد مفهـوم المعارضـة ضمـن المفاهيم التي اعتادوا أن يحكموا بها ويتحكموا في الشعب وفي مصيره . فقد رفضوا الدعوة إلى إصلاح الدستور وإحكـام صياغتـه كيمـا يصلـح كمرجعيـة عليا للبلاد والعباد . وشرعوا في التحضير للإستفتاء عليه كما هو بكل مثالبه .

ولما اشتدت المعارضة لإجرائهم هذا أعلنوا البيان السياسـي الـذي انطوى على التزامات واضحة من قبلهم تشكل أهم مطـالب المعارضـة ، وطلبـوا مـن الشعب الإستفتاء على الدستور في ضوء ماتضمنه البيان . وبعـد إعـلان نتيجـة

الإستفتاء لم ينفذوا التزاماتهم . كما رفضوا إدراج هذه الإلتزامات في الدستور أو في مقدمة للدستور أو الإستفتاء على الدستور والبيان معاً . لقد قبلوا بالديمقراطية قولاً وقاوموا أركانها الأساسية فعلاً . فالوضع الديمقراطي يوجب وجود جهة حاكمة وجهة معارضة للتنبيه والتبصير والرقابة وتوفير البديل المنافس . ومن تفاعل الجهتين وتصارعهما الديمقراطي تكتسب الديمقراطية حيوية ونماء وتتوفر الضمانات اللازمة لحماية مصالح الشعب والوطن فتستقر الأحوال ويضطرد التطور الإيجابي المنشود . وحيث لا توجد معارضة تتمتع بحقوقها الكاملة لا يوجد نظام ديمقراطي . ثم عادوا بعد الإستفتاء بفترة وشكلوا لجنة رباعية تمثل الحزبين الحاكمين . فظهرت فكرة التعديل في اللجنة لغرض تحقيق انتخاب الرئيس ونائبه من قبل الشعب مباشرة بدلاً من مجلس النواب . وفي أوائل ديسمبر ١٩٩٢م شكلت لجنة ثلاثية مؤلفة من عبدالواسع سلام ، وزير العدل ( اشتراكي ) ، واسماعيل الوزير ، وزير الشؤون القانونية ( مؤتمر شعبي عام ) ، وعبدالله احمد غانم ، عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام ( من القياديين الذين هربوا مع علي ناصر محمد الذي كان رئيساً للجمهورية في الجنوب وأميناً عاماً للحزب الإشتراكي ، وقد تم استيعاب عبدالله احمد غانم فيما بعد في قيادة المؤتمر ) . وقد أنيط بهذه اللجنة مهمة وضع تصورات لمشروع تعديل دستور الجمهورية اليمنية خلال أشهر قليلة قبل إجراء الإنتخابات العامة .

وأفادت مصادر اللجنة أن هناك توجهاً لإلغاء مجلس الرئاسة والإستعاضة عنه بمنصبي رئيس الجمهورية ونائبه ، كما أشاروا إلى مقترح لإستحداث مجلس نيابي ( أو مجلس شورى أو مجلس استشاري ) آخر يتقاسم السلطة التشريعية مع مجلس النواب ووضع مواد دستورية جديدة تحدد اختصاصات

الرئيس ونائبه والمجلسين التشريعيين . وأكـدت المصـادر عـدم وجـود مـانع يمنع مجلس النواب القائم آنذاك من تعديل الدستور بعد انتهاء الفترة الإنتقالية اللاحقة للوحدة في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢م لأن اتفاقيـة الوحـدة التي حضـرت على مجلس النواب تعديل الدستور قد استبدلت بـالإعلان الدسـتوري الصـادر عن مجلس الرئاسة في تاريخ ١٩٩١/٤/٢٢م الذي جاء خالياً مـن أية إشـارة إلـى ذلـك ممـا يتيـح الفرصـة للشـريكين ( المؤتمر و الإشتراكي ) لإدخـال التعديلات التي يريدانها بما يضمن بقاءهما في السلطة بعد الإنتخابات .

ونعلق على ذلك بالآتي :

١- تشكيل لجان لبحـث تعديـلات دسـتورية أكـد الضـرورة الملحـة لتعديـل الدستور . ولكن القيـادة السياسية رفضـت الإسـتجابة لمطلـب المعارضـة الخاص بتعديل الدستور وإصلاحه وإحكام صياغته للخروج بدسـتور سـوي لأنها لا تريد أن تعمل عملاً يفيد الإستجابة للمعارضة والرضـوخ لمطالبهـا حتى لو كانت هذه المطالب في مصلحة الشعب والوطن .

٢- اتضح أن التعديل الدستوري الذي ترغب فيه القيادة السياسية هو تفصيـل النصوص الدسـتورية بالشـكل الـذي يضمـن بقـاء الحزبيـن الحـاكمين فـي السلطة بعد الإنتخابات العامة . فهذا هو همهم الأكبر .

٣- تضمن تقرير اللجنة الثلاثية فتوى بجواز تعديل الدستور لأن الإتفاقية التـي تمنع ذلك قد انتهت في ٢٢نوفمبر ١٩٩٢م . وتدل الفتوى علـى تجـاهل مايلي :

(أ) النتيجة الإيجابية للإستفتاء الشعبي ، الذي تم ، تلزم القيادة السياسية بتكليف لجنة من الخبراء الدستوريين والسياسيين لإدخـال التزامـات

مجلس الرئاسة الواردة في بيان حول الإستفتاء وتصحيح الدستور على ضوئها وتقديمه لمجلس النواب للبت فيه .

(ب) بعد ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢م انتهت شرعية المؤسسات والهيئات التشريعية والقضائية والتنفيذية وعلى هذا الأساس لايحق لأحد إجراء التعديلات إلاّ بعد الإنتخابات العامة في ١٩٩٣/٤/٢٧.

(جـ) الإتفاقية المبرمة في ١٩٩٠/٤/٢٢م هي الإتفاقية المنظمة لكامل الفترة الإنتقالية المحددة مدتها في نفس الإتفاقية بسنتين ونصف ابتداءاً من ١٩٩٠/٥/٢١م وهو اليوم الذي صودق فيه على مشروع دستور الجمهورية من قبل كل من مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى .

وبناءاً على ذلك يعتبر الدستور والإتفاقية والفترة الإنتقالية منتهية شرعيتها في يوم ١٩٩٢/١١/٢١م . لهذه الأسباب فالتوجهات والمقترحات التي قدمتها اللجنة الثلاثية تفتقر إلى الغطاء الشرعي .

وتعتبر الفترة اللاحقة للفترة الإنتقالية الرسمية إلى يوم الإنتخابات فترة غير دستورية وغير شرعية وخضعت للسلطة الشمولية الديكتاتورية للحزبين الحاكمين ، والإحتكام لها عمل غير شرعي وغير دستوري لأن المادة (١٠) من الإتفاقية المذكورة تلغي العمل بدستوري الدولتين السابقتين بمجرد المصادقة على الإتفاقية والدستور .

ولقد قامت محاولات كثيرة مخلصة لتبديد مخاوف الشريكين من المحاسبة على أعمالهم السابقة وظهرت دعوة الإتفاق على ثوابت يمنية تؤمن المسيرة الديمقراطية الصحيحة وتمنع الشطط والغلو والتشنجات الإنتقامية ، وكان آخرها المؤتمر الوطني . إلاّ أن كل هذه المحاولات المخلصة لم تقنع

الشريكين الحاكمين بجدواها ولم تفلح كل الضمانات المقلمة لزحزحتهما عن توجهاتهما التي ذكرناها سابقاً.

## الموقف من أزمة الخليج :

لم يمض على قيام الوحدة اليمنية سوى شهرين وعشرة أيام حتى انفجرت أزمة الخليج باكتساح العراق لدولة الكويت وتشريد شعبها وحكومتها واعتبارها احدى محافظات العراق .

فماذا كان موقف حكومة اليمن من هذه الكارثة ؟

باختصار ، كان موقف حكومة اليمن مع العراق وضد احتلال الكويت . في مجلس الأمن كان مندوبها يحاور ويناور ويحاول أن يمنع صدور قرار ضد العراق رغم أنه يعلم أن كل حركاته لاتقدم ولا تؤخر وأنه رقم هامشي في اللعبة الدولية . وفي اليمن قامت في المدن الرئيسية الشمالية مظاهرات كبيرة تؤيد العراق وابتذلت في مظاهر تعبيرها وتحولت الوسائل الإعلامية الرسمية إلى منافذ للتعبير الشعبي . وهذه هي العلامة الفارقة بين موقف اليمن ومواقف المغرب وتونس وغيرهما . في هذه البلدان العربية لم يمنع مهيجو الجماهير العفوية من تحريك الشارع ، ولكنهم لم يضعوا الوسائل الإعلامية في خدمة مظاهر التعبير الشعبي وجعلوا خطاً فاصلاً بين كل من مظاهر التعبير الشعبي والرسمي . لذلك ، كانت مظاهر التعبير الشعبي في اليمن محسوبة على الدولة لأنها بثت عبر وسائلها الإعلامية . وما كان من الممكن أن يتم ذلك دون مباركة من الرموز القيادية العليا المهيمنة على صنعاء والمدن الشمالية . ثم سمعنا بعد فترة الرئيس علي عبدالله صالح في خطاب سياسي يصف الرئيس صدام بأنه زعيم وطني وعربي عظيم ! أي زعامة هذه التي تقذف بطوفان عسكري هائل وتقتلع دويلة صغيرة جارة لها !! وأي عظمة في ذلك !

لكنه الإرث القديم الذي تناقلته الأجيال في اليمن واستقر في نفوس أقيالها وأذوائها حتى وصل إلى الرئيس علي عبدالله ومن حوله من الأقيال والأذواء ، الإرث الذي لايعرف سوى اكتساح القوي للضعيف . لقد كان واضحاً منذ البداية أن الهدف الرئيسي هو دول الخليج وثروتها النفطية . وما العراق وقوته إلاّ هدف ثانوي في دوافع الأزمة. فاستهداف الثروة النفطية العربية هو استهداف العرب في المحصلة النهائية . وبصرف النظر عن طبيعة العلاقة بين العراق والكويت ومسار تأزمها قبل حدوث الكارثة هناك حقائق كان ينبغي على القيادة السياسية لليمن ألاّ تغفلها:

١- قضية الكويت واضحة لا لبس فيها : دولة صغيرة معترف بها عربياً ودولياً ، عضو في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة . اكتسحها العراق واقتلع جذورها وضمها قسراً كمحافظة من محافظات العراق . وقرر إلغاءها من الخريطة السياسية .

٢- اليمن ، من حيث موقعه الجغرافي ، جزء لا يتجزأ من الجزيرة العربية وأن مايحدث في جزء منها تتأثر به الأجزاء الأخرى .

٣- اليمن جار لأكبر دولتين من دول الخليج ( السعودية وعمان ) وحق الجوار أمر مفروغ منه .

٤- الشعب اليمني أكبر المستفيدين من دول الخليج وأكثر الوافدين انتشاراً فيها وأقربهم إلى شعوبها .

٥- دولة اليمن ، وبالذات الشطر الشمالي ، كانت تتلقى مساعدات مالية وعينية كبيرة جعلتها تستمر في وضع محترم . وكانت الحدود مفتوحة مع السعودية بالذات لحركة السلع . ولم تكن تهتم بتوفير عملة صعبة لإستيراد ماتحتاجه بل كانت عملتها مقبولة في السوق السعودية.

٦- العلاقات بين الدول تحكمها المصالح المتبادلة في المقام الأول .

٧- الشماليون بالذات كانوا يُعاملون في السعودية وكأنهم من مواطنيها . فكانوا يتمتعون بامتيازات يُحسدون عليها .

٨- إن اليمن لم ير من خير العراق شيئاً يُذكر رغم أن العراق كان أول بلد عربي استخرج النفط في بلاده وكانت بلاده تملك كل مقومات الدولة المحترمة . كان تصدير العراق للشر إلى اليمن هو الظاهرة المألوفة .

٩- إن العرف الدبلوماسي ينطوي على قاعدة المعاملة بالمثل وأن العمل بمقتضاها سوف يدخل اليمن في نفق التأزم الإقتصادي الحاد ، ولكنهم كما قال أحد الأصدقاء : " اليمن هي الدولة الوحيدة في العالم التي لاتحمل همَّ شعبها بل إن شعبها يتحمل همّها فوق همّه . "

فجاء الرد بعد أقل من شهرين وأُلغيت الإمتيازات ، وفجأة وجد اليمنيون أنفسهم غرباء في بلدان كانوا يسيحون فيها بحرية وأمان أكثر من اليمن ذاتها . ورحل أكثر من مليون يمني واستقر بأكثرهم المقام في مخيمات على الساحل التهامي جنوب الحديدة بعد أن خسروا ماخسروه وأصبحوا نهباً للفاقة والمرض وحياة الشتات ، وانقطعت جداول الخير ودخل اليمن في نفق الأزمة الإقتصادية وتدهورت عملتها وشحت السلع وعلى رأسها السلع الضرورية كالأغذية والأدوية ونضبت المستشفيات من كل شيء حتى بات على المريض أن يحضر معه كل ما يحتاجه لكي يتم علاجه . وارتفعت الأسعار ارتفاعاً جنونياً .

حقيقة واحدة - الجوار - كانت تكفي لأن يكون لليمن موقف غير الموقف الذي وقفه . وأي دولة تحترم نفسها وقفت مع قضية الكويت لأن

اقتلاع دولة كائنة ومعترف بها دولياً مسألة غير مقبولة على الإطلاق مهما كانت الأسباب والحجج .

لقد دمروا بهذا الموقف علاقات تاريخية عميقة بين الشعب اليمني والشعب السعودي بالذات . ولو كانت هناك ديمقراطية حقيقية في اليمن لما بقي منهم في سدة الحكم أحد .

## السلطة التنفيذية – الحكومة :

بناءاً على قاعدة التقاسم للمناصب مناصفة بين الشريكين الرئيسيين تحول الهيكل الهرمي للحكومة إلى رموز تتربص ببعضها البعض وتعرقل عمل بعضها البعض . ففي كل وزارة حافظوا على نمط متوال للمناصب :

جنوبي–شمالي–جنوبي–شمالي أو شمالي–جنوبي–شمالي–جنوبي.
وكل عمل يبدأه أي قيادي يعرقله القيادي الذي يليه . والنتيجة هي شل أجهزة الحكومة وتوقف نشاطها. ولذلك عجزت عن تنفيذ أي بند من بنود المهام المرحلية وتحولت الفترة اللاحقة للإنتخابات العامة إلى امتداد طبيعي للفترة الإنتقالية . واستمر العمل بالقوانين والقرارات التشطيرية رغم التزامات القيادة السياسية بالغائها فور المصادقة على الدستور من خلال الإستفتاء الشعبي العام . وذهبت الإلتزامات الواردة في البيان في مهب الريح لأنهم لم يكونوا صادقين في الوفاء بها ، ولأن الوفاء بها يفضي إلى تصحيح الدستور وإحكام صياغته بشكل يخلصه من التناقضات والغموض والإلتباس وتستقيم النصوص بوضوح ودقة تختفي بسببهما التأويلات المتناقضة العديدة للنص الواحد . كما سيترتب على ذلك سنّ القوانين واللوائح والنظم وحل المشكلات والآثار الناتجة عن مسيرة النظامين . وهذه الأمور كلها مجتمعة سوف تفضي إلى وضع يسود فيه النظام والقانون وانهيار السلطة الشمولية الديكتاتورية للنظامين

وسيندحر الحزبان الرئيسيان إلى وجود سياسي هامشي . وهو حـال لـن يقبلـه الحزبان ولن يسمحا به .

## الحملة المخططة على الحزب الإشتراكي :

هي حملـة ضـد الشـخصية الجنوبيـة أصـلاً بـدأت الحملـة الإعلاميـة علـى الحـزب الإشـتراكي أولاً مـن خـلال التنظيمـات الإسـلامية وأكثرهـا وأقواهـا تندرج تحت مظلة التجمع اليمني للإصلاح . واتهموا الحزب الإشتراكي بمـا فيه وبما ليس فيه .

والذي أعرفـه عـن الحـزب الإشـتراكي والأشـكال التـي سـبقته فـي حكـم الجنوب بعد الإستقلال أنك لا تجد فيهم من يؤمن بالماركسـية إيمانـاً صادقـاً رغم كل ما أقاموه وفعلوه باسم االتوجه الماركسي أو الإشتراكي . ووجدتهـم – عـبر سـنوات عديـدة عشـتها فـي الجنـوب – يؤمنـون فقـط بأنفسـهم وبمصالحهم ، وأن الثوب الماركسي كان هو الثوب الأنسب ليهشـوا بـه عـن كرسي الحكم كل منافس لهم وليتذرعوا به في صراعـاتهم مـع الشـمال وفـي سد المنافذ الوحدوية ، بل جعلـوا منـه الأداة التـي ستتحقق بهـا الوحـدة مـن خلال إشعال الثورة والتمرد وزلزلة النظام في الشمال . ومن هـذا المنطلـق لا يختلفون عن الشماليين ، فكلاهما كان يسعى لإكتساح الآخر . ففي برنـامج الحزب الإشتراكي في مؤتمره الأول المنعقد في أكتوبر ١٩٧٨م ورد الآتي :

" إن الحل الصحيح للقضية الوطنية والمتمثـل فـي وحـدة الأرض والمصـالح والأداة ( يقصد بذلك الأداة الثوريـة ) يكتسـب أهميـة بالغـة للحركـة الثوريـة للجماهير الشعبية من أجل تحررها الوطني والإجتماعي ."

أما الشماليون فلم يختلف خطابهم السياسي في جوهره عما حققه السبئيون ومنهم كرب إل وتر والريدانيون ومنهم شمريهرعش وأب كرب أسعد . فهم لا يفهمون الوحدة إلاّ من خلال الإلحاق القسري المكشوف .

والجنوبيون يغلفون الإلحاق القسري بالتنظير المستعار من الهوس الماركسي . ولكي لا أُتهم بالتجني على الماركسيين أقتبس لكم بعض ما قاله الكسندر ياكوفليف المسؤول الأيديولوجي للحزب الشيوعي سابقاً والمستشار الأقدم للرئيس السابق ميخائيل غورباتشوف :

" إن الماركسية أدت بالإتحاد السوفييتي إلى الهاوية والتخلف وطمس الضمير . " ( راجع جريدة "الحياة" العدد ١٠٤٦٩ بتاريخ ١٩٩١/١٠/٥م ص ٦ ) (٤٢) فالنهج الذي يقود إلى الهاوية والتخلف وطمس الضمير هو الهوس بعينه. واستعر أوار الحملة الإعلامية واتسعت دائرة المشاركين فيها ثم تعززت بأسلوب آخر : تصفية القياديين بالإغتيالات . وكان حسن الحريبي (من التجمع الوحدوي ) أول ضحاياهم . واستمر مسلسل الإغتيالات لقياديين وعناصر نشطة تنتمي إلى الحزب الإشتراكي . وظهر أسلوب ثالث تمثل في تشجيع المنتمين إلى الحزب الإشتراكي على الإستقالة منه وكان أكبرها الإستقالات الجماعية في إب . وفي نهاية الفترة الإنتقالية تم انتقاء أهداف متقدمة لرموز في القمة فقصفوا منزل المهندس/حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء وقصفوا منزل ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب آنذاك . وفي حادثة قصف لمنزل آخر لم أجد لها إلاّ تفسيراً واحداً لأن صاحبه ليس من الحزب الإشتراكي بل كانت بينه وبين رموز الحزب مساجلات علنية معروفة . هذا المنزل كان منزل السيد عبدالرحمن علي الجفري رئيس رابطة أبناء اليمن . والتفسير الوحيد هو أنه رمز جنوبي صلب لاينتمي إلى طبقة الإستعلاء

. ويظهر أن الهدف ليس محصوراً في الحزب الإشتراكي وإن كان قد تعرض لأغلب الأذى لأنه في نظرهم العقبة الكأداء التي يجب تحطيمها تمهيداً لتحويل الجنوب إلى امتداد للمحافظات المستضعفة .

كان الهدف المرجو من كل ذلك هو تدمير الحزب الإشتراكي بحيث لا يهل هلال الإنتخابات العامة إلاّ وقد أجهزوا عليه ودحروه إلى مواقع هامشيه .

وفي إعتقادي أن توجههم هذا ليس لأنه اشتراكي ولكن لأنه في المقام الأول حزب جنوبي منظم إذ لا تهمهم الأعداد الهائلة من الشماليين الذين انضموا إليه بعد الوحدة حتى ضاعفوه أكثر من عشر مرات ، فلهم سياسة أخرى مع هؤلاء الذين ينتمون إلى المحافظات المستضعفة .

لقد تعاملوا مع الحزب الإشتراكي - الشريك - كما تعاملوا مع الرئيس السابق علي ناصر محمد وأتباعه ونسيوا بعض الحقائق الفارقة وذاك أحد مقاتلهم :

أولاً: أن علي ناصر محمد وأتباعه قد وفدوا على الشمال بعد هزيمتهم هاربين من الإنتقام فأصبحوا كغيرهم من الوطنين الذين شُرّدوا عن بلدهم وتقطعت بهم الأسباب فصار لهم ماصار مما يعرفه الجميع.

ثانياً : أن الحزب الإشتراكي دخل في وحدة اندماجية وطلعت أغلب عناصره القيادية إلى صنعاء مع الإحتفاظ بقبضته على كل المؤسسات والأجهزة في الجنوب ومنها المؤسسات العسكرية والأمنية . وظل في موقعه لا يتزحزح يحصي الأنفاس في الجنوب ويسجل الأخطاء القاتلة لشريكه ، يرقب ويترقب ، ويتعجب من بعض المواقف المكشوفة ، لكنه مع ذلك لم يتحصن ضد محاولات الطرف الشمالي المتنوعة .

١- ظهر من أول يوم بدأت فيه الحكومة الإنتقالية أعمالها أن جميع المسؤولين المعينين من قبل المؤتمر لديهم مهمة واحدة هي تعويق نشاط الحكومة وإحداث شلل تام في أجهزتها وذلك لتعطيل الوظائف الحيوية للدولة وأهمها ترسيخ الأمن والنظام والإنضباط وسيادة القانون واستقرار الحياة المعيشية للناس والتخلص من الفوضى والفساد العام . كما قصد بهذا التعويق اليومي منع الحكومة من انجاز مهام المرحلة الإنتقالية (عدا ما اتفق عليه الشريكان على تأجيل النظر فيه ) وكان مما صدم الإشتراكيين مظاهر التسيب والعصيان وترحيل عمل اليوم إلى العام القادم والحيلولة دون تطبيق قاعدة الجزاء والعقاب .

هذا أول مؤشر للحزب الإشتراكي على وقوعه في الفخ ذلك لأن العاصمة هي صنعاء المدينة التي تحولت في عهد الرئيس إلى أكبر قلعة عسكرية وكانت مسرحاً لكثير من الأحداث والمؤشرات الدالة على بروز ظاهرة الإستقواء وما يترتب عليها .

٢- ادارة البلاد بنفس نظام الجمهورية العربية اليمنية ويشمل ذلك خضوع مجمل حركة الأجهزة الحكومية لإرادة وقرار الرئيس وهو المتصرف الأول والأخير في المال العام وتصريف الأعمال والمعاملات على قاعدة الفساد والإفساد وشيوع الفوضى وعدم الإنضباط واعتبار الوظائف الحيوية الخدماتية للدولة خارج دائرة الإهتمام . ويقول الإشتراكيون أنهم اتفقوا على إقامة الجمهورية اليمنية ( جمهورية الوحدة ) والعمل بنظام جديد غير النظامين السابقين في الشطرين . كما اتفقوا على الأخذ بأفضل ما في النظامين كمرحلة أولى ريثما يتم إرساء النظام الجديد واستكمال حلقاته .

وليس هناك أشد إحباطاً من أن يجد المرء نفسه مخدوعاً ومجبراً على السير بمقتضى نهج اتفق على التخلي عنه . وهذا ثاني مؤشر على وقوع الحزب الإشتراكي في الفخ .

٣- قيام جبهة تطالب بتعديل الدستور وتحقيق انسجام نصوصه مع الشريعة الإسلامية كمصدر وحيد للتشريع تزعمها الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وضمت ١٨ حزباً معارضاً . وبدأ التحرك الرئيسي بانتقاد الدستور وإظهار مثالبه والدعوة إلى تصحيحه وإحكام صياغته . وركزت رموز التيارات الإسلامية حملتها على المثالب وربط وجودها بالإتجاه الإلحادي وكأنها تشير بأصابع الإتهام إلى الحزب الإشتراكي فقط وتغفل أن اخراج هذا الدستور التوفيقي كان عملاً مشتركاً بين الإشتراكي والمؤتمر .

٤- تزايد التركيز الإعلامي ضد الحزب الإشتراكي .

٥- المظاهر المسلحة السائدة في الشمال . فمشايخ القبائل حيثما ساروا ترافقهم حراسات خاصة قد تصل إلى طقمين أو أكثر وعليها أفراد مسلحون . وكثير من المواطنين يحملون السلاح . وقد حاول الحزب الإشتراكي القضاء على هذه الظاهرة أو الحد منها من خلال تقديم مشروع لتنظيم حمل السلاح بين المواطنين تمهيداً لإلغائه في مرحلة لاحقة . فانتشار حمل السلاح يعيق إقرار النظام والقانون ويساعد على انتشار العدوان والجريمة من خلال تحكيم الهوى والإستجابة الطائشة للإنفعالات.

٦- انتقال الفوضى واضطراب الأمن والفساد الإداري إلى الجنوب واضمحلال الوظائف الخدماتية الحيوية والضوابط التي كانت سائدة في

الجنوب قبل الإتفاق على الوحدة . وفي ذلك مؤشر على نسف هيبة الحزب الإشتراكي.

٧- إحياء المظاهر القبلية في الجنوب مرة أخرى وتزعم هذا الإتجاه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وتم توزيع الأموال بمئات الملايين والسلاح والذخيرة بعشرات الألوف . ولاشك أن هذا العمل ينطوي على تقويض أركان الأمن والإستقرار وتمايز الناس إلى فئتين :

فئة قبلية بدأت تمثل ظاهرة الإستقواء ، وفئة مدنية مغلوبة على إمرها .

ويرمي ذلك إلى منع الحزب الإشتراكي من فرض الأمن والنظام والقانون وإقامة جبهة مسلحة لمقاومته داخل الجنوب .

٨- ظهور ممارسات ومؤشرات تؤكد هيمنة العسكر والقبيلة على العباد والبلاد .

وهي هيمنة لا تختلف في جوهرها عن هيمنة الأقيال في العهد الحميري . ذلك لأن أثر الدولة النسبي محصور في المدن الرئيسية في الشمال أما باقي المنطقة الشمالية فمحكومة بالقبيلة ، حتى في المدن يفعل كبار العسكريين ما يفعله الأقيال في غابر الزمان .

٩- استقطاب المؤتمر الشعبي العام لرموز جنوبية مشردة وضمهم إلى اللجنة الدائمة واللجنة العامة ، ومنهم من له حساب طويل ومرير مع الحزب الإشتراكي .

١٠- محاولة استمالة بعض القياديين في الحزب الإشتراكي بأساليب الفساد والإفساد وبالوعود كما حدث للذين استقالوا استقالة جماعية من الحزب الإشتراكي في إب .

١١- ظهور مؤشرات واضحة تؤكد أن كل مايجري يسير على فِهم إقامة الوحدة بالإلحاق وتشتيت مراكز القوى الجنوبية ورموزها الصلبة .
وتحقق قياديو الحزب الإشتراكي أن وجودهم في صنعاء لا يخرج عن حالة الرهائن .

١٢- ظهور مسلسل الإغتيالات ومحاولات الإغتيالات لقياديين وأعضاء اشتراكيين وتتويج ذلك قرب نهاية الفترة الإنتقالية بقصف منازل أعضاء القيادة العليا في الحزب الإشتراكي ودولة الوحدة ، إذ قُصف منزل المهندس حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء في دولة الوحدة وعضو المكتب السياسي في الحزب الإشتراكي كما قُصفت غرفة نوم الأستاذ ياسين سعيد نعمان رئيس البرلمان في دولة الوحدة وعضو المكتب السياسي في الحزب الإشتراكي .
وعندما يُقصف منزلا رأس السلطة التشريعية ورأس السلطة التنفيذية فقد بلغ تحدي الأقيال العسكرية والقبلية لأي مشروع حضاري منتهاه .

١٣- التلاعب في تقسيم الدوائر وفي الإحصاء السكاني وفي المال العام وأموال التجار واتخاذ تدابير خطيرة انطوت على التحايل والغش والتهديد والترغيب والتشتيت وذلك لأغراض السيطرة على الإنتخابات العامة ونتائجها ، الأمر الذي نبه الحزب الإشتراكي إلى أن تهميشه وإقرار صيغة الوحدة الإلحاقية سوف يتحققان تحت قناع " الشرعية الدستورية " .

١٤- المظاهرات الشعبية التي بدأت في ١٩٩٢/١٢/٩م في مدينة تعز حول مطالب مشروعة وانتشرت إلى مدن شمالية أخرى واستمرت إلى ١٩٩٢/١٢/١١م تميزت بالعنف والنهب من الجانبين ( عامة الناس و " عسكر " الدولة ) وسقط الجرحى بالمئات والقتلى بالعشرات .

واتهمت مصادر المؤتمر الحزب الإشتراكي بتحريكها ضد دولة الوحدة كما اتهمت أهالي تعز بالمناطقية وهي تهمة يلوح بها حكام صنعاء في وجه المستضعفين كلما طالبوا بتحسين الأحوال وشروط البقاء المحترم . كما اتهم الحزب الإشتراكي دوائر المؤتمر بتدبير المظاهرات .

والأرجح أن كلاهما أدلى بدلوه لاصطياد الآخر وابتزازه . ولكن أخطر التطورات كان تدفق عشرات الألوف من قبائل حاشد إلى صنعاء مع منع القبائل الأخرى من دخولها ، الأمر الذي يؤكد هوية النظام الشمالي القبلية وأنها الأساس في الملمات .

## تدهور الحال في الجنوب :

لقد كان إقبال الشعب في الجنوب على الوحدة يفوق التصور . كان كالغريق الذي قُذف إليه طوق النجاة .

كان يتوق إلى الخلاص من السعي العقيم في دائرة مغلقة . كان يعيش عيشة متواضعة آمنة في ظل دولة النظام والقانون ، دخله محدود ويستلم راتبه آخر كل شهر فيقوم بشراء ما يحتاجه من السلع الغذائية وسلع أخرى محدودة بأسعار ثابتة ولا يكاد يوفر شيئاً . وإذا مرض ذهب إلى عيادة أو مستشفى حكومي حيث يتم علاجه في سهولة ويسر في أغلب الأحوال .

ثم استقبل العهد الوحدوي متفائلاً ومتطلعاً بآماله العراض إلى الأمام ، فإذا بالحال ينقلب بعد شهور معدودة . انتقلت ظاهرتا الفوضى والفساد من الشمال إلى الجنوب واضطرب الأمن وتغيرت النفوس . وتدهورت العملة الوطنية فتدهورت قيمتها الشرائية وارتفعت الأسعار أضعافاً مضاعفة حتى أصبح راتب الشهر لايوف حق أسبوع . ولم يعد يستلم راتبه آخر كل شهر بل ينتظر الشهرين والثلاثة ثم لا يصرف له سوى راتب شهر واحد أو نصف

شهر . فركبته الديون وحاصرته المفاقر وأظلمت الدنيا في وجهه . وفوق كل ذلك تعطلت أعمال البلدية والصحة العامة فتراكمت النفايات والقاذورات وانتشرت الأمراض والأوبئة وخلت المستشفيات من الدواء وقماش التضميد وأدوات الجراحة والتعقيم والمحاقن .

ومن آثار الغلو في المركزية أن وجد أصحاب القضايا والمنازعات والمعاملات أنه لابد من سفرهم إلى صنعاء لحسم قضاياهم ومنازعاتهم وانجاز معاملاتهم . وعندما يصلون يتيهون في دهاليز الفساد الإدراي وتستنزف أموالهم . فاكتملت سمات الجحيم في أرضه ، وانتابته الوساوس والأوهام والحيرة . من أين جاء كل هذا البلاء ؟ ما الجديد الذي جد في حياته وصيرها في الدرك الأسفل من البؤس والضياع وقلة الحيلة ؟؟ فوجد أن كل مصائبه الجديدة توالت بعد قيام الوحدة . والحقيقة أن سبب البلاء لم يكن الوحدة ذاتها بل المفهوم الخاطيء للوحدة في أذهان المتحكمين في الوضع الوحدوي . وبفعل الهاجس الشيطاني الذي ركب الرموز السياسية الشمالية ، ولأنهم لم يتعودوا على تحمل هموم الشعب تركوا الحال يتدهور وراهنوا على كراهية الشعب للحزب الإشتراكي فخسروا الرهان وخسروا بسببه شعب الجنوب الذي تقاصرت آماله تحت وقع الصدمة الشديدة التي أحدثها تدهور الحال المتسارع ، فأصبح المواطن المخذول يتمنى تلك العيشة المتواضعة الآمنة في ظل الحزب الإشتراكي .

فهل هذا ما أراده " جهابذة " السياسة والحكم في الشمال ؟

**المؤتمر الوطني والضجة التي أُثيرت حوله لعرقلته :**

في أوائل ١٩٩٢م طُرحت فكرة عقد مؤتمر وطني للأحزاب والمنظمات الجماهيرية لغرض الإتفاق على ثوابت وطنية . وظهر الخلاف على مسائل

تحضيرية وإجرائية . على أن أكبر ضجة أُثيرت كانت حول التسمية : هل يُسمى " مؤتمر وطني " أو " ملتقى " .

والذين مع تسمية " مؤتمر وطني " قالوا إنه كذلك لأنه يضم كل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية في الوطن ولأنه معني في الأساس ببحث قضية الثوابت الوطنية التي تؤمن المسيرة الديمقراطية وتمنع ظهور أسباب الصراع المسلح لحسم الخلافات .

وقال أصحاب " الملتقى " إن " المؤتمر " كلمة توحي بوجود خلافات وطنية كبيرة كالتي رافقت الصراع الملكي الجمهوري والمؤتمرات التي عُقدت بشأنه ، كما يدّعون أن قرارات المؤتمر تكون ملزمة .

ولكن حجة أصحاب " الملتقى " ( وهم المؤتمر الشعبي وحليفه الطبيعي التجمع اليمن للإصلاح ) واهية وغير مسؤولة لأنهم غير مستعدين للإلتزام بأي ثوابت وطنية لا تخدم هيمنتهم . والثوابت الوطنية سوف تُعنى بمصالح الشعب والوطن وليس بمصالح فئة أو فئات محدودة . والحقيقة التي يتفادون الإفصاح عنها تكمن في الأتي :

(أ) إن المؤتمر الوطني سوف يضم أحزاباً ومنظمات جماهيرية كثيرة وسوف تخرج إدارة وتوجيه المؤتمر الوطني عن سيطرة الحزبين الحاكمين وسيكون الرأي للأغلبية . وهذه الأغلبية سوف تطرح الثوابت الوطنية التي ينشدها الشعب وليس التي تحددها السلطة ، وفي ذلك إحراج شديد وتعرية أكيدة لها إن رفضتها . وإن قبلت بها سوف يبدأ العدد التنازلي لتحالف السلطة الشمولية وسوف ينتاب الحكام كابوس الإنفلات لمجرد التفكير في أن السلطة يمكن أن تفر من قبضتهم .

(ب) إنهم لا يريدون التقيد بثوابت وطنية أصلاً لأنهم تعودوا على استخدام السلطة متى شاؤا وكيفما شاؤا ، بل اعتادوا تعطيل القوانين والهيئات كيلا يتعرضوا هم أو اتباعهم للمقاضاة وما يترتب عليها .

(جـ) إن الخروج بإجماع وطني حول ثوابت وطنية تتحول إلى ثوابت معيارية تتحكم في السلوك الوظيفي العام أمر لن يسمحوا به لأن من شأنه أن يدفع بأحزاب تقع خارج السلطة إلى المقدمة وهو حال يمثل تهديداً خطيراً لمواقعهم السلطوية .

لهذا كله تصدر المؤتمر الشعبي العام وحليفه الطبيعي ( الإصلاح ) السعي لإفشال المؤتمر الوطني .

ولكن المؤتمر الوطني نجح في نهاية المطاف في الوصول إلى نتائج طيبة رغم انسحاب الشريك الثاني في السلطة ( الحزب الإشتراكي الذي حضر ممثلوه جلسات المؤتمر ) في اللحظات الأخيرة بدعوى أن شراكته تلزمه بالوقوف مع شريكه ! هذا ما صرح به رئيس الوفد الإشتراكي ، جارالله عمر الكهالي ، عند الإنسحاب .

وانعقد مؤتمران آخران : مؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية الذي أقامته السلطة ومؤتمر السلام الذي أقامه التجمع اليمني للإصلاح . وفي هذا الأخير انتخب الشيخ عبدالمجيد الزنداني الأرحبي رئيساً للمؤتمر مما أغضب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر واعتبر أن هذا من تدبير الشيخ عبدالوهاب الآنسي . ولهذا اسقط الانسي في الإنتخابات العامة التي جرت في ١٩٩٣/٤/٢٧م لكي يلزم حدوده ولا يخرج عن طقوس اللعبة القبلية . والمؤتمران لم يخرجا بشيء جديد يذكر .

في ٢٨ مارس ١٩٩٣م أصدر الحزبان الحاكمان ميثاقاً سياسياً نص على ما يلي :

( أ ) لايمكن أن تقوم السلطة السياسية الديمقراطية إلاّ على أساس انتخابات حرّة تعبر عن إرادة شعبية حقيقية تضمن التعددية السياسية والحزبية وحرية المعارضة وتضمن تعاقب الأحزاب والتنظيمات السياسية على رأس السلطة وأجهزتها بطرق سلمية ودستورية .

(ب) الإلتزام بعدم رفع أي شعارات تدعو إلى الديكتاتورية والإلتزام بالحفاظ على الصفة المدنية الديمقراطية للدولة .

(جـ) الإلتزام بالحياد الكامل للمؤسسات العسكرية والدفاعية والأمنية .

(د ) التعهد بعدم استخدام السلاح أو التهديد به في العمل السياسي أو استخدام السلاح أو التحريض على حمله للقيام بأية محاولة للوصول إلى السلطة بغير الوسائل الديمقراطية .

وجاءت الإنتخابات وتبين أن الشيء الوحيد الذي التزما به هو عدم رفع شعارات تدعو إلى الديكتاتورية . أما الإلتزامات والتعهدات الإخرى فقد انتهكوها قبيل وأثناء سير عملية الإقتراع وبعدها . ثم تحاربا فيما بعد بضراوة تدميرية لم تعرفها اليمن منذ عقود وذلك لكي يتفرد شماليو الشمال بالسلطة على الطريقة السبئية .

التحضير للإنتخابات :- بداية ترتيب سيناريو الإنتخابات

شكلت اللجنة العليا للإنتخابات برئاسة القاضي عبدالكريم العرشي قبل موعد الإنتخابات بشهور عديدة . وبدأت الإتجاهات المتعارضة بين الشريكين الحاكمين تظهر على السطح .

احتدم الصراع حول الدوائر الإنتخابية : هل تخضع الدوائر للتقسيم بمقتضى الحقائق السكانية أو للتفصيل بمقتضى الإخراج المرتب ؟ وأبرز كل طرف وثائقه الإحصائية التي تدعم موقفه وكلها وردت من مصدر واحد : دائرة الإحصاء المركزي !! ففي صنعاء أطلب ما يحلو لك من الوثائق تجد . وكُلفت لجان فرعية بالقيام بمهام التحضير وتربص كل شريك حاكم بخصمه في كل منعطف ، فتشعبت المشاكل وتعقدت الأمور وتعثر انجاز مهام اللجنة العليا للإنتخابات وأعلنت عدم قدرتها على الوفاء بمهامها بحيث تجرى الإنتخابات في موعدها المضروب ، أي في نهاية الفترة الإنتقالية . فظهرت الحاجة إلى مد الفترة الإنتقالية – وما جرى من تعثر في انجاز مهام اللجنة العليا للإنتخابات وما أعقب ذلك من ترتيبات متفق عليها ما هي إلا مظاهر معاصرة للصراع التاريخي بين النزعة التوسعية والنزعة الإنقسامية وخضوع في نهاية الأمر لمقتضيات هذا الصراع .

ولكن هذا الإقتراح أفرز مشكلة أخطر هي مسألة المشروعية الدستورية – الإتفاقية لكل الأطر التي قامت على أساسها . فالإتفاقية المبرمة بين الشريكين ( قبل قيام الوحدة ) في ١٩٩٠/٤/٢٢م تنص على الآتي :

المادة (٣) : " تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر إبتداءً من تاريخ نفاذ هذا الإتفاق " .

المادة (٨) : " يكون هذا الإتفاق نافذاً بمجرد المصادقة عليه وعلى مشروع دستور الجمهورية اليمنية من قبل كل من مجلس الشورى والشعب " (٤٤) .

وتمت المصادقة في ١٩٩٠/٥/٢١م أي أن الفترة الإنتقالية يجب أن تنتهي في ٢١ نوفمبر ١٩٩٢م.

المادة (٩) : " يعتبر هذا الإتفاق منظم لكامل الفترة الإنتقالية وتعتبر أحكام

دستور الجمهورية اليمنية

نافذة خلال المرحلة الإنتقالية فور المصادقة عليه " (٤٤) .

ويتضح من نص المادة (٩) أن الفترة الإنتقالية تستمد شريعتها من الإتفاق والدستور ، وبما أنهما ينتهيان بانتهاء الفترة الإنتقالية في ٢١ نوفمبر ١٩٩٢م فلا يوجد مسوغ شرعي للتمديد ولا لما يترتب عليه . ومع ذلك أصدر مجلس الرئاسة بياناً " دستورياً " يعلن فيه مد الفترة الإنتقالية إلى ٢٧ أبريل ١٩٩٣م ذلك لأن القاعدة التي يتعامل بها الشريكان هي " عدم الشرعية الدستورية " والإستثناء في عرفهم هو " الشرعية الدستورية " .

كما أن العمل بالإتفاقية انتهى دون تنفيذ المادة (٤) منها التي تلزم مجلس الرئاسة باصدار قرار لتشكيل مجلس استشاري مكون من ٣٥ عضواً وتحديد مهامه في نفس القرار في أول اجتماع له . ولم تنفذ المادة (٦) منها التي تلزم مجلس الرئاسة بتكليف فريق فني في أول اجتماع له لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير .

الإتفاق السري على سيناريو الإنتخابات :

في فترة الإمتداد غير الشرعي عقدت صفقة غير شرعية بين الشريكين لم تعلن ولكن نتائج الإنتخابات دلّت عليها ، كما دلّت عليها وثيقة التنسيق التحالفي التي أبرمت بعيد ظهور النتائج في ١٠/٥/١٩٩٣م . ولكنها في التحليل النهائي تمثل استجابة معاصرة لمقتضيات الصراع بين التوسعية والإنقسامية . اتفق الشريكان على اقتسام الدوائر الإنتخابية كالآتي مع افساح المجال لشريك ثالث هو التجمع اليمني للإصلاح :

١- يستحوذ الحزب الإشتراكي على الدوائر الإنتخابيه في الجنوب عدا ثلاث دوائر خصصت للمؤتمر الشعبي العام مقابل ثلاث دوائر للإشتراكي في محافظة البيضاء .

٢- يستحوذ المؤتمر على دوائر العاصمة صنعاء ومحافظة صنعاء وما جاورها من جهة الشمال ومحافظة الحديدة ومحافظتي مأرب والبيضاء ويخصص منها ثلاث دوائر للحزب الإشتراكي ويشرك معه التجمع اليمني للإصلاح ومن رغب في فوزه من الآخرين مع اعتبار التجمع شريكاً ثالثاً .

٣- تقاسما دوائر محافظتي تعز وإب على افتراض وجود الكثرة من أعضاء الحزب الإشتراكي وقياديها في هاتين المحافظتين .

٤- احتمل مرشحو التجمع اليمني للإصلاح في الدوائر المخصصة للحزب الإشتراكي في محافظتي تعز وإب .

٥- دفع الشريكان بآلاف المرشحين المستقلين في مختلف الدوائر واتفقا على تدابير لإنجاحهم في الدوائر التي يوجد فيها مرشحون أقوياء من أحزاب أخرى لتشتيت الأصوات .

٦- اتفقا على عدم السماح بفوز أي مرشح لرابطة أبناء اليمن ( رأي ) والتجمع الوحدوي لأنهما مصدر أغلب ما تبثه الظاهرة الصوتية من آراء وحلول تقلق الشريكين ولتعذر تطويعهما للسير على هوى الشريكين .

٧- الإستعانة بأفراد المؤسسات العسكرية والأمنية لترجيح كفة المرشحين التابعين للشريكين الحاكمين في الدوائر التي لا يطمئنوا إليها .

ومن التدابير التي اتخذت لضمان الفوز الساحق للشركاء الثلاثة ( المؤتمر والإشتراكي والتجمع ) مايلي :

١- حشد أعداد كبيرة من المرشحين المستقلين في مختلف دوائر الإنتخابات حيث بلغت نسبتهم أكثر من ٧٥٪ من عدد المرشحين . وفاز منهم ٤٧ مرشحاً في الوقت الذي لم تحصل فيه الأحزاب الناصرية القديمة الثلاثة على أكثر من ثلاثة نجحوا في الإنتخابات .

٢- ظهور بعض الرموز الحزبية كمرشحين مستقلين وليس بأسماء أحزابهم وقيل أن هذا هو " شرط النجاح " .

٣- صُرفت أموال خيالية تقدر بعشرة مليارات من الريالات اليمنية كرشوات ودعم ، ثم تبين أن أغلبها مزور .

٤- تعرض مرشحون كثيرون للتهديدات والترغيبات لكي ينسحبوا في اللحظات الأخيرة . وحدثت الإنسحابات بأعداد كبيرة من المستقلين .

٥- تشتيت الأصوات في الدوائر التي يخشون من فوز مرشحين يتبعون أحزاباً أخرى ، وتسجيل أعداد من الجيش والأمن لترجيح فوز من اتفق على فوزهم .

٦- مرابطة فِرَق الموت على مشارف الدوائر الإنتخابية التي يوجد فيها مرشحون من رموز حزبية صلبة مقتدرة لا يريدونها أن تفسد " شراكتهم " ونوايا وخطط كل منهما . هذه الفِرَق مكلفة بمهمة إغتيال الرموز الحزبية غير المرغوبة إذا تحقق فوزها .

٧- استغلال وسائل الإعلام الرسمية للدعاية للشريكين الحاكمين بنسبة ٩٠٪ من الوقت المتاح أو أكثر . وسمحوا لرؤساء الأحزاب الأخرى بتقديم برامجهم .

٨- فُرِضت إجراءات وتدابير مخالفة للإجراءات القياسية المعتمدة ، فمُنع الناخبون من الإدلاء بأصواتهم في بعض الدوائر واستبدلت محتويات

صناديق الإقتراع في بعضها الآخر . ومن الحوادث الطريفة أنه عند فرز أحد الصناديق لم يجد مرشح الدائرة بطاقته التي دوّن فيها صوته ووضعها بنفسه في الصندوق ولا بطاقات أقاربه وأصدقائه ، وقال لهم : " ياجماعة لم يعد يهمني أن أكون نائباً في مجلس النواب فالذي يهمني الآن هو استعادة بطاقتي أو رؤيتها ! أين ذهبت وقد وضعتها بنفسي في الصندوق ؟" وقد تقدم المرشحون بطعون وصلت أعدادها المئات ورفعت لجهة الإختصاص القضائية ثم طُوي أمرها .

٩- تم تجهيز عشرات الألوف من رجال الأمن والمخابرات لتأمين " النظام " في يوم الإقتراع . وقد تكون لهم مآرب أخرى لا تعلمها إلا قياداتهم وزعماء الحزبين الشريكين في الحكم .

نتائج الإنتخابات الأولى المعلنة : (٤٧)

| | عدد المرشحين الناجحين |
|---|---|
| المؤتمر الشعبي العام | ١٢١ |
| الحزب الإشتراكي | ٥٦ |
| التجمع اليمني للإصلاح | ٦٢ |
| المستقلون | ٤٧ |
| حزب البعث (والشيخ مجاهد أبوشوارب) | ٧ |
| الناصريون (ثلاثة أحزاب بمعدل واحد لكل حزب) | ٣ |
| حزب الحق | ٢ |
| المجموع | ٢٩٨ من أصل ٣٠١ |

ثم ظهرت بعض الحقائق الخفية عن التدابير وإذا بأغلب المستقلين يفرزون أنفسهم " كمتعاطفين " بين المؤتمر والحزب الإشتراكي . وتعدلت قائمة النجاح على ضوء ذلك إلى الآتي :

| | عدد المرشحين الناجحين |
|---|---|
| المؤتمر الشعبي | ١٢١ |
| الحزب الإشتراكي | ٦٨ |
| التجمع اليمني للإصلاح | ٦٢ |
| المستقلون | ٣٧ |
| حزب البعث (والشيخ مجاهد ) | ٧ |
| الناصريون | ٣ |
| حزب الحق | ٢ |
| المجموع | ٣٠١ |

واستكمالاً لحلقات السيناريو احتج الحزب الإشتراكي وادعى أنه خدع في ما يتعلق بدوائر تعز وإب . واحتج التجمع اليمني للإصلاح وادعى أنه خدع وأنه تضرر من بعض التلاعب والمخالفات في الإنتخابات - وقد رفعت مئات الطعون مدعمة بأدلة قاطعة على المخالفات التي ارتكبتها أدوات الحزبين الحاكمين عمداً إلا أن المحكمة العليا تلقت ثلاثة أوامر مكتوبة من الرئيس ونائبه والشيخ عبدالله بن حسين بعدم النظر في الطعون - ولعل أكبر ضربة تلقاها هي سقوط مرشحه ، الرجل الثاني في التجمع ، عبدالوهاب الآنسي ، الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح ، أمام مرشح ( عقيد ) المؤتمر.

سقوط الآنسي ، في نظري ، حدث محسوب كغيره من المفاجآت التي انطوت عليها نتائج الإنتخابات وذلك لإضفاء سمات ظاهرية " محترمة " مشجعة وتطمئن " الأصدقاء " الى أن الديمقراطية تتمتع بالعافية وتترعرع في ربوع اليمن .

**مؤشرات نتائج الإنتخابات :**

١ - اقتصار نجاح الحزب الرئيس - المؤتمر الشعبي العام - على ٤٠-٤٣٪ من مقاعد مجلس النواب اعتبرته الأوساط الخارجية ( الأجنبية والعربية ) مؤشراً إيجابياً رائعاً وأشادوا بالحزب الرئيسي وديمقراطيته. وهذا هو الإنطباع الذي أراد رموز المؤتمر تحقيقه .

فالأحزاب المغلوبة على أمرها والتي تلهث وراء شبح الديمقراطية في بعض البلدان العربية التي تعد نفسها ديمقراطية قد تعودت على إعلان نتائج انتخابات يسجل فيها الحزب الحاكم ٩٩,٩٩٪ وفي بعض هذه البلدان حدث تنازل طفيف الى ٨٣٪ مثلاً .

ولكن حقائق الوضع الراهن في اليمن تؤكد أن المؤتمر قد وزع نسبة من حصته التي يجب تأمينها لضمان هيمنته على السلطة . فسمح للتجمع اليمني للإصلاح بإحراز ٦٢ مقعداً وخصص ٧ مقاعد لحزب البعث على أن تكون خمسة منها مخصصة للشيخ مجاهد أبوشوارب ، فقد تم التمهيد للأمر سابقاً في الفترة الإنتقالية عندما انتقل الشيخ مجاهد الى حزب البعث . والمقاعد السبعة كلها سوف تستخدم لتأييد المؤتمر الشعبي العام . وبهذا الترتيب يكون مجموع المقاعد التي تقع تحت تصرف المؤتمر ، فيما لو حدث ظرف من الظروف يتقاطع فيها مع الحزب الإشتراكي ، هو ١٢٢+٦٢+٧=١٩١ مقعداً وبإضافة المقعد الأخير الذي تنازع المؤتمر والإصلاح عليه ( وارد من

احدى دوائر محافظة الحديدة ) يكون المجموع للمقاعد البرلمانية التي تقع تحت تصرف المؤتمر الشعبي العام هي ١٩٢ مقعداً أي بنسبة ٦٤٪ من مجلس النواب ومع خضوع ٣٧ عضواً " مستقلاً " للمزاد فإن المؤتمر الشعبي يستطيع أن يستقطب منهم أي عدد يجعله مسيطراً على أكثر من ثلثي اعضاء مجلس النواب . وتمكن هذه النسبة المئوية المؤتمر من تمرير أي شيء يريده في مجلس النواب حتى تعديل الدستور ذاته . ولكن في الحالات المنطوية على تعديل الدستور إذا رفضت في المرة الأولى فتحتاج لتمريرها الى ثلاثة أرباع مجلس النواب أي ٧٥٪ من عضوية مجلس النواب . وفي هذه الحالة لن يتمكن المؤتمر من تمرير التعديلات التي تكرر عرضها على مجلس النواب .

٢- فشل عبدالوهاب الأنسي - الأمين العام للإصلاح - هو بمثابة رسالة تطمين لدول الغرب أن التيار الإسلامي بكامله يقع تحت سيطرة الرموز العليا للمؤتمر الشعبي وأن المؤتمر يستطيع إزاحة الإسلاميين من الساحة السياسية متى أوجبت الظروف ذلك . وكأن الرئيس علي عبدالله صالح يقول للغرب : "لا تقلقوا من وجود بعض التنظيمات الإسلامية ، فلن نسمح لهم بالتأثير على النظام ! "

٣- لم تحصل بعض الأحزاب - قياساً على حضورها الفاعل في الساحة السياسية اليمنية - على عدد من المقاعد يتناسب مع حجمها الظاهري فحزب البعث الذي لعب دوراً رئيسياً في تهييج الشارع اليمني وتأجيج مظاهراته في المدن الشمالية في الأيام الأولى من أزمة الخليج لم يفز بأكثر من مقعدين برلمانيين ، أما الخمسة المقاعد الأخرى فقد قيل لهم أثناء

اتخاذ التدابير اللازمة لإخراج الإنتخابات العامة على النحو الذي أرادوه أنها خصصت للشيخ مجاهد أبوشوارب .

أما الأحزاب الناصرية الثلاثة فلم تتمكن من إحراز أكثر من ثلاثة مقاعد بمعدل مقعد واحد لكل حزب .

وحزب الحق لم يتمكن من إحراز أكثر من مقعدين لأن هذا الحزب يدور في فلك غير فلكهم .

٤- الأحزاب التي لعبت دوراً رئيسياً في استغلال الظاهرة الصوتية حُرمت من الفوز كلية رغم أن مواقفها الشجاعة ومقترحاتها وتحليلاتها الحكيمة تميزت بالجدوى العملية ضمن إطار الواقع اليمني المعاش ورغم المكانة المحترمة التي حققتها في أذهان الناس .

٥- حقق المرشحون " المستقلون " نجاحاً في الإنتخابات يفوق كل التوقعات ، ثم اتضح أن حوالي ٦٠٪ من الناجحين أنضموا الى الحزب الإشتراكي والمؤتمر . كما نجح من بينهم رموز حزبية اضطروا الى ترشيح أنفسهم للإنتخابات كمستقلين ، فشلت رموز أخرى مستقلة ولكن مشهورة برجاحة العقل والخبرة وبالمساهمة الجليلة المخلصة في إبراز هموم الشعب وقضاياه . من هؤلاء الفسيل .

ورموز وطنية أخرى أجبرت على الإنسحاب قبل يوم الإقتراع .

٦- نجح التجمع اليمني للإصلاح في إحراز ٦٢ أو ٦٣ مقعداً وبرز كشريك ثالث في السلطة . فتحول اقتسام السلطة من القسمة على ٢ إلى القسمة على ٣ وبدخول الإصلاح كشريك في السلطة دخلت معه القبلية والتنظيمات الإسلامية كتيارين مؤثرين على نهج السلطة بالإضافة الى التيار العلماني وعوامل أخرى فاعلة . كما أن دخول الإصلاح كشريك ثالث

يزيد من تعقيد تركيبة السلطة ويتكاثر الخلاف والإختلاف فتعجز الدولة عن القيام بوظائفها الحيوية .

٧- ظهور الحزبين الحاكمين ( المؤتمر والإشتراكي ) بنتائج متفوقة على الآخرين دل على أن الشعب لازال مرهوناً بسلطانهما . وليس هناك أذل من أن يسلّم الشعب أمره ويولي مقاليده لجلاديه . ولا مثيل لهذا الخنوع إلا خروج الشعب في مظاهرات هتف فيها بتخفيض أجوره في عام ١٩٧٢م في الجنوب . نعم خرج يهتف ضد نفسه وضد مصلحته !

٨- حصل المؤتمر على ٣ مقاعد في دوائر جنوبية من أصل ٥٦ وقد تحول اثنان منهم عن المؤتمر فيما بعد. كما حصل الإشتراكي على ١٢ مقعداً في دوائر شمالية من أصل ٢٤٥ مقعداً . ويدل ذلك على ضآلة شعبيتهما في المناطق التي ليس لهما نفوذ فيها .

وبناءاً على ذلك ليس هناك إلا تفسير واحد لإحرازهما عدد كبير من المقاعد في مناطق نفوذهما وهو استخدام كل أدوات نفوذهما لتحقيق الفوز الذي كسبوه وأنه لا دخل للشعبية في ذلك .

٩- بروز الإصلاح كشريك ثالث مع توفر الأدلة القاطعة بأنه امتداد طبيعي للمؤتمر الشعبي العام سوف يزيد الشراكة الثنائية فساداً فوق فسادها ، وسوف يزيد من احتمالات الإختلاف والخلاف والعوامل المعوقة للهيئات الرسمية .

ولن تثمر هذه الشراكة الثلاثية التي جمعت الأضداد والمتناقضات إلا التربص والإحباط الشديدين والأزمات الخانقة . ذلك لأنها تنطوي على تعدد متناقض لهوية النظام ( إسلامية ، علمانية ، قبلية ، اشتراكية ، ديمقراطية شكلية ، رأسمالية برجوازية ) .

١٠- استحواذ الأحزاب الثلاثة على أكثر من ٨٠٪ من المقاعد قبل احتساب نتائج الفرز للمستقلين وأكثر من ٩٠٪ بعد احتساب امتصاص المستقلين يجعل الفترة اللاحقة للإنتخابات امتداداً فعلياً للفترة الإنتقالية . وقد أكد ذلك سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الإشتراكي وعضو مجلس الرئاسة حيث صرح في أوائل مايو ١٩٩٣م أن الفترة المقبلة تظل انتقالية (٤٢). وبذلك حكم على حركة الحياة في اليمن أن تبقى مرهونة بظروف انتقالية دون وجود أية ضمانات أو مؤشرات ببدء التحولات اللازمة لتحقيق نقلة نوعية الى عهد يسوده النظام والقانون والأمن والإستقرار والإزدهار .

ولقد سجلت مخاوفي في مقال نُشر في مايو ١٩٩١م عن الفترة الإنتقالية من وجود اتجاه يسعى الى طي المرحلة الإنتقالية دون انجاز مهامها ، الأمر الذي يجعل الفترة اللاحقة للإنتخابات العامة امتداداً فعلياً للفترة الإنتقالية .

١١- لعل أهم وأخطر ما أظهرته نتائج الإنتخابات هو فرز النجاح النسبي على أساس تشطيري أي أن المرشحين الجنوبيين اكتسحوا الدوائر الجنوبية والمرشحين الشماليين اكتسحوا الدوائر الشمالية .فإن كانت الإنتخابات نزيهة فالشعب قد أكد لهم عملياً أن الوحدة لم تقم وأن " الحالة الوحدوية " التي عاناها من٢٢/٥/١٩٩٠م إلى٢٧/٤/١٩٩٣م مرفوضة جملة وتفصيلاً . وإن كانت الإنتخابات غير نزيهة فلا يعتد بشرعية تبنى عليها . كما أن هذه النتيجة التشطيرية تدل أيضاً على مايلي :

(أ) النجاح الساحق الذي حققه الحزب الإشتراكي في الشطر الجنوبي هو في التحليل النهائي إحراز لشرعية تفاوضية باسم سكان الجنوب .

(ب) النجاح الساحق المشترك لكلا المؤتمر الشعبي وحليفه الطبيعي ( الإصلاح ) هو في التحليل النهائي إحراز للشرعية الدستورية بمقتضى قاعدة الحكم بالأغلبية .

(جـ) النجاح الشطري الساحق للطرفين مع ضآلة نجاحهما في المناطق التي لا تخضع لنفوذهما هو دليل واضح على احراز ما أحرزوه باستخدام أدوات النفوذ .وكل هذه الدلالات هي مظاهر للخضوع لمقتضيات الصراع بين النزعة التوسعية والنزعة الإنقسامية . وسنرى فيما بعد أن هذه الدلالات قدمت " المسوغ الشرعي " لحركة كل من الطرفين الشموليين المتنازعين وإسهام كل منهما في التطورات والأحداث التي شكلت في مجموعها مظاهر الأزمة الحالية . بل إن هذه التطورات والأحداث نجمت عن إدارة الصراع من منطلقات توسعية وانقسامية في آن واحد . ويدل ذلك على أن النزعتين - التوسعية والإنقسامية - تمثلان الدافع الرئيسي لهذه الأزمة كما كانتا كذلك لمجمل حركة التاريخ اليمني الى اليوم . كما أن تجاهلهما وإغفال معالجة أسبابهما الجذرية قد أفضى إلى تفجير الأزمة وتفجير الوضع برمته ، كما دمرتا في السابق الممالك الحضارية ودحرتا اليمن وشعبه الى ظلمات التخلف والى مواصلة حياة هامشية لقرون كثيرة . ولم تكن الصيغ الحزبية مثل " إعادة الوحدة اليمنية " و " الجنوب اليمني المحتل " سوى تكريس غبي لهذا الصراع وجهل بأبعاده الخطيرة . ولأن هذا الصراع التوسعي / الإنقسامي هو في الأساس قبلي ، لم تخمد ناره في أي مرحلة من مراحل التاريخ سوى لفترة قصيرة في أوائل العهد الإسلامي .

# الفصل الخامس

## المرحلة اللاحقة للانتخابات العامة



## المرحلة اللاحقة للإنتخابات العامة

## وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد بين المؤتمر والإشتراكي

## أقرت في ١٠/٥/٩٣م(٤٨)

في هذه الوثيقة التي أبرمت بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي في ١٠/٥/١٩٩٣م ( أي بعد عشرة أيام من إعلان نتائج الإنتخابات العامة ) أقرا مايلي :

١- إقامة تنسيق بينهما وثيق وراسخ وصولاً الى قيام تنظيم سياسي واحد .

٢- بدء تشكيل كتلة برلمانية واحدة لتنسيقهما التحالفي نحو التوحد من إقتناعهما بالأهداف والمباديء الأساسية .

أولاً : ذكروا ثمانية أهداف ومباديء رائعة ولكننا نعلم من سلوكهما في المرحلة الإنتقالية وما بعدها أن أياً منهما يقبل الإلتزام ببعض ويرفض البعض الآخر كما يرفض كلاهما بعض هذه الأهداف والمباديء أو أجزاء منها .

١- " التمسك بالشرعية الدستورية " مبدأ يتشبث به المؤتمر الشعبي العام لأنه في صالحه لكونه يمثل هو وحلفاؤه من الأحزاب السياسية الأغلبية التي تمكنه من تمرير القرارات والقوانين التي يريدها ويسقط بالتصويت ما لايريده . أما الحزب الإشتراكي فيرفض الشرعية الدستورية القائمة على " الأغلبية العددية" لأن " المسألة ( في نظر السيد علي سالم البيض) ليست في التصويت العددي . فالوحدة تحتاج الى رعاية ومراعاة "(٤٢) . والكلام واضح جداً لكل من عرف تاريخ اليمن على حقيقته وعرف دور النزعة التوسعية والنزعة الإنقسامية المضادة لها .

فالوحدة في نظر الحزب الإشتراكي هي المدخل لإقامة " نظام وطني في مشروع تاريخي للإصلاح الوطني الشامل ، يرسخ الكيان الوطني وينتقل بالمجتمع اليمني من مراحل التخلف الإقتصادي والإجتماعي والثقافي الى مراحل التقدم والإزدهار " (٤١). ولذلك يرى الحزب أن الوحدة هي المدخل الى انجاز مشروع حضاري كبير يحقق النقلة النوعية المرجوة . هذه المهمة وردت في وثيقة " الإتجاهات الإساسية للإصلاح السياسي والإقتصادي الشامل " التي أقرتها اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي في فبراير ١٩٩٠م أي قبل الوحدة . وتعتبر قيادة الحزب الإشتراكي العليا نفسها مكلفة بالعمل على تنفيذ هذه المهمة من موقع الحزب الإشتراكي كشريك أساسي . فالوحدة ، من خلال الأهداف والغايات المنشودة ، تحتاج الى رعاية وأن هذه الرعاية تحتاج الى حضور قوي للحزب الإشتراكي في السلطة وتحتاج الى مراعاة من خلال مراعاة الشراكة في الحكم والإبتعاد عن المنفرات والإحباطات والإقبال على الآخرين والتعاون والتكاتف معهم في إنجاز هذه المهمة الحضارية . والحقيقة التي يتجنب قولها السيد البيض تتلخص في أن الشعب اليمني لم يصل بعد الى درجة من التحرر والمناعة السياسية بحيث لا يمنح " الشرعية الدستورية " إلا لمن يستحقها ، وأن حكام اليمن لا يحترمون الشرعية الدستورية بل ينزعون الى إساءة استخدامها . وقد لاحظنا ذلك في التدابير التي اتخذت في التحضير للإنتخابات العامة وفي إجرائها وفي " إخراج " نتائجها وفي المناورات السياسية التي بنيت على هذه النتائج من خلال استخدام الأغلبية العددية والشرعية الدستورية لإبتزاز الاخرين وتركيعهم.

٢- وهدف " بناء الدولـة العصريـة بمؤسسـاتها - سياسيـاً واقتصاديـاً وثقافيـاً واجتماعياً - وترسيخ القانون والنظـام فـي كافـة منـاحي الحيـاة " ، هـذا الهدف لايقبل المؤتمر الشعبي تحقيقه على أرض الواقـع لأنـه يفضـي فـي نهاية المطاف الى تصفية النظام الـذي سـار عليـه قبـل الوحـدة وأظهـرت المؤشرات الكثيرة تمسكه به وتعميمه على اليمن كله . كمـا أن تحقيـق هذا الهدف يعني انهيار المؤتمر بكل ما يمثله . ولكن تحقيق هذا الهـدف هو بعينه ما ينشده الشعب اليمني .

٣- ومبـدأ آخـر يتمثـل فـي " التمسـك بالديمقراطيـة القائمـة علـى التعدديـة السياسية والإنتقال السـلمي للسـلطة . " وكلاهمـا لايريـد ذلـك لأن مـن المحتمل جداً أن تأتي بغيرهـما . فنتائج الإنتخابات تؤكد ضآلة شـعبيتهـما في المناطق التي ليس لأي منهما نفوذ فيها .

٤- وفي الفقرة حول بناء الإنسان اليمني وردت هذه الجملة " ونبذ التعصـب الطـائفي والسـلالي والمنـاطقي والقبلـي " . وقـد أكـدت الأحـداث أن الحزبيـن بعيـدان عـن ذلـك . فالقيـادة العليـا للمؤتمـر تتعـاطى التعصـب السـلالي والمنـاطقي والقبلـي كمـا حـدث فـي اسـتخدام ورقـة الشـرعية الدستورية لتحقيـق الغلبـة المناطقيـة لصالحـه ، وكمـا حـدث فـي رفـض الرئيس تقديم المتهمين في الإغتيالات ومحاولات الإغتيالات والإرهـاب والتخريب وهـو رفـض يؤكـد التعصـب السـلالي والقبلـي . وفـي حـرف سفيان ظهر التعصب القبلي علناً عندما اشترك حوالـي أربعـة ألـف مسـلح من قبائل حاشد مع لواء مدرع لتدمير اللواء الخامس الجنوبي فـي حـرف سفيان ، وفي أحداث المظاهرات الشعبية فـي المـدن الشـمالية فـي ٩-

١١/١٢/١٩٩٢م عندما تدفقت عشرات الألوف من قبائل حاشد الى صنعاء " لحمايتها " ومنعت سائر القبائل الأخرى من دخولها لعدة أيام .

٥- والفقرة التي تتعلق بالحكم المحلي لا يريدها المؤتمر لأن انتخاب المجالس المحلية للمحافظات والمديريات سوف ينهي الشبكة التي يسيطر من خلالها على المناطق . وهذا بدوره سوف يقلب الموازين وتنهار سيطرته على المناطق . ولاشك أن الحزب الإشتراكي سيتضرر كالمؤتمر لو تم تطبيق الحكم المحلي بالشكل الذي يصوره الحزب الإشتراكي للشعب .

ثانياً : التعديلات الدستورية هي من المهام التي التزما بتحقيقها عبر " التنسيق والتعاون بينهما على طريق التوحد . " (٤٨) والذي يهمنا هنا أنهم سجلوا في الوثيقة تعديلات كثيرة جوهرية ، وهو أمر يثبت الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في الدستور لتصحيحه وإحكام صيغته . فأشاروا إلى القيام بإصلاحات دستورية في الأسس السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وحقوق وواجبات المواطنين السياسية وفي سلطات الدولة الثلاث وتشمل إنشاء مجلس شورى يشارك مجلس النواب في بعض مهامه ومنها بعض المهام الرئيسية . كما أشاروا إلى القيام بإصلاحات دستورية تتعلق بشكل النظام فقرروا أن يكون رئاسياً من رئيس الجمهورية ونائبه وإن ينتخب الإثنان من قبل الشعب مباشرة لدورتين فقط ، وأن يرأس نائب الرئيس اجتماعات الجمعية الوطنية المؤلفة من المجلسين ( مجلس النواب ومجلس الشورى ) " و " تختص الجمعية الوطنية بالنظر والبت في القضايا التالية :

١- إتفاقيات الحدود ومعاهدات الصلح والتحالف بين اليمن والبلدان الأخرى.

٢- تعديل الدستور .

٣- إقرار الترشيحات لرئاسة الدولة وطرحها للإنتخابات العامة من قبل الشعب.

٤- النظر في أي خلاف حاد ينشأ بين مجلس النواب والحكومة .

٥- أية قضايا أخرى يتفق عليها وينص عليها في الدستور .

وعندما تتم مراجعة الدستور وإعادة صياغته شددوا على التزام الآتي :

( أ ) إبراز الهوية السياسية والإقتصادية والإجتماعية للنظام القائم على خيار الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة .

(ب) إبراز الثوابت الوطنية التي لا يجوز الخروج عليها أو السعي إلى تعديلها.

(جـ) إعتماد الوضوح والدقة مع التركيز والإختصار في صياغة المواد الدستورية وإزالة أي لبس أو غموض يفتح مجالاً للجدل .

وفي مجال السلطات ينبغي أن تنطوي الإصلاحات الدستورية على " تحديد ملامح السلطات وحدود كل منها في إطار الفصل والتكامل بين السلطات الثلاث – التشريعية والتنفيذية والقضائية – مع تأكيد إستقلالية القضاء وحياد المؤسسات الأمنية والعسكرية . "

على أن الأمر المزعج كان في رفضهم الإستجابة لمطالب المعارضة منذ الأيام الأولى للوحدة بضرورة تصحيح الدستور وإحكام صياغته لأنهم لا يريدون أن يعودوا المعارضة على الإستجابة ولا يريدون إصلاح الدستور بما يتفق مع مصالح الشعب بل بما يتفق مع أغراضهم .

والذي يظهر لي أن الحزب الإشتراكي قد أقـدم علـى إبـرام وثيقـة التنسـيق التحالفي على طريق التوحد مع المؤتمر للأسباب التالية :

١- إنه يريد أن يؤكد الشراكة الأساسية بينه وبين المؤتمر لأنهما هما اللـذان أقاما الوحدة وهما أحق برعايتها وتحقيق مايترتب عليها .

٢- إنه قد أبرم الوثيقة بعد إعلان الإنتخابات بأيام ليضمن الشـراكة الأساسية مع المؤتمر لأغراض التنسيق والتعاون في مجـال اسـتمرار هيمنتهمـا علـى السلطة ولمنع المؤتمر من عقد تحالفات مع الآخريـن (وبـالذات التجمـع اليمني للإصلاح والبعث ) قد تقذف به الى المعارضة وتجـرده مـن مواقعـه الحيوية .

٣- التحالف مع المؤتمر يفضـي بالتـأكيد الـى مشـاركته فـي اسـتخدام ورقـة الشرعية الدستورية لصالحهما وأن يكـون فـي مـأمن مـن التلويـح بهـا فـي وجهه .

٤- عبارة " التنسيق التحالفي على طريق التوحد " هي في صيغتها " تبشيرية " وليست قاطعة من حيث التوجه لتحقيق هـدف محـدد فـي وقـت معلـوم ، فهي مثلها مثل تعبير " الثورة الوطنية الديمقراطية على طريق الاشـتراكية " أو تعبير " الإشتراكية على طريق الشيوعية " ( الطور اليوتوبي النهائي ) فـلا ذا تأتى ولا ذا حصل .

إن محاولات الحزب الاشتراكي لاستمرار الشراكة الأساسية مـع المؤتمـر تسعى لتحقيق وجـود محـوري ثنـائي القطـب يجعـل مـن حركتهمـا التحالفيـة اللاعب الرئيسي في السياسة اليمنية ويؤمن الهيمنـة الفعليـة علـى المؤسسـات والهيئـات الدسـتورية . ولكـن هـذه المحـاولات محكـوم عليهـا بالفشـل لأن

المؤتمر الشعبي العام يرتكز على أساس قبلي وعلى استثمار الصراع التوسعي/ الانقسامي في مجمل حركته .

فقد نجح في العهد السابق للوحدة بادارة البلاد على أساس النفوذ التوسعي الأسري/القبلي ودفع القبائل الأخرى الى ممارسة النزعة الانقسامية القبلية وتحييدها عن مجال السلطة من خلال إشعال الخلافات القبلية واستمالة بعض من رموزها لتجني مصالح كبيرة من خلال الدوران في فلكه ، مع تشديد قبضة نفوذه التوسعي على المحافظات المستضعفة ، الأمر الذي يذكي جذوة النزعة الانقسامية لديهم .

لكل ذلك سرعان ما اكتشف الحزب الاشتراكي أن المؤتمر متواشج مع الإصلاح كحليف أساسي قبلي وأن توجهات المؤتمر ونواياه تستهدف تطويق الاشتراكي وتحجيمه وتقليص أثره الى حدود هامشية ثم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحويل الجنوب الى امتداد للمحافظات المستضعفة .

## الأزمة بين جذورها الحقيقية والصورة المعاصرة لهذه الجذور

لاشك أن قيادة الحزب الإشتراكي قد قرأت نتيجة الإنتخابات العامة النهائية قراءة أولية صحيحة، إذ بدأت تستشعر الخطر القادم على الحزب : الحصار ثم التحجيم ثم التهميش ، وكل ذلك سوف يتم بأساليب " ديمقراطية " ضمن شروط البيئة اليمنية . لذلك قررت قيادة الحزب الإشتراكي استباق الأحداث ، لعل وعسى ! فلجأت إلى الشريك الإساسي – المؤتمر الشعبي العام – ووقعت مع قيادته العليا " وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد " في ١٠/٥/١٩٩٣م ، أي بعد عشرة أيام من إعلان نتيجة الإنتخابات العامة . وقد وقع على الوثيقة كل من الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام ( الفريق علي عبدالله صالح ) والأمين العام للحزب الإشتراكي ( علي سالم البيض ) .

واعتقدت قيادة الحزب الإشتراكي أنها قد ضمنت للحـزب ، بهـذا الإتفـاق ، سنوات أخرى من الوجود المحترم والهدوء النسبي .

ومن المفيد أن نلخص الهـدف الحقيقـي لكـل مـن الحزبيـن لإظهـار أصـل الصراع ومكمن الأزمة .

١- الحزب الإشتراكي : يحصر كل جهوده وسعيه المسـتميت في إبقـاء الشراكة الثنائية بينه وبين المؤتمر كشراكة أساسية تحتكر الريادة في إقامـة الوحدة وفي بناء دولتها وتمثل الضمانة الأساسية لإسـتمرارها . ومـن هـذا المنظور يريد أن تتحول هذه الشراكة إلى قطب محوري يتحكم فـي اللعبـة السياسية وفي حركة الحياة في اليمن . ويظهر أن الحزب الإشتراكي يـرى في هذه الشراكة الثنائيـة الإطـار العملـي لتـأمين البقـاء السياسـي المحـترم وكيـان مسـتقل معتـبر لا يقبـل التهميـش ولا الإندثـار . ولعـل إفراطـه فـي التفاؤل فـي هـذا الإتجـاه قـد أضعـف قدرتـه علـى تحليـل خصمـه تحليـلاً صحيحاً.

٢- المؤتمر الشعبي : سعى سعياً حثيثاً مخططاً للوصول إلى نفس النتيجـة التي تترتب على الإلحاق القسري للجنوب من خلال لعبة " الديمقراطيـة " ضمن أدوات وأساليب وشروط البيئة اليمنية أو لعبة "الحرب المدمرة " إن كان لابد منها . فقيادة المؤتمر ، مسنودة بـ " حكماء المؤتمر والإصلاح" ، سوف تثبت انتماءها ووفاءهـا للجـذور السـبئية . مـا أسـهل التوقيـع في صنعاء ! وما أصعب التنفيذ !! لذلك ، منذ الأيام الأولـى لمجلـس النـواب الجديد بدأت موجـات الضغـط تنهـال علـى الحزب الإشـتراكي مـن قبـل اصطفاف جهوي أُحكِم تنسيقه . وبدأت محطـات الإرتطـام تـبرز فـي كـل منعطـف رغـم أن هـذه المحطـات قـد تـم تشـخيصها في وثيقـة التنسـيق

التحالفي كمحطات تحالف وتآزر وتعاون بين الحزب الإشتراكي والمؤتمر.

- ظهرت مشكلة إخفاق مرشح الحزب الإشتراكي كعضو في هيئة رئاسة مجلس النواب ( علي صالح عباد) في الحصول على أغلبية الأصوات وبدأت عقب هذا الإخفاق دورة من دورات المساومة .
- ثم جاء دور تشكيل الحكومة ، ومن يشكلها ؟ كم حصص كل من الأطراف المعنية ؟ وكم سيكون نصيب الطرف الثالث الجديد بالذات ( الإصلاح ) ؟؟
- وضع الرئاسة : كيف يكون ؟ أمجلس رئاسي ؟ أم نظام رئاسي ؟ ومن الرئيس ونائبه ؟ وكيف يتم التغلب على مسألة منصب نائب الرئيس الذي ليس له وجود دستوري ؟ أو نظام برلماني يسند فيه إلى حزب الأغلبية تشكيل الحكومة ؟. وهل ينتخب الإثنان مباشرة من الشعب ؟ أو من مجلس النواب ؟ أو يُكتفى يإنتخاب الرئيس ثم يعين نائبه ؟؟

هذه قضية من قضايا التعديل الدستوري المقترح .
- وقضية دستورية ثانية هي مسألة الشريعة الإسلامية هل تكون المصدر الوحيد للتشريع ؟ أو تكون مصدراً رئيسياً للتشريع ؟ هذا مطب من المطبات اعتبر الحزب الإشتراكي أنه مقصود به وحده لأنه علماني التوجه . لم يكن الحزب الإشتراكي حكيماً في موقفه من هذه القضية لأنه لم يكلف نفسه الإلتفات يميناً ويساراً ويتفحص من حوله . ولو فعل لأدرك أنه ليس وحده في المحاذير التي يطرحها . فحزب البعث لايقل عنه علمانية ، والمؤتمر الشعبي نصف قيادته على الأقل علمانيين .

والمؤتمر الشعبي العام برمته والتجمع اليمني للإصلاح برمته لا يريدان تطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقاً كاملاً صحيحاً على حركة الحياة في المجتمع لأنهم لو قبلوا لما بقي لديهم شيء مما يملكون ولما سلم الكثير من القياديين من القصاص .

يكفي المرء أن يعلم عن قصة الناشري رحمه الله وقصة المغترب الشمالي من كندا ( صاحب مشروع الأوكسجين ) وقصة المغترب الشمالي ( صاحب مشروع دواجن ) وقصص كثيرة لمن نهبوا أراضيهم وأملاكهم العقارية الخ ، الخ .. ليدرك الموقف الفعلي من هذه المسألة .

– وقضية دستورية ثالثة حول صيغة الحكم المحلي بين المركزية ولا مركزية.
– وقضية دستورية رابعة حول مجلس الشورى المقترح وكيفية تشكيله وعدد أعضائه وصلاحياته !
– وقضية القضايا : الدمج ، دمج الحزبين ( المؤتمر والإشتراكي ) ودمج الجيشين ودمج الأمن والإستخبارات والطيران المدني والعملتين .

كل هذه المحطات الإرتطامية تحتويها وثيقة التنسيق التحالفي وتحدد معالجتها . ومع كل ارتطام يتردد صدى واحد بلغة واحدة : نحن سبنيون على كل حال !

فالحكومة لم يستقر تشكيلها إلاّ في أوائل يونيه ٩٣م ولم تحرز الثقة من مجلس النواب إلاّ في ٩٣/٨/٢م بعد " محاكمة " هزلية ومريرة ( رغم أن وثيقة التنسيق التحالفي تنص على تحرك المؤتمر والإشتراكي ككتلة برلمانية واحدة ) وبعد أن اجتمعت الهيئات العليا للأحزاب الإئتلافية الثلاثة ( المؤتمر ، الحزب الإشتراكي ، التجمع اليمني للإصلاح ) وأقرت التعديلات الدستورية في ٩٣/٨/١م . فالتنسيق التحالفي طمره التحالف الطبيعي المنسق

بين المؤتمر والإصلاح . لذلك تضاءل التنسيق التحالفي بين المؤتمر والحزب الإشتراكي أمام المناورات الإبتزازية التي شنّها التحالف الطبيعي المنسق بين المؤتمر والإصلاح .

في هذه الفترة غادر علي سالم البيض في ٢٥/٦/٩٣م إلى الولايات المتحدة للعلاج .

وبعد فترة العلاج طلب من السفير اليمني ( محسن العيني ) أن يرتب له مقابلة مع نائب الرئيس الأمريكي ( آل جور) ومع أعضاء مجلس الأمن القومي والتي قال البيض فيما بعد أن الرئيس علي عبدالله صالح على علم بها . ولكن محسن العيني اعتذر بحجة أنهم يقضون إجازاتهم السنوية . ثم غادر الولايات المتحدة فجأة . فاتصل البيض بإحدى الشركات المستثمرة في حقول النفط اليمني وطلب ترتيب موعد له مع نائب الرئيس ، ففعلوا . ولما علم محسن العيني جاء مهرولاً للوقوف على ما قد يدور فمُنِع من الحضور لأنه ليس مدرجاً في البرنامج ولم يقم بترتيبه . وعاد البيض من الولايات المتحدة ، بعد مرور على بعض العواصم ، إلى عدن في ١٩/٨/٩٣م . وبدأ اعتكافه الثالث . وسرعان ماتململ وبدأت العاصفة وتبدّل الخطاب السياسي تبدّلاً كاملاً . فلم تعد القضية هي قضية الحزب الإشتراكي بل قضية كل اليمنيين –قضية وطنية بكل أبعادها . ولم يعد السعي لتأمين الشراكة الأساسية وإنما السعي لبناء دولة الوحدة ، دولة النظام والقانون ، دولة المؤسسات والقضاء على الفساد العام والعبث بالمال العام والتدخُّل في عمل الحكومة دون الرجوع إلى رئيس الوزارة وإدارة البنك المركزي وبعض شؤون الدولة بالهاتف واللحاق بالقرن الحادي والعشرين وليس التوقف في إطار القرن السابع عشر المتخلف .

ولقد كان بإمكان الحزب أن يفعل الشيء الكثير لمنع تدهور الحال لكنه ساهم في التدهور ليخلق الإنطباع لدى عامة الجنوبيين أن الحزب كان أفضل لهم بكثير . وكشف البيض في خطاباته الجماهيرية العلنية عن مساويء النظام الشمالي – نظام الجمهورية العربية اليمنية – وعن ركائز التخلف التي يقف عليها وصور هذا النظام كالسد المنيع الذي يحجز الشعب اليمني عن التطور والتنمية والأمن والإستقرار والنظام والقانون والحرية والكرامة .

ولم يفلح الوسطاء في إقناع البيض بالعدول عن موقفه لأن " حكماء المؤتمر والإصلاح " قد أشبعوه طوال السنوات الثلاث والنصف ألواناً من المكر والخداع والإرهاب والمؤامرات .

كان الخطاب السياسي معقولاً ومقبولاً محلياً وإقليمياً ودولياً . أما هل كان الحزب الإشتراكي في مستوى الخطاب السياسي فهذه مسألة أخرى . وعلى كل حال ، فمن الحقائق المعروفة عن الحزب وأشكاله السابقة (التنظيم السياسي الموحد ، القيادة العامة للجبهة القومية ) أن حرصه على السلطة هو المسألة الأساسية ، إذ أن وجود الحزب في السلطة أهم من المشروع الحضاري . ولكن لا مانع من استخدام المشروع الحضاري كمركبة لتمكين الحزب من السلطة .

قبل ذهابه إلى الولايات المتحدة دار تفاهم بينه وبين الرئيس علي عبدالله صالح حول قضايا كثيرة وكانت وثيقة التنسيق التحالفي بمثابة دليل يحكم هذا التفاهم ، ومن بين القضايا التي تم التفاهم حولها هي مسألة منصبي الرئيس ونائبه أن يتم ترشيحهما في قائمة واحدة . وبعد ذهابه أُثيرت المسألة مجدداً بين قيادة المؤتمر وقيادة الحزب الإشتراكي في إطار قضية دمج الحزبين ، ولكن اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي رفضت قرار الدمج .

وطلب الحزب تأجيل البت فيه إلى حين إنعقاد المؤتمر الرابع للحزب لأن هذا القرار هو قرار مصيري لا يبت فيه غير المؤتمر الحزبي . فاعتبر المؤتمر الشعبي هذا الموقف تراجعاً عن اتفاق الدمج وأعلن أنه لايمكن انتخاب الرئيس ونائبه من حزبين مختلفين لأن رئاسة الدولة ستكون غير موحدة على صعيد القرار السياسي !

إن كانوا يقصدون ما قالوه فهم بذلك قدموا الدليل الثابت على أنهم كانوا وراء الشلل الذي أصاب الفترة الإنتقالية كلها ومنع من إنجاز أية مهمة من مهامها . ولكن كل عاقل يرى أن اليمن أحوج ما تكون إلى التآزر والتكاتف وأن ظروفها المتخلفة لا تحتمل الخلاف على مستوى صانعي القرار السياسي.

المهم أن تلاميذ " حكماء المؤتمر والإصلاح " استطاعوا استدراج أعضاء المكتب السياسي الى الموافقة المبدئية على انتخاب الرئيس على أن يقوم بعد ذلك بتعيين نائبه ووافقوا على ذلك في غياب نائب الرئيس - الأمين العام للحزب الإشتراكي ( البيض ) . ولكي تُحكَم المكيدة استفزهم فريق المؤتمر بتحذيرهم من هذه الموافقة في غياب الأمين العام فردوا عليه بأنهم مؤسسة حزبية والأفراد يلتزمون بالقرارات . والمعلوم أن الأمين العام لأي حزب اشتراكي هو رجل القرار الأول في الحزب . قياديو الحزب الإشتراكي يعلمون ذلك جيداً وقياديو المؤتمر يعلمون ذلك جيداً أيضاً . فما المقصود من كل هذا؟ أما قياديو المؤتمر فيرجون من ذلك إحداث شرخ تنظيمي بين الأمين العام ورفاقه تمهيداً لإحياء صراع الأجنحة داخل الحزب . ويظهر أن أعضاء المكتب السياسي ربما لاحظوا أن الأمين العام لا يشركهم في كل الأمور فأرادوا أن يذكروه بوجودهم. ولعل بعضهم يخفي نوايا أبعد من ذلك ، كأن يؤدي ذلك إلى خلاف بين الرئيس ونائبه يفضي إلى خلاف بين المؤتمر

والحزب لينتهي إلى خلاف بين الشمال والجنوب قد يشتد ويدفع الجنوب إلى حرب " بالوكالة " عن قوم أماتهم الإستضعاف الطويل . هذا الإتفاق ينحدر بمنصب نائب الرئيس من مرتبة الشريك في القرار إلى مرتبةالموظف الخاضع للتعيين .

وكما يتم التعيين بسهولة ، يكون أيضاً الإستغناء عن الموظف أكثر سهولة . وكيفما تطور الحال ، فتلاميذ " حكماء المؤتمر والإصلاح " قد استعدوا لكل حال من الأحوال لتأمين تحقيق ما يترتب على الإلحاق القسري منذ الأشهر الأولى من عهد " الحالة الوحدوية " فعطلوا الفعالية التنفيذية للحكومة الإنتقالية حتى لا تحدث نقلة نوعية ولا يطرأ تغيير يذكر على الوضع الشمالي بمختلف مفرداته ، وأنجزوا الجاهزية القتالية لمؤسساتهم العسكرية والأمنية في الوقت الذي تعمدوا فيه إهمال المؤسسات العسكرية والأمنية الجنوبية ، ونقلوا الفوضى والفساد إلى الجنوب وعزلوا القيادات الحزبية والعسكرية الجنوبية عن قواعدها من خلال تأمين وضع وميزات أفضل بكثير مما كانوا عليه في الجنوب ، وتركت قيادة الحزب الإشتراكي قواعدها تترنح من ضيق العيش وعدم الإهتمام بهم وتأخر دفع مرتباتهم في حينها .

ونفس المعاناة فُرِضت على القطاع المدني الجنوبي ، وارتفعت الأسعار ارتفاعاً مخيفاً وانتعشت القبيلة واضطرب الأمن وتقلقل الإستقرار . وبديهي أن تزلزل هذه الأمور مسألة الولاء الحزبي ويتفكك النسيج الإشتراكي المصلحي ويتبدّل الحال في الجنوب تبدّلاً خطيراً في الوقت الذي استمر فيه ثبات الحال في الشمال على ما كان عليه خصوصاً ما تعلق منه بالسياسة والأمن والدفاع ووتيرة شؤون الحياة .

عاد البيض ليجد الجنوب مطموراً فـي البؤس وخرائـب النفـوس ، منها ما حدث بعد قيام الحالة الوحدوية وجلّها من " مآثر " الحـزب . أمور كثيرة لم تعد مـن المسلمات وقواعـد الحزب لـم تهيأ التهيئـة المناسبة لإستيعاب الوضـع الجديـد بكـل متغيراتـه وتقلباتـه ولـم يتـم تبصيرها بالواقع الجديد فلم تدرك هذه القواعد أبعاد تبدّل الحال فـي الداخل والخارج وأن وصاية الحزب قد طـوى زمانها وأن أفضـل مـا يحققه أن يقبل كلاعب بين اللاعبين الكثر . ولكونهم لم يستوعبوا ولـم يدركوا كل ذلك عجـزوا عـن أن يكونـوا فـي مسـتوى التحـدي الـذي فُـرِض عليهم ، كما عجزوا عـن أن يدركـوا أن هـذا التحـدي يتجـاوز إطـارهم وأنـه يتطابق مع إطار وطني واضح وحاسم . كـان الحـزب أيضـاً يعـاني مـن تخلـف رؤيته وتقييمه للعلاقة بين الحاكم والمحكوم .

كان البيض في حركته متقدماً تقدماً كبيراً علـى حزبـه . وكـان الحـزب – قيادة وقاعدة – يركض ويلهث للحاق به . لكن البيض مع ذلك لم يستطع أن يحطم الأغلال الحزبية ، أو أنه لم يرد ذلك .

ثم تبلور هذا الخطاب السياسي إلـى مقـترح محـدد يتضمـن ( ١٨ نقطـة ) وأغلب هذه النقاط نقلوها من قرارات المؤتمر الوطني الذي خذله الإشـتراكي في آخر لحظة وحاربه المؤتمـر والإصـلاح منـذ البدايـة . ولعـل أهـم الأفكـار المطروحة نبعت من قيادة حزب رابطة أبناء اليمن ( رأي ) ، كمـا وردت فـي مقترح التكتل المعارض ( ١٦ نقطة ) في لجنة الحوار .

مقترح الـ١٨ نقطة غطى قضايا كثيرة شكلت محطات ارتطام عنيف متعلـق بمصائر مراكز قوى عتيّة . من هذه القضايا : المطالبة بالقبض علـى المتهميـن في قضايا الإغتيالات والإرهاب وبإخلاء المدن من المعسكرات ونقل السـلطة

إلى المحافظات ( لامركزية الحكم المحلي ) وإنشاء مجلس شورى له صلاحيات تجعله شريكاً لمجلس النواب واتخاذ خطوات عملية لتصحيح أوضاع القضاء والنيابة العامة وكذا تصحيح الأوضاع الإقتصادية والمالية والإدارية والقضاء على الفساد وتأكيد احترام الهيئات وعدم التدخل في مهماتها وإجراء تقسيم إداري سريع للمحافظات يزيل التشطير ويعزز الوحدة الوطنية وإعادة ترتيب القوات المسلحة والأمن على أساس وطني يعتمد على التأهيل والخبرة والكفاءة وإعادة ترتيب الأمن السياسي ووظائفه على أساس الخيار الوطني والموافقة من حيث المبدأ على التعديلات الدستورية على أن تشكل لجنة وطنية لمناقشتها ولإستفتاء الشعب عليها والمطالبة بأن تتبنى الدولة عملية صلح شاملة بين القبائل لمدة خمس سنوات ومعالجة قضاياهم .

ثم جاءت وقفة اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي أمام هذا المقترح ومنحته التأييد الكامل وطالبت بإبرام اتفاق سياسي جديد وهو مطلب يعيد إلى الذاكرة اتفاقيات الوحدة وادارة الفترة الإنتقالية بالإتفاقيات على حساب الدستور والسلطة التشريعية . ويظهر أن الحزب الإشتراكي يبحث عن مخرج في صيغة اتفاقية تحدد العلاقة بينه كممثل للجنوب وبين المؤتمر الشعبي العام وحليفه الطبيعي ( الإصلاح ) كممثلين للشمال ، ويريد أن تكون هذه الصيغة فوق الدستور ومجلس النواب . كما أطلق الأمين العام المساعد للحزب الإشتراكي ( سالم صالح ) تصريحات تضمنت الإشارة إلى " صيغة فيدرالية " مثّلت صدمة كبرى لأنها قيّمت كمعلم آخر متسلسلاً بعد مقترح الـ١٨ نقطة ويوحي بالتدرج في المطالبة إلى ما هو أبعد من ذلك : إلى كونفيدرالية وانفصال . والإنزعاج لم يات من جهلهم بأوضاع انفصالية إذ أن تاريخ اليمن

كله كان منذ الأيام السبئية الغابرة تاريخاً انقسامياً ( أي انفصالياً ) وإنما جاء الإنزعاج من خشية فرار الضحية من محبسها !

وتقدم المؤتمر الشعبي بمقترح مضاد تضمن ( ١٩ نقطة ) أهم ما فيه التشديد على احترام الشرعية الدستورية والمحافظة على الوحدة والديمقراطية لأنهم ضامنون لغلبتهم طالما بقيت الأوضاع والعلاقات في الشمال كما هي . كذلك أشاروا إلى ضرورة إعادة الممتلكات المؤممة والمصادرة والمنهوبة .

ويظهر من المقترحين أن الهدف الأساسي لكل جانب هو لي الذراع وانتقاء المواقع المؤلمة . ولكن على العموم يبدو مقترح الإشتراكي متضمناً لمشروع حضاري واضح بصرف النظر عن مدى اخلاص الحزب الإشتراكي في هذا الإتجاه . وما من شك أن السماح لإنجاز هذا المشروع الحضاري على أيد أمينة سوف يلحق الأذى أيضاً بالحزب الإشتراكي ، ولكنه سوف يكتسب عوامل بقاء متواضعة . أما الجانب الآخر فليس أمامه سوى الهلاك المحقق . لذلك انقطع التواصل المفيد بين الجانبين ووصلت الأمور إلى طريق مسدود . فالأزمة أصبحت أكبر من الفرسان الثلاثة ( الإئتلاف ) وأكبر من الوسطاء ولابد من طرف ثالث يلطف الأجواء ويهديء الوضع المتشنج ويسهل فتح الحوار والإلتزام به لحل المشكلات . والحقيقة الثابتة أن التكتل الوطني المعارض كان يلح على إخضاع الأزمة لحوار وطني لأنها تهم الجميع وتؤثر على الجميع وليست هماً ائتلافياً محدوداً . وأخيراً اقتنع الرئيس علي عبدالله صالح بالفكرة ووقع على قبولها . وهكذا بدأت لجنة الحوار للقوى السياسية . ولكن وجود الإئتلاف ممثلاً بـ١٥ عضواً مقابل ١٢ أو ١٣ من الآخرين مكّن الإئتلاف من مط الحوار وتعثره في محطات كثيرة . فظهرت لجنة الحوار للقوى السياسية في نوفمبر ١٩٩٣م واشتركت فيها أحزاب

التكتل الوطني المعارض والشيخ سنان بولحوم والشيخ مجاهد أبو شوارب كمستقلين .

واعترضتهم مصاعب كثيرة وجلّها أفرزها التحالف الطبيعي بين المؤتمر والإصلاح ولم يعد أيّاً منهما يجد حرجاً في التزام ممثليه بحركة جهوية منسقة وبالذود عن مواقعهما المكتسبة وعما انجزاه من تقدم في اتجاه مد النفوذ على الجنوب وتطويعه ليكون امتداداً طبيعياً للمحافظات المستضعفة ( كتعز ، والحديدة وإب ) والمنهوبة كمأرب .

وقد لعبت أحزاب التكتل الوطني المعارض ، وعلى رأسهم حزب رابطة أبناء اليمن ( رأي ) ، دوراً رئيسياً في الرسو على اتفاق ظهر في إنجاز وثيقة العهد والإتفاق المعروفة (٤٩) . وقد احتوت الوثيقة على أغلب نقاط الحزب الإشتراكي لأنه كما أشرنا سابقاً تبنّى طرحاً حضارياً معقولاً ومقبولاً . وقوبلت الوثيقة بترحيب محلي وإقليمي ودولي . ويبدو أن التحالف الطبيعي ( المؤتمر والإصلاح ) لم يجد مفراً من التسليم بتشخيص مواجع " الحالة الوحدوية " التي فرضتها هيمنة النظام الشمالي بكل مظاهره العملية الموغلة في التخلف والظلم . فبدأ بعض ممثليه ينهشون العرض السياسي لأحزاب التكتل الوطني المعارض فوصفوهم " بالراسبين " و " المحللين " لأنهم لم يسيروا على هواهم بل استرشدوا بما اقتضته المصالح الوطنية للشعب والوطن . وكانوا قد قبلوا باشراكهم في الحوار وتوسيع نطاق هذا الحوار من حوار ائتلافي إلى حوار وطني على أمل جذب الحزب الإشتراكي إلى دائرة الإئتلاف حيث يسهل الإجهاز عليه "ديمقراطياً " بالغلبة العددية . ولذلك وجد الحزب الإشتراكي في إخراج الأزمة من دهاليز الإئتلاف إلى المجال الوطني الرحب وإلى الإحتكام للمنطق والضرورة الوطنية منفذاً له يخفف الحصار عليه

ويمكنه من الضغط والمناورة على المؤتمر والإصلاح سعياً إلـى تـأمين موقعه المناسب في خريطة الدولة والأدوار الوظيفية لمؤسساتها وأجهزتها والعلاقات فيما بينها والخطوط العريضة لإدارة شؤون الحياة .

وورود هذه القضايا في الوثيقة لا يخرج عن التصنيف التالي :

١- أمور وحالات موجـودة فـي الممارسـة اليوميـة لأجهـزة الدولـة ورموزهـا ويجب أن تتوقف لأنهـا تتعـارض مـع مفهـوم دولـة النظـام والقـانون ومـع الإدارة المنطقية المطلوبة للدولة .

٢- أمور ليست موجودة في واقع الأداء الفعلي للدولة أو موجودة في نصوص لا يعمل بها ويجب التأكيد على الإلتزام بها .

والمطّلع الأجنبي على الوثيقة سوف يذهل ويتساءل كيف استطاعت هـذه الدولة أن تبقى وهي على هذا الحال . ولكـن كـل شيء ممكـن فـي اليمـن ، وبالذات في الشمال .

بدأت الأزمة حول الشراكة الأساسية والبقاء المحترم للحزب الإشتراكي ثم تدرجت لتأخذ طوراً وطنياً أدهـى وأمر . فالوثيقـة التـي وُضِعـت كحـل للأزمة أصبحت هي الأزمة ذاتهـا ، فلـم تعـد المشـكلة هـي تلبيـة مطـالب الحزب الإشتراكي الذاتيـة بـل تلبيـة مطـالب وطنيـة كبيرة تسـتقطب السـواد الأعظم مـن الشـعب اليمنـي . لـم تعـد الصدمـة مقصـورة على الأطـراف بـل أصبحت تهدد المركز !

في اليمن أيضاً الحل هو المشكلة الكبرى ، ذلك لأن الأزمة بكـل آثارها الحاضرة ليست سوى مظهر حديث لإرث تاريخي قديم . فمـن المفيد الوقوف على أهم ما ورد فـي الوثيقـة لإظهـار آثـار وأبعـاد تنفيـذ بنـود الوثيقة:

## أولاً : المتهمون في قضايا الإخلال بالأمن :

ينص هذا البند على اتخاذ الإجراءات الحازمة لإلقاء القبض على المتهمين الفارّين في حوادث الإغتيالات ومحاولات الإغتيالات والتقطع وغيرها من الحوادث المخلّة بالأمن ومحاكمة المقبوض عليهم في الأعمال التخريبية فوراً وأن تكون المحاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها إجراءات العدالة للمتهمين وتنفيذ العقوبات دون تباطؤ . كما تنص على مناهضة الإرهاب المحلي والخارجي وإبعاد العناصر غير اليمنية التي تتوفر بحقها أدلة كافية لمزاولتها لأعمال تخالف سياسة اليمن وقوانينه أو تروج أو تحرض على مثل هذه الأعمال ، وأن يكون الإبعاد لمن تثبت إدانتهم بعد محاكمة شرعية وعلنية ومنع استقدام أو دخول أو توظيف أو إيواء العناصر المتهمة بالإرهاب . ويُعتبر كل من يأوي متهماً أو هارباً من السجن أو يتستر عليه بعد إعلان الأجهزة الرسمية عنه مخالفاً للقانون وتتخذ ضده الإجراءات القانونية . ويتم التحري والتأكد من وجود معسكرات أو مقرات للإعداد والتدريب على أعمال العنف واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها . وتدعو لجنة الحوار للقوى السياسية الى سرعة إصدار لائحة حمل السلاح وتنظيم العمل بها والنظر في القانون الحالي لجعله أكثر صرامة للحد من حمل السلاح وانتشاره والإتجار به .وتشير أدلة ومؤشرات عديدة الى تورط الجهات الممثلة لمراكز القوى الشمالية في هذه الأعمال كالتجمع اليمني للإصلاح الذي يحتضن أهم التيارات الإسلامية – ومنها تنظيم الجهاد – ويحميها ويأوي معسكرات لها في محافظة صعدة ، وقيادة الأمن المركزي وقيادة فرقة المدرعات الأولى .

وبناءاً عليه فأن تنفيذ هذا البند سوف ينتج عنه الآتي :

( أ ) القضاء على احتراف الإجرام والإرهاب السياسي .

وبما أن هذا الإحتراف من الأساليب الرئيسية التي استخدمت بشكل منظم لتصفية الخصوم السياسيين والقبليين ، فإن القضاء على هذا الأسلوب يفضي الى حرمانهم من أهم الأدوات التي تؤمن لهم السيطرة الكاملة على مقاليد الحكم وتمنع تململ مراكز قوى معادية أو منافسة .

(ب) انكشاف الصلة الوثيقة بين الرموز التي تستخدم هذا الأسلوب والعصابات الإرهابية ، الأمر الذي يقود إلى إدانتهم وتعرضهم للعقوبات إضافة إلى إقالتهم من مناصبهم . فالجاه العريض الذي بنوه والمصالح الكبيرة المترتبة عليه سوف تلحق بها أضرار بليغة . حتى لو لم يخضعوا للعقاب والتحقيق فيما جنوه من مصالح سوف يكونون عرضة للإنتقام من أهالي الضحايا ، وبالذات القبليين .

(جـ) التحقيق والمحاكمات العلنية والأحكام الصادرة عنها سوف تنهي الوجود السياسي " المشروع " لبعض التنظيمات الحزبية المتورطة .

## ثانياً : الجانب الأمني والعسكري

وتقضي بنوده بإزالة جميع النقاط داخل المدن وخارجها سواءكانت تابعة لوزارة الداخلية أو لوزارة الدفاع إلاّ ما اقتضته المصلحة الأمنية في إقامة نقاط تحددها وزارة الداخلية وتتعاون مع وزارة الدفاع في تحديد النقاط العسكرية والمدنية . ويصب ذلك في اتجاه اسناد الأمن في المدن على الأقل إلى شرطة مدنية وحصر المسألة الأمنية في تحقيق الأمن للجميع وليس لحماية الفئة الحاكمة .كما تنص على عقد صلح عام بين القبائل والقضاء على ظاهرة الثأر من خلال معالجة صحيحة لها تتحمل تكاليفها الدولة واعتبار كل من يمارسها خارجاً على القانون ، وأن يتم الصلح من خلال مؤتمر وطني عام تشارك فيه كل القوى السياسية والإجتماعية والعلماء ويوقع الجميع على إعلان الصلح

(لاحظ عدم اعتراض ممثلي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح على مصطلح " مؤتمر وطني " لإقرار صلح بين القبائل بينما أثاروا زوبعة كبيرة حول المؤتمر الوطني للأحزاب والمنظمات الجماهيرية للإتفاق على ثوابت وطنية . فالقبيلة رقم محسوب ومهم وخلافه فيه نظر ) .

إن إقامة الصلح والقضاء على ظاهرة الثأر سوف ينتج عنهما الآتي :

( أ ) تحقيق حرية التنقل لأفراد القبائل وتمكينهم من متابعة أعمالهم المشروعة وإرسال أولادهم إلى المدارس والمعاهد والكليات دون الخوف من الإنتقام .

(ب) مساعدة القبائل على أن تخطوا الخطوة الأولى نحو التحرر من المظاهر القبلية السيئة والتحول تدريجياً إلى الحالة المدنية ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى دمج القبائل في حركة الحياة النافعة تماماً كما حدث لكثير من القبائل التي هاجرت إلى العراق والشام ومصر وبلاد المغرب العربي والأندلس ، وإن كنا نجد آثاراً طفيفة دالة على ارتباطهم التاريخي باليمن أو بالمظاهر القبلية ولكنهم قطعوا شوطاً طويلاً جداً في اتجاه التمدن .

(جـ) قبائل بكيل ومذحج وحمير وبعض حاشد سوف تخرج من محبسها القبلي الذي فُرِض عليها بتآمر زعامات ورموز مراكز القوى لأغراض إقصاء هذه القبائل من الحياة السياسية ومن مواقعها التي تتناسب مع حجمها ومع دورها التاريخي .

( د ) الصلح وحل مشكلة الثأر أو إلغائه سوف يحرم الفئة المتسلطة من استغلال الخلافات القبلية لأغراض سياسية .

ومن البنود ما ينص على سحب القوات المسلحة من مناطق الأطـراف (أي الحدود ) الشطرية ومن المدن ونقلها إلى مواقـع اسـتراتيجية دفاعيـة تقتضيهـا المصالح العليا للدولة .

وفي ذلك إضعاف لشبح التشـطير وإزالـة مظـاهر الهيمنـة علـى الآخريـن . كذلك ينص أحد البنود على منع تسيير دوريات عسكرية فـي المـدن أو علـى الطرقات وتكليف الشرطة حسب مقتضيات الأمن . ومن شأن ذلك أن يحـول دون التربص بالآخرين وتدبير التخلص من الشخصيات القبليـة و/أو السياسية بافتعال نزاع حول الإنضباط ، الخ .

كما يقضي أحد البنود بإنشاء جهاز استخبارات وطني يُعنى بحماية السيادة الوطنية وليس لملاحقة وإرهاب الخصوم السياسيين وأنصارهم .

كذلك ، البحث عن وسـائل لإنهـاء الوجـود المسـلح غـير الرسـمي ومنـع توزيع الأسلحة على المواطنين تحت أي مسمى . وهـو بنـد يسـعى إلـى إلغـاء التمايز الذي اكتسبته القبائل بفضل السلاح والتكاتف القبلي وإخضاعها كباقي المواطنين للإحتكام للنظام والقانون واحترام هيبة الدولة وحصـر دور الشـرطة العسكرية في أمن و انضباط الوحدات العسكرية ومنعها من القيام بـأي نشـاط أو دوريـات أو تمركـز فـي مداخـل المـدن ونقـاط التفتيـش بمـا يتداخـل مـع اختصاص الأمـن العـام . هـذا الإجـراء يعـزل قـوة مـن القـوى المتوفـرة لـدى المتنفذين في صنعاء تستخدم في التحـرش والإذلال وربمـا التصفيـة للخصـوم السياسيين والقبليين لأغراض فئوية أو سلالية أو مناطقيـة أو جهويـة . وحضـر ممارسة المظاهر والإجراءات والتصرفات التمييزيـة أو التفضيليـة فـي التعـامل بين أفراد القوات المسلحة . وفي ذلك قضاء علـى التمـايز واحتكـار القـوات المسـلحة واسـتخدامها لخدمـة أغـراض فئـات محـدودة ، كمـا يمنـع ضبـاط

وجنود القوات من التدخل في قضايا المواطنين وشؤون السلطات المحلية أو مزاولة أي نشاط في مواقع عملهم يتداخل مع وظائف السلطات القضائية والتنفيذية .

وهو بند إذا نُفّذ سوف يجرد فئة رئيسية من الفئات التي تتقاسم السلطة والنفوذ في الدولة ( أي المتنفذين العسكريين ) وتحويلها إلى فئة عسكرية محصورة مهمتها في الدفاع عن المصالح العليا للدولة .

**ثالثاً : إعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة :**

ينص البند على أن إعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة تعتبر واحدة من القضايا الرئيسية وتتبع القوات المسلحة الحكومة مباشرة ، ولا يجوز إنشاء أي قوة عسكرية أو شبه عسكرية تتبع أي جهة أخرى، ويتم إعداد الخطة العامة لإصلاح ودمج وإعادة بناء وتنظيم القوات المسلحة وفق المباديء والأسس التالية :

١- القوات المسلحة اليمنية قوات دفاعية مسؤولة عن حماية الحدود البرية والبحرية والجوية للجمهورية والدفاع عن السيادة الوطنية .

٢- ضبط ميزانية وزارة الدفاع بما يمكنها من أداء دورها وفقاً لمقتضيات الدفاع عن الجمهورية .

٣- يحدد حجم القوات المسلحة موزعة على أنواع الفروع الثلاثة البرية/البحرية/الجوية ولايسمح ببقاء قوة أو أية وحدة خلافاً لذلك وخارجاً عن الفروع الثلاثة السابقة .

٤- تحديد التشكيلات المطلوبة للقوات المسلحة الملائمة لمسرح العمليات وفقاً لما تقرّه جهات الإختصاص ضمن الشروط ومتطلبات الدفاع عن السيادة واستقلال الجمهورية اليمنية .

٥- توزيع القوات على المواقع التي تؤمّن الدفاع عن السيادة واستقلال الجمهورية .

٦- تقليص حجم القوات المسلحة الحالي وصولاً الى الحجم المحدد ويتم ذلك بالإحالة على المعاش ، فتح باب الإستقالة والمعاش الإختياري المبكر وإحالة العسكريين العاملين في مؤسسات حكومية مدنية من قوائم القوات المسلحة وتثبيتهم في المؤسسات المدنية التي يعملون فيها .

٧- منع النشاط الحزبي .

٨- تقسيم الجمهورية الى مناطق عسكرية .

٩- إعادة صياغة قانون الخدمة في القوات المسلحة والأمن للتأكيد على الآتي:

( أ ) العمل في القوات حق وواجب وطني على كل أبناء اليمن ولابد أن يتمثل هذا المبدأ في تركيب القوات المسلحة دون أي تمييز أو تفضيل.

(ب) تحدد الفترة الزمنية التي يقضيها كبار قادة القوات المسلحة والأمن في الوظائف القيادية بخمس سنوات .

(جـ) أن تكون القوات المسلحة نموذجاً للوحدة الوطنية وتحدد شروط الإلتحاق بها على أساس الكفاءة والخبرة لتكون مثالاً للوحدة الوطنية بعيداً عن كل المؤثرات الحزبية والسياسية والإنتماءات الأسرية والقروية والمناطقية والسلالية والمذهبية ويعاد تنظيمها وفقاً لهذه الأسس حتى لا توجد وحدة عسكرية خاضعة للمؤثرات المشخصة أعلاه .

هذه المادة ببنودها تعني الآتي :

١- أن الحكومة هي المسؤولة مباشرة عن الدفاع وليس الرئيس وأسرته وقبيلته.

٢- أن المليشيات بكل أشكالها ، حزبية أو قبلية ، محرّمة . ولذلك فالمليشيات القبلية التابعة للشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ومليشيات الشيخ عبدالمجيد الزنداني ومليشيات الجهاد الخاضعة للزنداني أو لعلي محسن الأحمر أو لمقبل الوادعي وأي مليشيات أخرى يجب حلها فوراً .

٣- الحرس الجمهوري يجب ضمّه إلى قيادة القوات المسلحة ويخضع لها بعد غربلته وفق الأسس المبينة للإنخراط في القوات المسلحة .

٤- الوظيفة العامة للقوات المسلحة محددة في خدمة الجمهورية وليست في خدمة رمز معين أو فئة معينة .

٥- وضبط الميزانية يسد المنافذ التي تتسرب منها نسبة كبيرة من ميزانية الدفاع لقادة الألوية الذين يستحوذون على رواتب الذين تركوا الخدمة العسكرية أو غابوا أو فُقِدوا أو ماتوا ولازالت رواتبهم جارية وتذهب إلى جيوب قادة الألوية ، وما يتسرب عبر صفقات الأسلحة أو بيع بعض الأسلحة من مخازن الجيش والأعداد الكبيرة المسجلة في سجل الرواتب مع طلب بقائهم في منازلهم دون أن تقطع عليهم هذه الرواتب .

٦- تحديد الحجم والتشكيلات حسب الوفاء بالوظيفة العامة وليس لتعزيز وجود سلالي أو عشائري أو حزبي أو مذهبي أو جهوي ، كما أن التمركز يتبع منطقياً مقتضيات الدور الوظيفي العام .

٧- إتاحة منافذ مشروعة للتخلص من فائض التجنيد وفق أسس عسكرية وطنية معيارية وليس لأغراض جهوية أو قبلية أو مناطقية ، الخ .

٨- منع احتكار القوات المسلحة من قبل مناطق أو قبائل معينة أو فئة مذهبية أو جهوية .

وربما ساعد ذلك على تغيير الموازين وتعديلها على أساس معياري ينتفي في ظله أي تحيز أو انتقاء لأفراد ينتمون إلى فئة معينة ، كما سيساعد على وحدة الإنتماء في القوات المسلحة لخدمة الشعب والوطن .

## رابعاً : تقنين العلاقة وتحديد الصلاحيات :

- ذكر تحت هذا العنوان تحديد صلاحيات مجلس الرئاسة ورئيس المجلس ونائبه في ممارسة المهام الدستورية. على أن الدستور ليس فيه ذكر لمنصب النائب . ولذلك فالتعديل الدستوري مطلوب لسد هذه الثغرة .
- منع التصرف بالمال العام خارج الأغراض المحددة في الميزانية العامة الجارية والتطويرية ( أي التنموية ) وضرورة التقيد بالصلاحيات المحددة للصرف مع تحديد هذه الصلاحيات لكبار مسؤولي الدولة .

وهذا يعني في الدرجة الأولى كف يد الرئيس عن التصرف بالمال العام حسب مشيئته وبصورة مزاجية ، كما يمنع النص وزير المالية ومحافظ البنك المركزي من الإستجابة لأوامر الرئيس خارج ما هو مخصص له كرئيس وتلزمهما بحصر علاقتهما مع رئيس الوزراء والإستجابة لطلبات الوزارات وفق اعتماداتها طبقاً للبند الآتي :

- لا يجوز الإمتناع أو التباطؤ عن صرف أية اعتمادات مقررة في الميزانية أو التصرف بها من قبل أي جهة غير مختصة وفقاً لقانون الميزانية .
- عدم التدخل في اختصاصات أجهزة الخدمة المدنية والعسكرية والإمتناع عن إصدار التعليمات التي تتنافى مع القوانين وتخلق ارباكاً وتميز بين المواطنين وتفقد المستحقين فرصهم في التعيين والترقية .

هذا البند يهدف الى وقف التدخل في اختصاصات أجهزة الخدمة المدنية والعسكرية من حيث المبدأ ولقطع دابر المحسوبية الشللية والفئوية والقبلية

والسلالية والمناطقية والمذهبية والجهوية ومنع الرموز المتنفذة من استباحة الأنظمة واللوائح والقواعد المعيارية في هذين المجالين وهي كثيرة جداً ومتفشية في الشمال منذ زمن .

## خامساً : أسس بناء الدولة الحديثة وهيئاتها :

تتضمن إحدى عشرة نقطة منها ثلاث نقاط لم يستوعبها الدستور بوضوح:

١ – الوحدة الوطنية أساس لحماية الوحدة وترسيخ أركانها .

٢ – الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية .

٣ – اللامركزية الإدارية والمالية أساس من أسس نظام الحكم .

عن الوحدة الوطنية : يمكن أن تتحقق الوحدة الوطنية بإحدى النماذج الآتية:

( أ ) إجماع الأحزاب السياسية على ثوابت وطنية وصيغة للحكم تحفظ المصالح الوطنية وتؤمّن المواطنة المتساوية والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات والمشاركة والتآزر في تشكيل المؤسسات الدستورية وإدارتها بما يخدم مصلحة الشعب ، أفراداً وجماعات . ويمكن أن يفيد هذا النموذج في حالة التخلف العام والأوضاع الكارثية .

(ب) قيام نظام حازم وعادل يكفل حقوق الناس جميعاً وينعمون في ظله بالأمن والإستقرار وحرية مزاولة أعمالهم المعيشية المشروعة وتكافؤ الفرص وأسباب البقاء المحترم .

يمكن أن يظهر مثل هذا النظام على يد حاكم منفرد أو حزب حاكم منفرد إذا تقيد بأسس معيارية تحقق مثل هذا النظام .

(جـ) اتباع منهاج ديمقراطي صحيح والتزام الجميع باحترامه وتوفير المناخ الجيد لإدارة اللعبة الديمقراطية وفق قواعدها الصحيحة والتزام الإستقامة في التعامل .

ولكن هذا الوضع يحتاج الى درجة عالية من الرقي الخلقي والسلوكي ورأي عام يفرض احترامه ومحرر من الضغوط المختلفة ومؤسسات راسخة لإدارة شؤون الحياة ومؤسسات عسكرية وأمنية معززة بتربية وطنية مسؤولة ووعي كامل بوظائفها العامة وحدودها ، ونسيج اجتماعي منسجم وثوابت مبدئية وقيمية ومعيارية سليمة .

وبتشخيص واقع البيئة اليمنية اليوم يبدو أنه من الصعب تطبيق أي من هذه النماذج لأن المجتمع اليمني لم يستقر ولم تتوفر له الشروط الصحية المطلوبة فقد كان عبر العصور التاريخية ضحية للفعل التوسعي ورد الفعل الإنقسامي . فالعلاقة بين الشمال والجنوب خضعت لتبادل الأدوار التوسعية والإنقسامية تبعاً لظاهرة الإستقواء ، كما أن القاعدة الشعبية تتوزع على خارطة انقسامية قبلية أو مناطقية أو جهوية أو مذهبية . فالكيانات الإنقسامية قامت للإحتماء من نفوذ توسعي قائم أو نفوذ توسعي مجاور ومتربص . ففي الشمال مثلاً أشكال انقسامية عديدة بعضها حيوي والبعض الآخر خامد ولكنها كلها موجودة . فهناك الإنقسامية الطائفية ( زيدية/شافعية ) ، وانقسامية القطاع القبلي/القطاع الحضري ، وانقسامية قبلية طائفية ( زيدية/شافعية ) ، وانقسامية ضمن القاعدة الزيدية حاشد (حاكم)/بكيل ( محكوم ) ، وانقسامية بين طبقة مستعلية وأخرى مستضعفة ، وداخل القبيلة الواحدة يمكن أن تجد وحدات انقسامية ( سلالية ) حتى الإنقسامية القروية موجودة بين القرى المتجاورة . هذا الوجود الإنقسامي التراكمي تجد جذوره

التاريخية قبلية ، ذلك لأن القبيلة كانت هي الوحدة الإجتماعية السائدة وهي بطبيعة تقاليدها وأعرافها كيان انقسامي من حيث الأساس . وحيث يهيمن الإطار القبلي فثمّ الإنقسامية ملازمة له . ويتعذر نشوء الوحدة الوطنية في مجتمع تسوده مفاهيم قبلية . وحين يعز وجود الوحدة الوطنية فأسباب الصراع متوفرة وفاعلة .

هذا هو حال الشمال وحال الجنوب إلى حد ما . وفي مجتمع كهذا لا يلجم القبيلة ولا يروضها إلاّ الدين ، والدين الإسلامي في صورته الأولى التي جاء بها بالذات . والذين يراهنون على نشر الديمقراطية المعاصرة فقط في مجتمع قبلي إنما يراهنون على جواد خاسر .

## عن " الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية " :

النص هنا واضح لالبس فيه ولا غموض وينبغي إعادة صياغة المادة (٣٩) لتشمل هذا النص كما هو ( أي تعديل دستوري ) . هذا هو أخطر نص دستوري لأن تطبيقه تطبيقاً صحيحاً سوف يهدم احتكار السلطة من قبل فئة محدودة ولذلك سيقاومون تطبيقه الصحيح بكل ما أوتوا من قوة .

## عن اللامركزية الإدارية والمالية :

إن الأخذ بهذا المبدأ يساعد على تحرير المحافظات من هيمنة وبيروقراطية المركز وتسلطه التعسفي وتوفير سرعة البت والجهد والوقت للمواطنين . لكن تطبيق هذا المبدأ في الواقع سوف يقلص نفوذ المركز تقليصاً واضحاً ويضعف قبضته ويؤثر سلباً على مصالح رموزه . على أنه في نفس الوقت يجنب المركز الإحتكاك اليومي بالمواطنين ويجعله في مأمن من تراكم المشاعر العدائية ضده . ولن يدع مجالاً لاستغلال واستضعاف الآخرين . ولكن العقلية السبئية المهيمنة في صنعاء لن تسمح بذلك لأنه يحرمها من

السيطرة الكاملة على المحافظات المنتجة ( تعز ، إب ، الحديدة ، مأرب ، شبوه ، أبين ، حضرموت ، عدن ، لحج ) كما يحرمها من تسخير سكان هذه المحافظات واحتلاب سعيهم . لذلك لم يتطرق مقترح المؤتمر (١٩ نقطة) لهذه القضية ، ويدل هذا على عدم استعداده لقبولها . والتجمع اليمني للإصلاح لا يريدها إطلاقاً لأنه ينظر إليها على أنها بداية " للإنفصال " والحقيقة أنها بداية لإضعاف الهاجس السبئي الجائر ، لا أكثر ولا أقل .

هيئات السلطة المركزية : ( مجلس النواب ، مجلس الشورى ، رئاسة الدولة ، الحكومة ، القضاء ) الجديد الذي يحتاج إلى تعديل دستوري فيما ورد تحت هذا العنوان :

١- إنشاء مجلس شورى : من اختصاصاته الآتي :

( أ ) يتولى انتخاب أعضاء المحكمة العليا وهي أعلى هيئة قضائية وعليه فهو مسؤول مباشرة عن الإشراف عليها ومراقبتها ومحاسبتها.

(ب) إنشاء مجلس إعلامي ينتخب أعضاؤه من مجلس الشورى . فمجلس الشورى مسؤول عن الإعلام مسؤولية كاملة . ويعني هذا الإختصاص إلغاء وزارة الإعلام .

(جـ) الخدمة المدنية : يتولى مجلس الشورى انتخاب أعضاء مجلس الهيئة العامة للخدمة المدنية وتقوم الحكومة بتقديم الترشيحات ويصدر به قرار جمهوري . أيضاً مجلس الشورى يكون مسؤولاً مسؤولية كاملة عن مجلس الهيئة العامة للخدمة المدنية . كما أن النص يعني إلغاء وزارة الخدمة المدنية .

( د ) مجلس الشورى مسؤول عن الحكم المحلي إذ يتولى النظر في قضايا شؤون الحكم المحلي المحالة إليه من الحكومة أو المرفوعة إليه من أي من مجالس الوحدات الإدارية .

(هـ ) يشارك مع مجلس النواب في انتخاب أعضاء مجلس الرئاسة .

( ز ) يبدي الرأي في القوانين الأساسية وبالأخص ما تعلق منها بالحكم المحلي ، كما يبدي الرأي في مشروعات الميزانية العامة للدولة وخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية قبل إقرارها من مجلس النواب ، ويبدي الرأي في المعاهدات وقضايا الحدود قبل عرضها على مجلس النواب .

ويتعين القول بأن المؤتمر الشعبي العام لم يذكر مجلس الشورى في مقترحه دليلاً على عدم قبوله للفكرة ، كما يؤيده في هذا الإتجاه حليفه الطبيعي (الإصلاح ) وواضح أن من يسيطر على مجلس الشورى سوف يسيطر على قمة القضاء وعلى الإعلام والخدمة المدنية والحكم المحلي . وهذه مجالات حيوية لايمكن المؤتمر والإصلاح أن يفرطا فيها لأن ذلك سوف يضعف هيمنتهم كثيراً ويجردهم من أدوات سلطوية فاعلة ومؤثرة تأثيراً بالغاً .

رئاسة الدولة : تحتاج كثير من بنودها إلى تعديل دستوري :

- ينتخب أعضاء مجلس الرئاسة في اجتماع مشترك بين مجلس النواب ومجلس الشورى ، وينتخب مجلس الرئاسة الرئيس ونائبه من بين أعضائه.
- لا تزيد فترة العضوية في مجلس الرئاسة عن دورتين انتخابيتين متواليتين .
- لا يجوز للرئيس ونائبه وأعضاء المجلس ممارسة أي عمل حزبي أثناء شغلهم لعضوية المجلس .

كما وردت مهام وصلاحيات نائب الرئيس محددة وتحتاج إلى تعديل دستوري :

- يعاون الرئيس في مهامه وبالذات فيما يلي :

يطلب تقارير من رئيس الوزراء لتقديمها لمجلس الرئاسة فيما يخص المسائل المتعلقة بشؤون الحكم .

- يتولى مهام الرئيس في غيابه خارج الجمهورية أو في حالة مرض يقيده عن ممارسة مهامه .

- نائباً لرئيس مجلس الدفاع في حالة الحرب .

النص على انتخاب نائب الرئيس مع الرئيس من قبل مجلس الرئاسة وتحديد صلاحياته يعتبر هزيمة واضحة للمؤتمر والإصلاح .

الحكومة : الجديد في الوثيقة :

" الحكومة مسؤولة مسؤولية كاملة وجماعية أمام مجلس النواب " . هذا البند يحدد مسؤولية الحكومة أمام مجلس النواب فقط وعلى هذا الأساس يجب أن يتم تشكيل الحكومة من قبل حزب الأغلبية في مجلس النواب وتكون جهة التكليف رمزية ولا شأن لها بمحاسبة الحكومة . ولا محل للمادة الدستورية (١٠٥) التي تنص على أن الحكومة مسؤولة أمام المجلسين : النواب والرئاسة . وعليه تلغى أو تعدل المواد الدستورية أو بنود منها التي تلزم الحكومة بما يتعارض مع نص الوثيقة . ومادام مجلس النواب ( أي البرلمان) هو الجهة المعنية بمحاسبة الحكومة ، فإنه من المنطقي أن يتم تشكيل الحكومة وفق حقائق التمثيل ، أي إسناد تشكيل الحكومة إلى حزب الأغلبية منفرداً أو متحالفاً تحالفاً اختيارياً مع حزب أو أحزاب صغيرة أخرى ، لأغراض تأمين أغلبية معتبرة ومطلوبة .

## الحكم المحلي : الجديد في الوثيقة :

- اعتماد قاعدة اللامركزية الإدارية والمالية .
- انتخاب المجالس المحلية وتدير الحكم المحلي وتمتلك سلطة القرار الإداري والإشراف والرقابة والمحاسبة في كل مايتصل بأداء أجهزة الحكم المحلي في الوحدات الإدارية التابعة له وتنظم بقانون .
- التقسيم الإداري : تقسيم البلاد إلى مقاطعات أو مخاليف ( ٤-٧ ) تتجاوز التكوينات والوحدات الإدارية الكائنه . ويعاد فيها دمج البلاد دمجاً كاملاً تختفي به كافة مظاهر التشطير وذلك بناءً على الأسس السكانية والجغرافية ومجمل الظروف الإقتصادية والإجتماعية والخدمية باعتماد قاعدة أساسية للتنمية .
- يشكل في المقاطعة مكتب تنفيذي ينتخبه مجلس الحكم المحلي فيها ويرأسه رئيس منتخب من قبل المجلس ويكون أعضاء المكتب من بين أعضاء المجلس ومن خارجه ويصدر به قرار جمهوري .
- تتكون كل مقاطعة من عدد من الوحدات الفرعية الإدارية وتنظم صلاحيات هيئاتها المنتخبة بما يتفق ومضمون الحكم المحلي ، وتسمى ألوية ، مديريات - نواحي حسب التسلسل وتحدد لهذه الهيئات صلاحيات تنفيذية في برامج وخطط المقاطعة ومهام بلدية خاصة بكل وحدة إدارية فرعية . وتنتخب مجالس الوحدات الإدارية الأدنى رؤساء وأعضاء مكاتبها التنفيذية ويصدر برؤساء المكاتب قرار من رئيس الوزراء .

### ماذا يعني كل ذلك ؟

١ - قاعدة اللامركزية الإدارية والمالية والمجالس المحلية المنتخبة وسلطاتها تمثل معالم رئيسية لنظام فيدرالي غير كامل لأن الصيغة لم تشمل المجالين

التشريعي والقضائي وإن أعطت الوثيقة بعض السلطات للمجالس المحلية لإصدار أنظمة . الدولة الفيدرالية تتشكل من وحدات دستورية ( ولايات ) لها حق معلوم في التنفيذ والتشريع والقضاء بما لا يتعارض مع وجود وسلطات هذه المجالات الثلاثة على مستوى الدولة (أي الدستور الفيدرالي والقانون الفيدرالي وأحكام الهيئة القضائية العليا – المحكمة العليا الفيدرالية ) . لعل هذا النقص نشأ عن الرؤية الشمولية لأحزاب الإئتلاف .

ولذلك فالوثيقة ترسم وضعاً يقع بين الوضع الإندماجي والوضع الفيدرالي أي شبه فيدرالي مع الإحتفاظ بعلاقة مركزية قوية ( التشريع، القضاء ، رهن المكاتب التنفيذية بقرارات رئاسية وحكومية ) . ولكن المنطق يفرض عدم رهن المكاتب التنفيذية بقرارات رئاسية وحكومية لأن تشكيلها منوط بهيئات منتخبة مباشرة من قبل سكان المقاطعات وتتمتع المجالس المحلية بهوية تمثيلية شبيهة بتلك التي يتمتع بها مجلس النواب . ويظهر أن الهموم والمخاوف التي رسَّبها السلوك البيروقراطي المركزي التعسفي واحتكار الرأس للتصرف الكامل في المال العام أدى إلى هذه النظرة القاصرة للمعالجة الفيدرالية ، إذ ليست هناك أية ضمانات تمنع البيروقراطية المركزية من العبث بالتشريع والقضاء . وعليه لابد من إجراء تعديلات دستورية على دستور الدولة وإحكام صياغته بحيث يتعذر على المركز كتم أنفاس اللامركزية في المقاطعات أو المخاليف .

٢- أشارت الوثيقة إلى الموارد المحلية والموارد السيادية وحددت الأخيرة بالتفصيل دون أن يواكب ذلك أي تحديد للموارد المحلية التي وضعت تحت تصرف المقاطعة . والسؤال هو : ما الموارد التي سوف تعتمد عليها المقاطعة ؟ لأن الموارد المعروفة تكاد تقع كلها ضمن الموارد السيادية .

والذي نعتقده أن المقاطعة أولى بالإستفادة من كل الموارد المتاحة داخل حدودها لأن مجلسها المنتخب منوط به مسؤولية إدارة شؤونها .

وعليه لابد من تحديد الموارد المحلية التي تكون بكاملها شأناً مخلافياً وتلك التي يقضي الواقع والإنتماء بأن تكون مشتركة بين المخلاف والمركز ، ونعني بها الموارد السيادية الواقعة ضمن حدود المخلاف . هذا بافتراض أن المركز يقوم بمهام سيادية ( كالشؤون الخارجية والدفاع والتشبريع والقضاء العالي والتجارة الدولية والتجارة بين المخاليف والخدمات البريدية والنقلية والتعليم العالي والبحوث ومعالجة آثار الكوارث ) ، كما يقوم برعاية المخاليف الفقيرة المتخلفة والنهوض بها . وبما أن كل المخاليف ، باستثناء العاصمة السياسية والعاصمة الإقتصادية ، فقيرة ومتخلفة على العموم فإنها تحتاج إلى إنشاء البنيات التحتية لها من الصفر . ولذلك فهي في أمس الحاجة إلى مواردها الذاتية . من هنا يجب التفكير في تحديد نسبة مئوية من كل مورد سيادي يتصرف فيها المجلس المنتخب للمخلاف ، وقد تتراوح هذه النسبة بين ٥٠-٧٥٪ من المورد السيادي مع وضع خطة للتناقص التدريجي يتواكب مع درجة الإنجاز في البنية التحتية وتشمل خلق فرص العمل لسكان المخلاف .

٣- يتعين رسم الخطوط العامة لإدارة شؤون المخلاف لإظهار حجم المسؤولية المنوطة بمجلسه المنتخب ومكتبه التنفيذي .

- التربية والتعليم وتشمل توفيرها على الوجه المطلوب في المدارس والمعاهد المهنية ، الحرفية والتقنية . كما تشمل تأهيل وتدريب المعلمين والمعلمات والكوادر الفنية المساعدة في مجالات عديدة متصلة بالتربية والتعليم كالإدارة المدرسية والتفتيش التربوي وتدريب فنيي المختبرات

والورش المدرسية وإدارة التجهزيات المدرسية وتكون مسؤولة عن توفير وصيانة التجهيزات اللازمة ( مطابع الكتب الدراسية والأدوات القرطاسية والملاعب والمسابح والصالات الرياضية وأثاث المدارس ، الخ ) .

- الصحة العامة وتشمل توفير المستشفيات والعيادات لعلاج المرضى وكذا المهام المتعلقة بتوفير البيئة الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب والتحصين ضد الأمراض الوبائية ومكافحة الأوبئة والكشف عن صلاحية السلع الواردة وجودتها ومطابقتها لمواصفات قياسية والنظافة العامة ونشر العادات الصحية وتدريب الكادر الصحي المساعد.
- المالية والموارد المالية : تنميتها وحسن التصرف فيها والبحث عن موارد إضافية وسنّ الضرائب المحلية المعقولة .
- الشؤون البلدية ومنها ما تعلق بالصحة العامة والبيئة الصحية والحدائق العامة وتعبيد الطرقات الداخلية وصيانتها وإنارتها وتوفير المياه والكهرباء والمجاري والمحافظة عليها وصيانتها وترشيد استخدامها والإشراف على معالجة مخرجات المجاري والتخلص من النفايات بعد جمعها وحفظ السجلات المتعلقة بالمواليد والوفيات والعقارات وحفظ الخرائط التفصيلية للمخلاف ، وتوفير الأسواق العامة وصيانتها ومراقبة الأسعار ومكافحة الحرائق والكوارث والإهتمام بشروط الأمن والسلامة وتوريد مختلف أنواع الرسوم وضرائب البلدية التي يتم تحصيلها إلى إدارة المالية ، كما تكون مسؤولة عن الخدمات البريدية والهاتفية والبرقية والمرافق العامة .
- الأمن والمباحث الجنائية والمرور والسجون ومكافحة الجرائم والشغب .
- القضاء : إقامة المحاكم المختلفة لتوفير العدالة للجميع .

- الشؤون الإجتماعية : تهتم بتوفير السكن الصالح لذوي الدخل المحدود بإيجار مناسب وبصرف المعاشات والإعانات للأسر الفقيرة ورعاية العجزة والمسنين ومعالجة الإنحرافات وتوفير المعاهد الإصلاحية لتقويم المنحرفين .
- الصناعة والتعدين : الإهتمام بها والتخطيط المسبق لها واختيار ما يتفق وإمكانات المخلاف منها مع التشديد على شروط وجدوى قيامها .
- التجارة الداخلية والتنسيق في مجال تنشيط التجارة بين المخاليف ومع العالم .
- الزراعة والثروة الحيوانية : تشجيع زراعة المحاصيل الغذائية والنقدية والإهتمام بالبستنة والمراعي وتشجيع الزراعة المختلطة المنطوية على الإهتمام بالثروة الحيوانية وتصريف منتجاتها .
- الإهتمام بالسياحة والآثار .

هذه هي أهم المجالات التي تقع تحت مسؤولية المجالس المنتخبة والمكاتب التنفيذية التي يجب أن تكون مسؤولة أمام المجالس المنتخبة التي تتبعها . ويجب أن تعمل على الإلتزام بتحقيق الوضع المتوازن من خلال النشاطات المتكاملة داخل المخلاف وبين المخاليف المختلفة . ويلعب المركز دوراً رئيسياً في الترشيد في هذا المجال . ويجب التركيز على توفير الكوادر الفنية التي تدير هذه المجالات وأن تكون ثابتة ، أي تخضع للتعيين وشروطه ، وذلك لتحقيق خدمات مستقرة لا تتأثر بتبدُّل المسؤولين المنتخبين .

كما يجب الإهتمام بالتطور في اتجاهين : رأسي و أفقي .

## قصة الجند وعلماء الدولة :

بات واضحاً أن الحوار يسير في اتجاه تغليب المشروع الحضاري لترسيخ أركان الدولة الحديثة، ففي ذلك الضمانة الأكيدة لحماية المصالح العامة وإخراج اليمن من دوامة الصراع على السلطة وهو في جوهره صراع توسعي/إنقسامي .

كما أن المشروع يتمتع بسمات وطنية بينة . وما من أحد مستعد أن يظهر علناً على أنه ضد قيام الدولة الوطنية الحديثة أو ضد إخراج اليمن من أتون الصراع . والحقيقة ، كما ذكرنا سابقاً ، أن الإتجاه الذي فرض نفسه في سير الحوار لم يكن في مصلحة أي من أحزاب الإئتلاف. وللذلك لابد من الاحتيال بحيلة تفضي الى تعطيل عمل لجنة الحوار ومنع وصولها الى إقرار وثيقة تتعارض بنودها مع مصالح الحكام . فظهرت قصة الجند إذ توافد علماء الدولة إليها ووجهوا نداءاً الى الرئيس ونائبه للقاء في جامع الجند والتصالح في حضور العلماء في ١٩٩٤/١/٨م . أرسل الشيخ سنان بولحوم والشيخ مجاهد أبو شوارب ومحمد احمد سلمان ( عضو لجنة مركزية في الحزب الاشتراكي ) الى عدن لمقابلة علي سالم البيض . ويظهر أنهم أرسلوا لإقناع البيض بحضور لقاء الجند ولكنه رفض وتمسك ببقاء لجنة الحوار حتى تنجز مهمتها . ونزل الرئيس علي عبدالله صالح الى الجند في ١٩٩٤/١/٩م . ولما فشلت الخطة القى الرئيس خطاباً عاماً هاجم فيه الحزب الإشتراكي . ويبدو أنه لم يكن جاداً في حل الإشكال حلاً مقنعاً من وجهة نظر قيادة الحزب الاشتراكي على الأقل ، ذلك لأنه في يوم الجمعة بتاريخ ١٩٩٤/١/٧م اغتيل الشيخ عبدالكريم الجهمي ( من البيضاء ) في صنعاء قبيل صلاة الجمعة وهو خارج من منزله . والشيخ عبدالكريم عضو قيادي في

الحزب الاشتراكي . وبعد ذلك بأيام حشد الحزب الاشتراكي حوالي ٥٠٠ من العلماء في مؤتمر في عدن رداً على حركة الجند .

## التوقيع على الوثيقة : ظهور مشكلات إجرائية ثم مشكلة الضمانات

في ١٨ يناير وقع أعضاء لجنة الحوار بالحروف الأولى على وثيقة العهد والإتفاق ولكن الأمر المهم هو توقيع زعماء الإئتلاف ( الرئيس ونائبه والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ) والأهم من ذلك هو استعدادهم لتنفيذ بنودها . فظهر الإشكال حول مكان وميقات التوقيع ومن يحضره ومن لا يحضره .

المؤتمر الشعبي والإصلاح أصرا على توقيعها في صنعاء بحضور يمنيين فقط . وحتى التكتل الوطني المعارض كان يرى توقيعها في أي مكان داخل اليمن لأنها شأن يمني . لكن الحزب الإشتراكي أصر على التوقيع في الخارج بحضور شهود من خارج اليمن ليضمن عدم الإلتفاف على الوثيقة .

وفي نهاية المطاف اتفق على التوقيع في عاصمة الأردن ( عمّان ) بحضور الملك حسين وشخصيات أردنية ويمنية . وكان الإصلاح قد هدد بأنه سوف ينسحب من لقاء التوقيع إذا تبين له حضور آخرين دون اتفاق مسبق معه ثم ظهرت مسألة الضمانات ، ضمانات التنفيذ ، وتقدمت أحزاب التكتل الوطني المعارض والمشاركة في لجنة الحوار بعدة اقتراحات لوضع الضمانات المطلوبة لتنفيذ الاتفاق وتشكلت لجنة من عمر الجاوي واحمد جابر عفيف والدكتور محمد عبدالملك المتوكل لوضع صيغة نهائية لمقترح الضمانات فجاءت كالآتي :

( أ ) إعلان بيان التوقيع الذي يحتوي على تعهد من رؤساء الأحزاب الموقعة وأمنائها العامين بأن يلزموا ممثليهم في الهيئات التشريعية والتنفيذية والشعبية والجماهيرية بتنفيذ ما جاء في الوثيقة ، كلاً في مجاله .

(ب) أن يعلن بعد التوقيع مباشرة التزام كل هيئة من الهيئات الدستورية بتنفيذ ما جاء في وثيقة العهد والإتفاق كل في اختصاصها .

(جـ) أن يوقع عن كل حزب الرجل الأول فيه سواء كان رئيساً أو أميناً عاماً ، وأي حزب أو تنظيم سياسي لا يحضر رجله الأول يكون معنى ذلك عدم الجدية ويجب اتخاذ موقف بشأنه .

ولعل هذا المقترح تبلور نتيجة ظهور مخاوف جادة من احتمال الالتفاف على الوثيقة ، بل إبطالها، بالتصويت عليها في مجلس النواب ورفضها بحجة أنها تمثل تجاهل صريح للهيئة التشريعية في البلاد والتي هي معنية في الأساس بتقرير هوية النظام وسماته وكل ما تعلق بالدستور . وعلى كل حال ، فقد عبّر مجلس النواب عن تأييده الضمني للوثيقة في أواخر مارس ١٩٩٤م .

والمعلوم أن الوثيقة انطوت على اختراقات دستورية كثيرة وظهرت الحاجة الى ادخال تعديلات دستورية كثيرة لإحتواء نصوص الوثيقة ضمن الإطار الدستوري . ولكن قصور الدستور البيّن كان من القضايا المثارة منذ المصادقة عليه من قبل الهيئتين التشريعيتين في الشطرين سابقاً . كما أن المسودة التي قدمت للهيئة التشريعية في الجنوب كان جزء من المادة (١٣٤) مشطوباً وهو الجزء الذي يخول إلغاء القرارات والقوانين المتعارضة مع الشريعة الإسلامية ونصوص الدستور وحقوق وحريات المواطنين بينما ظهرت نفس المادة كاملة في المسودة التي عرضت على الهيئة التشريعية في الشمال .

وفي أواخر يناير ١٩٩٤م طالب ممثلوا المؤتمر الشعبي العام بضمانات تتعلق بخطوات ما بعد التوقيع واعتبرت في مجموعها شرط أساسي وقد بيّنها الدكتور عبدالكريم الإيرياني بقوله : " إذا لم تلتئم هيئات الدولة بعد التوقيع مباشرة في صنعاء ، ويؤدي النائب القسم ويبدأ ممارسة مهامه فلا توقيع .

وهذا هو قرار اللجنة العامة ( أعلى هيئة في المؤتمر الشعبي العام ) وربما كان ذلك هو موقف اللجنة الدائمة . ولا يمكن لمجلس الرئاسة أن يجتمع بحضور النائب إلا بعد أن يكون قد أدى اليمين الدستورية ، مالم يكن ذلك متوفراً فلا توقيع ، لا توقيع ، لاتوقيع " .(٤٢)

كما أن المؤتمر الشعبي وضع شروطه بعد التوقيع بالأحرف الأولى على الوثيقة كالآتي :

( أ ) رفض توقيع الوثيقة قبل عودة نائب الرئيس ( علي سالم البيض ) وقيادة الإشتراكي إلى صنعاء.

(ب) رفض توقيع الوثيقة خارج الأراضي اليمنية .

(جـ) رفض التوقيع قبل تعهد قيادة الإشتراكي بالاستقرار في صنعاء .

وفي ١٩٩٤/٢/١٧م طالب التجمع اليمني للإصلاح لجنة الحوار بضرورة إضافة ضمانات أخرى وردت كالآتي :

( أ ) يجب أن يكون التوقيع النهائي على الوثيقة منهياً للأزمة .

(ب) التئام الهيئات الدستورية فوراً بعد التوقيع .

(جـ) إعتبار أي شروط جديدة خارجة عن إطار الوثيقة التفافاً على تنفيذها وسبباً لإستمرار الأزمة .

( د ) التأكيد على الوقوف ضد كل عمل من أي طرف كان يستهدف تعطيل أو إعاقة المؤسسات الدستورية عن أداء مهامها واعتبار ذلك خروجاً على الشرعية الدستورية وتمرداً على الإرادة الشعبية والإجماع الوطني .

الملاحظ أن المؤتمر الشعبي العام وحليفه الطبيعي التجمع اليمني للإصلاح يقرّان ضمناً بأن الأزمة جرح مفتوح بدليل استخدامهم لكلمة " إلتئام " والتشديد على التئام الهيئات الدستورية . والجرح السياسي المفتوح والناتج

عن تصدع الثقة بسبب تعاطي بعض مظاهر الصراع التوسعي/الإنقسامي لايمكن أن يلتئم بمجرد التوقيع ، بل إن التئامه يقتضي بناء الثقة وتصحيح المسار وحل المشكلات التي يعاني منها النظام والشعب على حد سواء . وهذه أمور تستغرق وقتاً طويلاً وتحتاج الى كثير من الجهود الوطنية المخلصة . وقد علمتنا التجارب أن الأحزاب التي ينحصر همها في إحكام قبضتها على السلطة بأي ثمن ليس من المتوقع أن تبذل أي جهود وطنية مخلصة . لذلك فالمطالبة بالإلتئام الفوري للهيئات الدستورية هو في حد ذاته الف باء الإلتفاف على تنفيذ الوثيقة لأنه بعد الإلتئام سيكون الحزب الإشتراكي مشلول الفاعلية لأن شريكيه سوف يحاصرانه ويغلبانه بالأغلبية العددية . وتدل كثير من المؤشرات أن الهدف الأساسي للمؤتمر والإصلاح كان بالفعل إعادة الإشتراكي الى حظيرة الإئتلاف ، وبعد ذلك سوف يشلّون حركته " ديمقراطياً " بالأغلبية العددية .

وواضح أن إيكال مهمة التنفيذ للوثيقة الى الهيئات الدستورية سوف ينتهي الى عدم تنفيذها لأن هذه الهيئات بطبيعة تكوينها قد جاءت الوثيقة لهدم ممارساتها ومظاهرها والقوى المتحكمة فيها . ومن الخبل أن يتوقع المرء أنهم سوف يقبلون بتنفيذها لأن هذا يعني انتحارهم على مستوى السلطة .

أما الحزب الإشتراكي فقد رد على محاولات التئام الهيئات الدستورية بالمطالبة بالتنفيذ أولاً لبعض بنود الوثيقة قبل تحقيق الإلتئام وأهمها :

( أ ) تقديم المتهمين في أعمال الإغتيالات ومحاولات الإغتيال والإرهاب السياسي للمحاكمة وإلقاء القبض على الفارين منهم .

(ب) إخلاء المدن من القوات والتوجه المخلص نحو اجراءات أمنية لتوفير الأمن الحقيقي للمواطنين .

(جـ) سحب القوات المسلحة والحشود من مناطق الأطراف وحدود التشطير السابقة .

ويرى الحزب الاشتراكي أن المؤتمر والإصلاح هما المسؤولان عن هذه الأمور وفي وسعهما حلها لو أرادا .

ومن بين ضمانات التنفيذ الإتفاق على مايلي :

( أ ) إحالة كل خلاف حول تفسير نصوص الوثيقة الى لجنة الحوار للقوى السياسية باعتبارها المرجع الوحيد لتفسير نصوص الوثيقة .

(ب) اخضاع الإعلام الرسمي للجنة تشكلها لجنة الحوار وتقوم بالإشراف عليها وذلك لمنع استخدام أجهزة الإعلام من قبل أي من طرفي النزاع بطريقة تعرقل تنفيذ الوثيقة .

وفي ١٩٩٤/٢/٨م بحثت لجنة الحوار مقترحاً بإضافة نص الى الوثيقة يؤكد " عدم إسقاط أو حذف أو تعديل أي نص فيها داخل البرلمان " وإنما " بحث تعديل الدستور والقوانين في إطار الوثيقة " لأن البرلمان ذاته مسجون في جوف السلطة التنفيذية .

وفي ١٩٩٤/٣/٢٩م أعلن مجلس النواب تاييده الضمني للوثيقة وطالب الحكومة بتنفيذها واعتبارها جزءاً من برنامجها ودعا إلى التئام مؤسسات الدولة . والجدير بالذكر أن بعض النواب اعترضوا على الأسلوب الذي اتبعه رئيس مجلس النواب ( الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ) في تمرير الوثيقة وإعلان تأييد مجلس النواب للوثيقة لأنه لم يسمح بنقاش حول الموضوع ، واكتفى بالتشاور مع رؤساء الكتل البرلمانية التابعة للإئتلاف حيث قرروا إجازة الوثيقة دون الخوض في مناقشتها . فما حدث كان تحصيل حاصل

لابتلاع اكثر من ٨٦٪ من عضوية مجلس النواب في جوف السلطة التنفيذية ولم يعد في المجلس أي ثقل محترم ومعقول للمعارضة في المجلس . إضافة الى هذا فكل الهيئات الدستورية والنظام بكامله قائم على خراب دستوري كبير ناتج عن عيوب كثيرة موجودة في أسس الدستور ونصوصه وصياغته التوفيقية .

ويتعين الإشارة الى أن الوثيقة سميت " وثيقة العهد والإتفاق – أسس أولية لبناء الدولة الحديثة لليمن " وما حوته من أسس ومبادىء وبنود تنظيمية وإجرائية كثيرة تمثل في واقع الأمر إدانة صريحة للنظام وتشير الى افتقاره لكثير من الأسس والمباديء والتنظيم الأولي كما تشير الى خلل خطير في ثنايا النظام أوجب النص على اتخاذ إجراءات صارمة وقاطعة لتصحيح النظام . كل هذه المثالب نشأت عن التركيبة المتناقضة للإئتلاف وعن طبيعة تكوين ومسار كل من شركاء الإئتلاف . فالوثيقة جاءت منتقدة ومصححة لأوضاع فوضوية وتوجهات فئوية منسوبة لشركاء الإئتلاف . ولذلك لم يكن من الحكمة تكليف الحكومة الإئتلافية بتنفيذ الوثيقة لأن الإئتلاف هو السبب الأصلي لإثارة الأزمة من مكامنها وإفراز مظاهرها الحالية . وبناءاً عليه تقدم التكتل الوطني المعارض باقتراح آلية جديدة لتنفيذ الوثيقة تقع خارج الإطار الذي نشأت فيه المظاهر الحالية للأزمة . فقد ارتكز المقترح على تشكيل حكومة وطنية من ذوي الخبرة والكفاءة والمشهود لهم بالنزاهة والحس الوطني وأن التكتل لا يمانع من اشتراك بعض الأفراد المنتمين الى الإئتلاف الثلاثي إذا كانوا يتمتعون بالشروط اللازمة . ولكن شركاء الإئتلاف وقفوا جميعاً ضد هذا المقترح الذي يسلخهم من السلطة . حتى الحزب الإشتراكي لم يكن مستعداً لقبول المقترح ولكنه لا يمانع من استبداله بمقترح آخر

ينطوي على توسيع المشاركة في الحكومة لتشمل أطرافاً وطنية أخرى بحيث تكون الحكومة وطنية وليست محصورة في الإئتلاف لكن رأي الإشتراكي يجعل الإئتلاف ممثلاً للأغلبية ولذلك يفتقر الى الجدوى المطلوبة.

**محور المؤتمر / الإصلاح : المواقف المحكومة بالتكامل والتنسيق كانت مواقف جهوية شمالية :**

لم يكن خافياً على أحد أن المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح يؤلفان فريقاً جهوياً (شمالياً ) متكاملاً دون أن يبدو عليهما أي حرج من هذا المنهج الإنقسامي لأن هويته جهوية ، كما أنه في نفس الوقت توسعي المسعى لأنه يهدف الى تمدد التسلط الشمالي على ساحة الجنوب . وليس في ذلك أدنى حرص على الوحدة والمفاهيم الوطنية . ظهر هذا الإتجاه الجهوي في الورقتين المقدمتين منهما حول برنامج العمل التنفيذي للجنة حوار القوى السياسية مع وجود بعض التباين النسبي المحسوب حيث يبدي المؤتمر بعض المرونة ويتميز الإصلاح بالتشدد .

فمما ورد في ورقة المؤتمر ، المحور الثالث لأسس ومباديء عمل اللجنة وتضمّن عشر نقاط جوهرية تناولت : مصدر شرعية اللجنة والمرجعية الشرعية لمهامها واختصاصاتها ومسئولياتها والجهات التي تكون المسئولة أمامها والقواعد المنظمة لعملها وضوابط تفسير الوثيقة والكيفية التي تتابع بها عملها في الإشراف على تنفيذ الوثيقة والضمانات الواجبة عليها والشروط الواجب توفرها في اصداراتها . كما شدد المحور على ضرورة تحديد مشروعية عمل اللجنة وقانونية صلاحياتها بقرار يتم استصداره من الحكومة .

هذا الطرح هو بمثابة طعن في مشروعية اللجنة خلال الفترة السابقة وبالتالي طعن في مشروعية ما صدر عنها ويشمل الوثيقة والقرارات

والتوصيات . ولاشك أن هذا يعتبر خطوة خطيرة استهدفت نسف لجنة الحوار ووثيقة العهد والاتفاق ووضعهما معاً في قبضة الحكومة وتحت رحمتها .

وفي ورقة الإصلاح طرح مماثل لما ورد في ورقة المؤتمر مع إضافة اقتراح بأن يطلق على أعمال لجنة الحوار " اجتماع متابعة القوى السياسية لتنفيذ وثيقة العهد والإتفاق " . وهناك فرق واضح بين لفظي "لجنة " و " اجتماع " . فالأول يدل على وجود " هيئة " أو " جهة معتبرة ذات هدف محدد وصلاحيات مستقلة ضمن إطار الهدف " أما الثاني فيدل على ذاته أي اجتماع يسهل فضه والغاؤه وعدم الإعتراف له بأي صيغة هيكلية . لذلك فالاقتراح يصب في اتجاه تهميش لجنة الحوار والغائها وإعادة جميع القضايا الى الهيئات التي يتمتع فيها هذا المحور الجهوي بأغلبية مريحة في مواجهة الاشتراكي وتركيعه بأسلوب "ديمقراطي شمالي " سواء في مجلس الرئاسة أو الحكومة أو مجلس النواب . ولا يكترثون بما تبقى من الكتلة المستقلة الطافية لأنهم يجيدون شراء الذمم . ومن تعذر شراء ذمته عز مقامه في دنياهم.

ويلاحظ أن الورقتين ركزتا على جوانب الضوابط التي تحكم عمل اللجنة سواء على الصعيد الداخلي بين أعضائها أو على الصعيد الخارجي في علاقتها مع الهيئات الرسمية .حتى طريقة اتخاذ القرار إقترح الإصلاح أسلوب التوافق وليس التصويت وبهذا تصبح القرارات أسيرة للمزاجية الفئوية ، كما حددت ورقة الإصلاح صنعاء كمقر للإجتماعات وهو أمر يعكس المغالاة في تعاطي النزعة المركزية النابعة عن نزعة تملك جهوية بينة . على أن كل ما ورد في الورقتين من ضوابط وجوانب تنظيمية ومباديء وأسس كان ينبغي

طرحها وتسويتها لحظة تكوين اللجنة وليس بعد إنتهائها من انجاز وثيقة العهد والإتفاق .

فالوثيقة تنطوي على مشروع وطني جديد لا تقيده الهيئات التي كان تعثرها وفوضويتها أهم الأسباب التي أوجبت إنشاء لجنة الحوار للقوى السياسية وصياغة الوثيقة . فلا يعقل إيكال علاج العلة الى مواطن العلة ذاتها إذ لو كانت مقتدرة على ذلك ما ظهرت العلة أصلاً . لذلك كان مقترح تشكيل حكومة وطنية مؤقتة لإصلاح الوضع مقترحاً جاداً . فالذين أفسدوا الحياة السياسية من خلال إفساد الهيئات الدستورية وتعطيل فعاليتها لايمكن أن يأتي الحل الناجع على أيديهم .

كان من الممكن إنجاز أهداف وطنية كبيرة في زمن قياسي لو قبل مقترح تشكيل حكومة وطنية مؤقتة ، كآلية تنفيذ للوثيقة ، ودعمت بإخلاص في مجال التحكم في أدوات السلطة .

**بعض المواقف الجهوية الدالة على التهميش والإستفزاز والتشويه المقصود :**

١- في نوفمبر ١٩٩٣م اعترضت الشرطة العسكرية موكب العطاس في نقيل يسلح واستمروا في مطاردته حتى وسط صنعاء رغم اشعار صنعاء مسبقاً بقدومه لعقد اجتماع مجلس الوزراء ومروره على أكثر من عشر نقاط .

٢- في ١٩٩٤/١/٧م اغتيل الشيخ عبدالكريم الجهمي حوالي الساعة احدى عشرة أمام منزله يوم الجمعة في صنعاء . وفي أوائل ابريل ١٩٩٤م اغتيل احمد خالد سيف في تعز . وكلاهما عضوان قياديان في الحزب الإشتراكي . كما اغتيل في وقت مبكر ابن شقيقة البيض ( كمال ) من قبل عصابة كان هدفها اغتيال عدنان البيض ( ابنه الأكبر ) .

٣- في ١٩٩٤/٢/٣م اعترضت الشرطة العسكرية سيارة حراسة تابعة لرئيس الكتلة البرلمانية للحزب الإشتراكي ( أنيس يحيى ) وفتشوها وكسروا حقيبته . ولما تأكدوا أن أنيس يحيى ليس في السيارة سمحوا لهم بالدخول بعد مكالمة هاتفية . حدث هذا في نقيل يسلح .

وفي نفس الليلة اعترضت الشرطة العسكرية في نقيل يسلح موكب الشيخ محمد علي بولحوم (الرأس المدبر لمهرجان مجلس بكيل الموحد في آنس ) ورفضوا دخوله حتى بعد إبراز التصاريح وعاد ليقضي ليلته في قرية على بعد ٦٠ كلم جنوب صنعاء . وبما أن الشيخ محمد علي بولحوم هو من ضمن مشايخ بكيل الذين يدورون في فلك الرئيس علي عبدالله صالح فلا تعدو مضايقته خلق المبررات لما فعلوه مع أنيس يحيى ليوهموا الآخرين بأن الحادثتين لا تخرجان عن إطار الإجراء الأمني العام للتحوط .

٤- في أوائل فبراير حرّفت أجهزة الإعلام الرسمية في صنعاء بيان الإتحاد الأوروبي بمناسبة توقيع وثيقة العهد والإتفاق في ١٩٩٤/١/١٨م من قبل ممثلي الأحزاب السياسية في لجنة الحوار . وظهر التحريف على شكل إضافة السطور التالية الى البيان :

" وأشارت رئاسة المجموعة الأوروبية باستعداد الأخ الرئيس علي عبدالله صالح لتوقيع الإتفاقية في الوقت المقترح في العاصمة الأردنية ، عَمّان ، ولكنها أكدت في المقابل أهمية إقناع الأخ علي سالم البيض بعدم المطالبة بشروط إضافية الى وثيقة الإتفاق " . واحتجت السفارة الألمانية رسمياً ، بوصفها ممثلة لرئاسة الإتحاد الأوروبي في اليمن ، على التحريف وإضافة فقرات لم ترد في البيان السياسي الأوروبي وتود السفارة من الجهات المعنية نشر البيان الأصلي .

وفي وقت لاحق في آخر مارس ١٩٩٤م أذيع من صنعاء خبر مفاده أن وزير الخارجية ، محمد سالم باسندوه ، أكد في مكالمة هاتفية مع الأمين العام للجامعة العربية ( عصمت عبدالمجيد ) أن الحزب الإشتراكي اعترض من خلال ممثليه في لجنة المتابعة المنبثقة عن لجنة الحوار على توقيع " وثيقة العهد والاتفاق حول أسس بناء الدولة اليمنية الحديثة "

في مقر الجامعة العربية في القاهرة بدلاً من عمان . والمعروف أن التوقيع خارج اليمن في بلد عربي شقيق كان هو مطلب الحزب الاشتراكي وكان المؤتمر والإصلاح معترضين على ذلك .

٥- في أوائل يناير ١٩٩٤م صدر بيان من مجلس الرئاسة ( ضم الأعضاء الشماليين الثلاثة فقط ) حمّل فيه الحكومة مسؤولية تدهور الحال في البلاد . وقد رد عليه العضوان الجنوبيان ( البيض وسالم صالح ) بلهجة عنيفة واتهما الأعضاء الثلاثة بالسعي الى الإنفصال . كما ظهرت في مارس ١٩٩٤م تصريحات موجعة للعطاس ، قال في احدها أن الرئيس علي عبدالله صالح يتبع مبدأ " فرق تحكم " وفي تصريح آخر قال " إن هناك رموزاً سياسية يجب أن تزاح وأفعالاً يجب أن تتوقف حتى تتمكن الحكومة اليمنية من تنفيذ ما يواجهها من مهام " .

٦- في ١٩٩٤/٢/٨م قال مسؤول في المؤتمر الشعبي العام " لا أحد يستطيع أن يطالبنا بأن نمارس دور الشرطي في خدمته لأن التنفيذ قضية تضامنية ولا تخص طرفاً دون آخر " .

لقد رأينا كيف استطاع المؤتمر أن يهزم كل محاولة للحكومة الإنتقالية لأداء وظائفها الأساسية ومهامها الإنتقالية وأحبط كل محاولة للتضامن في إدارة الحكومة لشؤونها . وفي ظل التحالف الطبيعي بين المؤتمر والإصلاح

سيكون الوضع أصعب مما كان عليه في الفترة الإنتقالية ولـن يسـمحا بظهـور الفعل التضامني للحكومة .

٧- في ١٩٩٤/٢/٨م هدد كبار العسكريين الشـماليين بـأنهم علـى استعداد للجوء إلى القوة للحفاظ على الوحدة إذا فشلت المساعي السـلمية وأنهـم يرفضون العودة إلى المواقع الشطرية السابقة لأن ذلك يعتبرونـه انفصـالاً . كما نقل في وقت لاحق عن الشيخ مجاهد أبو شوارب قوله أنه لـن يتوانـى عن استخدام القوة العسكرية إذا لـم تفلـح الوسـاطات لحـل الأزمـة بطـرق سلمية وقال " إن الشعب يريد الوحدة ونحن على استعداد للجوء الى القوة العسكرية للحفاظ على هذه الوحدة إذا كان لابد من ذلك " .

٨- في أوائل فبراير ١٩٩٤م اعترضت طائرات حربيـة شـمالية طـائرة مدنيـة محملة أجهزة عسكرية من لندن عبر أثينا إلى عدن واجبروها على الهبـوط في مطار الحديدة رغم اشعارهم مسبقاً بالرحلة ووجهتها وما فيها من قبـل عدن . وصـادروا الشـحنة وحققـوا مـع طـاقم الطـائرة . فـي نفـس الوقـت وصلت الى ميناء الحديدة ثلاث حاويات محملة بنفس الأجهزة .

٩- في منتصف فبراير ١٩٩٤م أصـدر العطـاس قـراراً بتكليـف محمـد علـي احمد محافظاً لمحافظة أبين ، وبعد ذلك بساعات أصدر مجلس الرئاسـة ( شماليون فقط ) بياناً يلغي القـرار . وصـرح الدكتـور عبدالكريـم الإيريـاني بإدانة القرار واتهم العطاس بالخيانة العظمى ، ثم اعتذر فيما بعد لأن فقهـاء القانون افتوه بأن قرار العطاس صحيح لأنه تكليف وليس تعيين .

١٠- بعيد التوقيع على الوثيقة عقد اجتماع بين البيض وعلـي عبدالله صـالح برعايـة الملـك حسـين لتبديـد التوتـر بيـن الإثنيـن . وفيـه قـدّم الجـانب الإشتراكي مقترحاً من ثلاث نقاط :

( أ ) وقف الحملات الإعلامية المتبادلة بين المؤتمر الشعبي والحزب الإشتراكي في إطار الأزمة السياسية اعتباراً من يوم الخميس ٢٤/٢/١٩٩٤م .

(ب) تنشيط اللجنة العسكرية ( تشكلت في ديسمبر ١٩٩٣م من ضباط عسكريين شماليين وجنوبيين وخبراء عسكريين عمانيين وأردنيين والملحقين العسكريين الأمريكي والفرنسي ) للعمل على وقف التداعيات العسكرية والأمنية " وتطبيع مجمل الأوضاع وتحديد مكان وزمان وكيفية التئام الهيئات الرسمية للدولة على أن يصحب ذلك تنفيذ وثيقة العهد والإتفاق في الجانب الأمني " .

(جـ) عقد اجتماع للجنة الحوار للقوى السياسية التي وضعت وثيقة العهد والإتفاق ووقعت عليها بالأحرف الأولى لكي تواصل عملها في متابعة عملية تنفيذها ، بعد انجاز التوقيع الرسمي في عمان . ولقد أثارت الفقرة الثانية غضب الرئيس اليمني وقال : " لو كانوا في قصر الرئاسة ، فلن أقبض عليهم " وخرج من الإجتماع .

١١- بعد التوقيع الرسمي على الوثيقة في عمان بساعات انتشرت ألوية العمالقة في محافظة أبين من المطلع غرباً على الساحل الى العرقوب شرقاً ومن منتصف عقبة ثره في العواذل شمالاً حتى الساحل جنوباً. واشتبكت مع بعض الوحدات العسكرية الجنوبية في مودية وزنجبار ولودر واشتركت مليشيات الإصلاح الى جانب العمالقة ، وأغلبهم إن لم يكونوا كلهم من الجنوبيين ومن نفس المنطقة . ويبدو أن اشتراكهم كان لهدف تصفية حسابات مع الحزب الإشتراكي متعلقة بأحداث يناير

١٩٨٦م وأحداث يونيه ١٩٧٨م وعهد سالمين ربيع ( تصفيات قام بها جهاز أمن الثورة آنذاك ) .

والجدير بالذكر أن ألوية العمالقة تمركزت في أبين في بداية الوحدة بموجب اتفاق بين قيادتي الشطرين يقضي بتمركز ألوية جنوبية في الشمال ويقابلها تمركز ألوية شمالية في الجنوب .

واتضح فيما بعد أن " لواء العمالقة " لم يكن لواءاً واحداً وإنما ٤-٥ ألوية . وهذا أول اشتباك خطير بين ألوية شمالية مدعومة بمليشيات الإصلاح وأخرى جنوبية .

كما اتضح أن تمركز ألوية العمالقة في أبين كان تمركزاً استراتيجياً حيث بنوا تحصينات عديدة واستطاعوا أن يقطعوا التواصل البري بين عدن والمحافظات الشرقية ( شبوه ، حضرموت ، المهرة ) .

١٢- في أوائل فبراير ١٩٩٤م احتجز قائد معسكر باصهيب الجنوبي المتمركز في ذمار شاحنة عسكرية كانت تحمل ٤٠ صاروخاً من نوع سام(٣) المضاد للطائرات مخفية تحت مفارش ومتوجهة الى بعض الألوية الشمالية المتمركزة في الجهة الشمالية الغربية من الحدود الشطرية السابقة .

١٣- أوقف جنود من لواء ملهم الجنوبي المتمركز في بيحان تسع شاحنات مرسيدس محملة بأسلحة مخفية تحت اكياس مواد غذائية ومرسلة لأحمد مساعد حسين ( جبواني ) ومدير الأمن أحمد علي محسن (مصعبي) وكلاهما جنوبيان أصلاً . وحدث اشتباك بين الجنود وأتباع أحمد مساعد وأحمد علي محسن عندما حاولوا استرجاع الأسلحة . كانت هذه الحادثة في ١٩٩٤/٣/٢١م .

١٤- في ١٩٩٤/٣/٢٨م اتهم بيان لوزارة الدفاع في عدن المؤسسة الإقتصادية العسكرية باستيراد أسلحة وذخائر كيماوية محرمة دولياً من عدد من بلدان شرق أوروبا وفتحت لها مكتباً في بولندا . وذكر أن القائم بالأعمال ( محمد شرف ) في بولندا رفض منح تأشيرات دخول لوفد من شركة الأسلحة والتجارة الخارجية البولندية لزيارة صنعاء للإتفاق على صفقة أسلحة بعشرات أو مئات الملايين من الدولارات .

فاتصل عبدالله الحضرمي ( مدير المؤسسة ) بوزير الخارجية باسندوه الذي طلب من محمد شرف منح التأشيرات ولكنه رفض التعليمات فتم ترتيب تأشيرات دخول لهم في مطار صنعاء .

وقال البيان أن المؤسسة هي مؤسسة تجارية مغلقة تخضع مباشرة للأسرة العسكرية الحاكمة في صنعاء وتسيطر على معظم النشاط التجاري ( التمويني) في الجمهورية دون علم الحكومة ومجلس النواب.

١٥- في العشرينات من فبراير ١٩٩٤م صدر قرار من رئيس الأركان العقيد ركن/ عبدالملك احمد السياني بإعفاء قائد اللواء الخامس مشاه خفيف (جنوبي) المتمركز في حرف سفيان ، العقيد عبدالله شليل ، عندما شعرت قيادة صنعاء العسكرية أنه يتعاطف مع القيادة الجنوبية ، وأمر السياني باستبداله بالعقيد صالح محمد طيمس ( جنوبي موال لصنعاء ) فانشق اللواء وذهب جزء منه مع طيمس وبقيت الأغلبية مع قائدهم شليل.

وفي ليلة ٢٦ فبراير ١٩٩٤م تحركت قوات اللواء الثاني عروبة وقوات الفرقة الأولى المدرعة بالإضافة الى ٤٠٠٠ من قبائل حاشد وقصفوا معسكر اللواء الخامس مشاه خفيف ودمروه . وقد ساند اللواء الخامس بعض الرجال

من قبائل بكيل وساعدوهم علـى الإنسـحاب الـى مواقع اللـواء ١٤ الجنوبـي المتمركز في أرحب ، ومنه اتجهوا عبر الصحراء الى حضرمـوت . كـل هـذه القوات هاجمت بضع مئات من جنود اللواء الخامس المجرد مـن كـل أنـواع الأسلحة الثقيلة رغم أنه من الألوية التي هربت في ينـاير ١٩٨٦م مـع الرئيـس السابق ، علي ناصر محمد . ويبدو أن تعاطفهم مع الجنـاح الإشـتراكي الـذي تقاتلوا معه في يناير ١٩٨٦م وشردهم دليل على أن المعاملة التـي لقيوهـا فـي الشمال كانت أفضع من ذلك .

ولعل الشماليين بهذه الضربـة القاصمـة أرادوا أن يوجهـوا تحذيـراً للألويـة الجنوبية الأخرى التي هربت مع علي ناصر محمد في عام ١٩٨٦م وهي ألوية قد جردت من أسلحتها الثقيلة عند وصولها الحدود الشمالية في ذلك العام .

١٦- في ١٩٩٤/٤/٢٧م ( اليوم الذي جرت فيه الإنتخابات العامة في العـام الماضي ) القى الرئيـس علي عبدالله صـالح خطاباً جماهيرياً شـنّ فيـه هجوماً عنيفاً على الحزب الإشتراكي وقيادته واعتبر هذا الخطاب إعـلان حرب على الجنوب إذ حدث اشتباك عنيف في عمران بين اللـواء الثـالث مدرع (جنوبـي) واللـواء الأول مـدرع ( شـمالي ) المدعـوم بقـوات مـن الحرس الجمهوري ومن الأمن المركزي كانت قد وصلـت الـى مشـارف عمران قبل أسبوع من الحادث بدعوى احتواء قلاقل قبليـة قـد تحـدث . واتضح فيما بعد أنها حشدت لتدمير اللواء الثالث مدرع ( جنوبي ) الذي نجح في تدمير اللواء الأول مدرع ( شمالي ) تدميراً كاملاً ، ولكن مابقي من اللواء الجنوبي دمر من قبـل القـوات التـي حاصرتـه قبـل أسـبوع مـن الصدام ، كما اشتركت أيضاً بعض قبائل حاشد بتجميع وتحريض حمـود

عاطف ، أحد قيادي الإصلاح . وقد اندلع القتال أثناء تواجد اللجنة العسكرية التي جاءت لنزع فتيل الصدام المتوقع .

١٧- توافدت قوات شمالية الى المواقع التي كانت الألوية الجنوبية قد تمركزت فيها مع قيام الوحدة ، وكانت القوات الشمالية المتربصة بباقي الألوية الجنوبية أضعاف القوة الجنوبية . وأصبح واضحاً للجميع أن قيادة صنعاء قد قررت تدمير الألوية الجنوبية التي تمركزت مع قيام الوحدة في الشمال . وقد اختيرت لها مواقع في العمق الشمالي يجعل من المستحيل إنسحابها .

هذا التوجه الذي اعتمدته قيادة صنعاء أعطى الدليل القاطع على قرار شنّ حرب شاملة ضد الجنوب بعد تدمير القوات الجنوبية في الشمال .
وظهرت مؤشرات على الواقع بأن الهدف القادم للقوات الشمالية هو تدمير لواء باصهيب لأنه أقوى لواء جنوبي بعد اللواء الثالث مدرع .

١٨- في ١٩٩٤/٤/٤م تم لقاء بين الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه البيض في صلالة ( بسلطنة عمان ) واستمرا في لقاء منفرد لحوالي ثلاث ساعات ، وبعد اللقاء بساعات اندلع القتال بين لواء باصهيب والقوات الشمالية المحيطة به ، وقد تم احتواؤه بعد محادثة هاتفية بين الرئيس والبيض ونداءآت من جهات مختلفة .

١٩- في أوائل مايو عادت القوات الشمالية لمحاصرة لواء باصهيب . وصرح البيض بأن آخر حادثة تدميرية للقوات الجنوبية المرابطة في الشمال يمكن للقيادة الجنوبية أن تتحملها من أجل الوحدة هي تدمير اللواء الثالث مدرع في عمران وأن أي محاولة أخرى تحدث سوف يردون عليها بقصف ينال من الرؤوس في صنعاء . ولكن الشماليين كانوا

قد عقدوا العزم على خيار الحرب فبدأوا الهجوم الشامل على لواء باصهيب ليلاً وانفلت الزمام وانتشر القتال على الحدود الشطرية وحيثما تقابلت القوات من الجانبين .

وكان البيض قد دعى المكتب السياسي الى اجتماع استثنائي بعد عودته من سلطنة عمان بساعات ( عاد في نفس الليلة ) أكد فيه " أن هناك عملاً عسكرياً مبيتاً ينوي الطرف الآخر شنّه لحسم الأزمة السياسية الراهنة " .

وعلى الرغم من نفي مصدر مقرب من المؤتمر الشعبي العام للأنباء التي ذكرت أن الرئيس علي عبدالله صالح قد أنهى اجتماعه مع البيض في صلالة بتهديده باللجوء إلى الحرب إلا أن الحرب وقعت فعلاً بعد شهر من تأكيد البيض لرفاقه القياديين بأن الحرب قادمة .

٢٠- في ١٩٩٤/٣/٢م أصدر الشيخ سنان بولحوم والشيخ مجاهد أبوشوارب بياناً أعلنا فيه انسحابهما من لجنة الحوار للقوى السياسية وقالا : " إن الأحداث تسير نحو الإنفصال الذي لايمكن أن يتم إلا بعد قتال مرير . بذلنا جهوداً متواصلة للوصول إلى الحد الأدنى للتفاهم مع من يجرّون البلاد الى الدمار والخراب ، فلم نجد مع الأسف والمرارة والحزن إلاّ الأكاذيب وصدمنا بصخور جامدة لاترى إلاّ مصالحها الذاتية ولا تؤمن بهذا الشعب الصابر " .

وقد وصف الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر هذا الموقف بأنه " حماقة " فردّ الشيخ سنان موضحاً أن الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر قد طلب إشراكه في البيان فقال له أنه ليس من الممكن ذلك لأنه من الإئتلاف والبيان ينتقد أحزاب الإئتلاف . وعندما سئل عن تحديد الجهة المتعنته وهل هو البيض قل : "لا، البيض أظهر مرونة واستعداداً للمصالحة وحل الأزمة " وأنه

يحمّل المسؤولية الكبرى الرئيس علي عبدالله صالح والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر.

والمعروف أن الشيخين ( سنان و مجاهد ) ينتميان الى شريحة الشركاء الأساسيين في الحكم : المشايخ الكبار الذين ارتبطوا بالحكم من خلال تحقيق مصالح كبيرة ( اقطاعيات عقارية ، سكنية وزراعية) ونفوذ كبير وهما ملزمان بدعمهم الجهوي لصنعاء في الشدائد . ونعتقد أنه في وسعهما ، لو أرادا ، اتخاذ موقف حازم تجاه شطط الحكام وستقف معهما قبائلهما : نهم و خارف ، وقبائل أخرى من بكيل ومذحج.

وحتى من حاشد نفسها يمكن أن تستجيب لهما في تشكيل جبهة عريضة قوية تعيد للحكام رشدهم وتؤكد لهم أنهم لا يملكون اليمن وأهل اليمن . ولكن يظهر أن الإرتباط المصلحي وشراكة النفوذ أقوى من المشاعر الوطنية . فالشيخ سنان لم يمانع في العودة الى اليمن عندما اتصل به الرئيس في الأيام الأولى من الحرب ، ربما لتأمين حياد بكيل .

## من هو الإنفصالي ؟

مما سبق يتضح الاتي :

١- المواقف التكاملية والتنسيقية بين المؤتمر والإصلاح ( شماليين ) ضد الحزب الإشتراكي (جنوبي ) كما حدث في طرح المشكلات الإجرائية حول توقيع الوثيقة ومشكلة الضمانات حول ما يترتب على التوقيع ومقترحات حول آلية التنفيذ وما انطوت عليه من تشكيك في شرعية لجنة الحوار للقوى السياسية ومحاولات لتهميشها وإخراجها من اللعبة تمهيداً لرهن مصير الوثيقة بالإئتلاف . كلها تمثل في مجموعها موقفاً جهوياً

خطيراً يضطر الجانب الاخر إلى إتخاذ موقف انقسامي مضاد لحماية وجوده .

مثلاً الإصرار على توقيع الوثيقة في اليمن مع استبعاد أي طرف غير يمني قابله إصرار على توقيع الوثيقة خارج اليمن وفي حضور شهود إقليمين لمنع الإلتفاف على الوثيقة . والإصرار على الإلتئام الفوري للهيئات الدستورية في صنعاء بعد التوقيع الرسمي على الوثيقة قابله إصرار على تنفيذ الجانب الأمني من الوثيقة قبل الإلتئام . والتشكيك في شرعية لجنة الحوار لأغراض النيل من انجازاتها المتمثلة في الوثيقة قابله إصرار على شرعية لجنة الحوار المبنية على شرعية أطراف الإئتلاف الممثلة فيها وعلى الإجماع الوطني حول الوثيقة .
من هنا كانت المواقف الجهوية الشمالية سبباً مباشراً لمواقف جهوية جنوبية .
وكلها مواقف لا تخرج عن دائرة الصراع التوسعي/الإنقسامي .

٢- موقف كبار العسكريين الشماليين وتصريح الشيخ مجاهد أبوشوارب وخطابات الرئيس والتعصب الجهوي المتسرع الذي أظهره الدكتور عبدالكريم الإيرياني كلها تنطوي على مواقف تهديدية واستفزازية تنم عن تعصب جهوي توسعي يدفع إلى اتخاذ موقف جهوي انقسامي وقائي . ولذلك فالتعصب الجهوي التوسعي يعتبر عملاً انفصالياً لأنه يحرض على الإنفصال .

٣- اعتراض الشرطة العسكرية لكبار المسؤولين ومطاردة موكب رئيس الوزراء واغتيال قياديين اشتراكيين ومحاولة اغتيال عدنان البيض التي قتل فيها ابن عمته ( ابن شقيقة البيض ) وإجبار طائرة مدنية على الهبوط في مطار الحديدة ومصادرة حمولتها التابعة لعدن رغم الإشعار الرسمي المسبق تمثل تحرشات خطيرة منفرّة ومشجعة على الإحتماء بموقف

انقسامي وقائي . فلا أحد يقبل أن يكون هدفاً للإرهاب والقرصنة أو أن يفرض عليه التحول الى شريك صاغر بسببها .

٤- انتشار القوات الشمالية في اتجاه الجنوب وعلى مساحة واسعة داخل الجنوب وتطويق الوحدات الجنوبية المرابطة في الشمال ثم تدمير بعضها ومحاصرة البعض الآخر وإرسال الأسلحة لقوات شمالية مرابطة على الحدود الشطرية السابقة وداخلها " وللأنصار " في داخل الجنوب هي أعمال تشكل في مجموعها توجهاً توسعياً قسرياً واضحاً . والمعلوم أن أي فعل توسعي قسري ينتج عنه رد فعل انقسامي . لذلك ، فالتوجه التوسعي عمل انفصالي لأنه العلة السببية لظهور الإنقسامية . والذين يفرضون ظروف الإنفصال والشروط والأسباب الموجبة له هم الإنفصاليون الحقيقيون .

٥- إفشال جهود اللجنة العسكرية ووساطات الدول الإقليمية وتعطيل الإستجابة لقراري مجلس الأمن ٩٢٤و٩٣١ يؤكد تصميماً شمالياً فجاً لتعميد وتوثيق الوحدة بالإلحاق القسري ويإراقة " الدماء الزكية " على الطريقة السبئية . هذه المواقف المستكبرة تمثل عملاً انفصالياً لأنها موجبة للإنفصال .

٦- الحملات الدعائية القائمة على التضليل والكذب والإفتراء تمثل تشويهاً ظالماً مرفوضاً وتنسف الثقة والمصداقية وتدفع إلى الإنقسام . وعلى كل حال ، ليست القيادة الإشتراكية بريئة من المواقف والأعمال الإنفصالية ، ولكن قيادتي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح وقيادات سياسية شمالية أخرى لا تقل انفصالية عن القيادة الإشتراكية لأنها تمارس الفعل الإنفصالي عبر البوابة التوسعية على الطريقة السبئية .

# الفصل السادس

# محصلة الأزمة



## محصلة الأزمة

### حقائق هامة عن الحرب بين الشمال والجنوب :

١- الهدف الأساسي لحكماء المؤتمر والإصلاح هو استيعاب الجنوب وهضمه في " الجمهورية العربية اليمنية " رغم التسمية الجديدة التي ظهرت مع توقيع اتفاقية الوحدة في نوفمبر ١٩٨٩م ( أي الجمهورية اليمنية ) ذلك لأن الجمهورية العربية اليمنية استمرت من خلال فرض نظامها الإقطاعي القبلي وإدارة شؤون البلاد بأساليب الفساد والإفساد . الهدف هو محو أي شيء أسمه الهوية الجنوبية أو الشخصية الجنوبية أو الشراكة الجنوبية من خلال تدمير مراكز القوى التي تمثلها وتحويل الجنوب الى امتداد للمحافظات الشمالية المستضعفة . أما الحزب الإشتراكي فكان هدفه الأساسي أن يظل شريكاً أساسياً في " الحالة الوحدوية " ولذلك عجز عن إدراك أبعاد التحدي الذي يواجهه . فالتحدي كما هو مطروح من قبل حكماء المؤتمر والإصلاح يتجاوز وجود الحزب الإشتراكي ليشمل الجنوب كله . واستعدوا لمختلف الإحتمالات على هذا الأساس . ولم يكونوا على استعداد للتعاون في إقامة دولة الوحدة الحديثة ، دولة النظام والقانون ، لأنها سوف تهد نظام الجمهورية العربية اليمنية الذي يحفظ هيمنتهم ومصالحهم . ولنفس السبب عطلوا تنفيذ وثيقة العهد والإتفاق – أسس أولية لبناء الدولة اليمنية الحديثة . فكان لابد من خيار الحرب لحسم هذه المسألة لصالح توجهاتهم وقد استعدوا لها بتأمين جاهزيتهم القتالية والإسهام في تفكيك الجنوب على كل المستويات واستعدوا بإستغلال الدين ورموزه وبتحييد مراكز القوى القبلية الشمالية .

٢- بدأت قيادة صنعاء بتطويق الألوية الجنوبية المرابطة في الشمال حسب

الإتفاق الوحدوي بينها وبين قيادة الحزب الإشتراكي ، ثم دمرت أهم لوائين منها ( اللواء الثالث مدرع في عمران ولواء باصهيب في ذمار ) إضافة الى اللواء الخامس مشاه خفيف في حرف سفيان وهو من الألوية التي تشردت مع علي ناصر محمد في أحداث ١٩٨٦م ، وحيدت لوائين آخرين – اللواء الخامس مظلات في أراضي خولان التي أعلنت أنه في حمايتها وجوارها على شرط امتناعه عن الخوض في الحرب ولواء المشاة المرابط في أرض أرحب التي أعلنت نفس إعلان خولان . وبهذا طوقت أيضاً لواء المدفعية الجنوبي المرابط في يريم ثم انقضت عليه في الأيام الأولى من الحرب . وبدأت الحرب الشاملة على كل الجبهات عندما هوجم لواء باصهيب مساء ١٩٩٤/٥/٤م .

٣– كان واضحاً منذ شهور قبل الحرب أن التحدي قائم على مستوى الجنوب . ولذلك كان هذا التحدي أكبر من الحزب الإشتراكي ولا يقابله في القدرات والكفاءة إلا اصطفاف جنوبي صادق ومخلص يتحقق بإجراء مصالحة شاملة مع ثلاث جهات جنوبية : الأحزاب الجنوبية ، مجموعة الزمرة والقبائل كخطوة أولى نحو إقامة وحدة وطنية حقيقية . ولو فعل ذلك الحزب الإشتراكي لأختلفت النتائج اختلافاً جوهرياً ، وما كان من الممكن أن تفوز قيادة صنعاء ولو بضعف ماحشدت من قوى ، ولن تخترق الحدود الشطرية السابقة .

٤– كانت القوات الجنوبية في محور الضالع/كرش ومحور خرز والخط الدفاعي في دوفس أكثرها استبسالاً. ولكن سقوط العند أدى الى انهيار كبير في القوات البرية في الجانب الغربي .

٥– القوات البحرية والجوية لعبت أدواراً رئيسية وأبلت بلاءاً حسناً الى الأيام الثلاث الأخيرة حين لم تعد لديها ذخيرة أو مطارات تقلع منها .

٦- شراء الذمم لعب دوراً قاتلاً في انهيار الدفاعات في المناطق الشرقية . وكان لحسابات أحداث ١٩٨٦م المعلقة دور خطير في ذلك ، إذ استطاعت قيادات قوات الزمرة المساندة لقيادة صنعاء شراء ذمم قيادات عسكرية عليا ووسطى في منطقة بيحان وفي عتق وفي مكيراس وفي الضالع والعند بتمويل من صنعاء . وتحقق الإختراق في المناطق الشرقية وعبر مكيراس بدون قتال يذكر . وللأمانة التاريخية لم يتجاوز عدد أفراد الزمرة الذين حاربوا في صفوف قيادة صنعاء الفين مقاتل . وكان لدى الحزب الإشتراكي ضعفهم من الزمرة الذين وردوا للدفاع عن الجنوب . ولكن هاجس الإنتقام الذي افترضوا وجوده لدى الزمرة قد منع قيادات الحزب الإشتراكي ( الجناح المنتصر في ١٩٨٦ ) من الإخلاص في التعامل مع الزمرة ، بل شتتوا هذه القوة على مساحات متباعدة ، و لم يتبقى معهم منهم إلا حوالي ٤٠٠ ضابط وجندي سلحوهم تسليحاً ثقيلاً مناسباً وأرسلوهم الى دوفس للتمركز هناك ومنع تقدم ألوية العمالقة المتمركزة في أبين الى عدن . وكانت هذه الوحدة المؤلفة من ٤٠٠ مقاتل ترابط في دوفس بقيادة العقيد شليل الذي هاجمته القوات الشمالية وقبائل حاشد في حرف سفيان . هذه الوحدة وقفت كالسد المنيع أمام قوات العمالقة ولم تسمح لها بالإختراق وتهديد عدن الى آخر لحظة في ١٩٩٤/٧/٨م ولم تخسر سوى ٩٠ قتيلاً . كما أن توزيع الأموال والأسلحة على قبائل شبوه وحضرموت قد ساهم مساهمة خطيرة في تمكين القوات الشمالية وفي مقدمتها قوات الزمرة من الإنتشار في شبوه وحضرموت .

ويتعين التأكيد أن الإختراقات في الضالع وفي مكيراس وفي شبوه قد تحققت على يد قوات الزمرة وهي في الأساس قوات جنوبية .

٧- في ١٩٩٤/٥/٢٠م ( ليلة العيد الأضحى ) أعلن علي عبدالله صالح

هدنة لمدة ثلاثة أيام استجابة لنداء خادم الحرمين الشريفين وبمناسبة العيد رغم أنه شنّ حربه الظالمة على الجنوب في الأشهر الحرم وبدعم من رموز دينية في هذا الزمن الأغبر . وبعد هذا الإعلان بساعات أعلن علي سالم البيض قيام جمهورية اليمن الديمقراطية . ثم اتصل بعد ذلك بعلي ناصر محمد وعبدالرحمن علي الجفري ( رئيس حزب رابطة أبناء اليمن ( رأي ) لتأييده . ووقف حزب الرابطة ( رأي ) مع الجنوب الذي يتعرض لحرب باغية واستلم حزب الرابطة قيادة المعركة في عدن وما حولها في أوائل العشرينات من مايو ١٩٩٤م ولم يتبقى من القوات البرية إلا أفراد قليلين عدا قوة مرابطة في خرز . واستمر الصمود لأكثر من شهر ونصف بمقاتلين متطوعين من المدنيين ، في حدود الفين الى ثلاثة آلاف مقاتل .

هناك سببان رئيسيان دفعا حزب الرابطة ( رأي ) للوقوف وقفته المعروفة في الحرب :

( أ ) إن الهجمة الشاملة المدمرة التي شنها الشمال ضد الجنوب كانت جهوية في مقاصدها وكانت ظالمة باغية بكل المقاييس .

(ب) إن المروءة والمباديء الإنسانية والشيم العربية توجب ، بداهة ، هذا الموقف الذي وقفه حزب الرابطة ضد الهجمة الغاشمة الغادرة على ديار هو فيها ومنها .

٨- أثبتت المعارك التي خاضتها قوات جنوبية ضد قوات عسكرية شمالية في مناطق الضالع - العند ، والراهدة - كرش وطور الباحة - الوهط ومنطقة خرز أن القوات الجنوبية ( رغم قلة عددها ) تتمتع بكفاءة قتالية تفوق كفاءة القوات الشمالية بكثير ، وقد الحقت بالقوات الشمالية هزائم فادحة في هذه المواقع . لذلك انسحبت القوات الشمالية من خط الصدام الأول واعتمدت خطة عسكرية أخرى تمثلت في القذف بموجات بشرية من

المتطوعين ومن أتباع التجمع اليمني للإصلاح وهم خليط من مليشيات تنظيمات إسلامية وقبلية . ولحقت بهم خسائر كبيرة جداً .

٩- لم يعد هناك شك في وجود بؤرة خائنة في قيادة الحزب الإشتراكي في المكلا التي كانت تمثل المحطة الرئيسية للتموين الحربي ، فقد تكرر التباطؤ في تلبية طلبات جبهة عدن من السلاح والذخيرة كما صدت بعض القبائل التي وفدت الى المكلا وأبدت استعدادها للمشاركة في الدفاع عن الجنوب ولم يخفي سالم جبران موقفه المخذل للقبائل إذ قال لأحد المواطنين عندما استنكر صده لبعض القبائل : " لو سلحناهم وانتصرنا سوف ينقلبون علينا ! " بهذه العقلية الحزبية الضيقة كانت تدار الأمور في زمن الحرب . ولقد لعبت رموز الحزب الإشتراكي الشمالية دوراً كبيراً في هذا الإتجاه ، اتجاه تثبيط الهمم وضاءلة المجهود الإعلامي وتسريب أسرار الحرب ودور المرجفين ذلك لأن هاجسهم الأساسي هو تحرير تعز ، وربما إب ، من هيمنة حكماء المؤتمر والإصلاح . فلا مانع لديهم من انسلاخ محافظتي تعز وإب مع الجنوب في دولة واحدة ، أما انسلاخ الجنوب فقط فهو انفصال وهم " وحدويون " !! لقد تمكنوا من السيطرة على مفاصل الحزب التنظيمية منذ عام ١٩٦٩م وأغروا القادة الجنوبيين في الحزب بتدمير الجنوب من الداخل وتأكيد قطيعته مع دول العالم ورهن مصيره بعلاقات غير متكافئة مع المنظومة الاشتراكية والانظمة والتنظيمات المتطرفة في العالم الثالث .

ثم دمروا في هذه الفترة الجناح الجنوبي في الحزب .

في الخمسة عشر عاماً الأولى من الإستقلال رهنوا الحزب والدولة ظهيراً " لنضالهم "من أجل تثوير الشمال وتحقيق الوحدة اليمنية بالأداة الثورية ففشلوا فشلاً ذريعاً. وفي زمن "الديمقراطية اليمنية" في الحالة الوحدوية فشلوا فشلاً

ذريعاً في تمكين الحزب الإشتراكي من إحــراز ثقـة النـاس فـي محـافظتي تعز وإب. ولم ينجح الحزب في أكثر من خمس ( أو سـت ) دوائـر انتخابيـة مـن أصل ٨١ دائرة. لقد كـانوا عبئـاً ثقيـلاً علـى الجنـوب بكـل المقـاييس. ولمـا فرضــت الحـرب علـى الجنـوب وأسـتعر أوارهـا ، أقـروا مـع الآخريــن قيــام جمهوريـة اليمـن الديمقراطيـة. وعندمـا خسـر الجنــوب الحــرب ، إذا بهــم يلملمون بعض القياديين المتناثرين هنا وهنـاك ويجمعونهـم فـي اجتمـا ع فـي دمشق على غير نصاب مكتمل ويخرجون ببيان يدين الحرب والإنفصـال معـاً (١٩٩٤/٨/٩م ). وفـي صنعـاء لملمـوا خليطـاً مــن القيــاديين وســكرتيريي المنظمات الحزبية والبرلـمانيين وعقـدوا اجتماعـاً اسـتثنائياً لـم يكتمـل نصابـه أيضاً في ١٩٩٤/٩/٣م وخرجوا بمقولات منها أن "الإنفصال خطـأ تـاريخي" وأنه "جريمة تاريخية"!! والصحيح أن الإنفصال حقيقـة تاريخيـة كـبرى ، بـل الحقيقة التاريخية السائدة في تاريخ اليمن منذ حوالي ٢٨٠٠ عامـاً إلـى يومنـا هذا .

١٠- كان من نتائج هذه الحرب تدمير الحـزب الإشـتراكي مـن خـلال تدمـير آلته العسكرية وآليته التنظيمية وموقعه في الخارطة السياسية اليمنية . وأياً كانت سيرته ، السابقة واللاحقة ، فلم يكن هو القضية الأساسية للحـرب التوسعية التي شنّها الشمال على الجنوب . فالقضية الأساسـية هـي البقـاء المحترم والفعال للشخصية الجنوبية بكل تطلعاتها وقدراتها في العطاء في مجال إقامة الدولة اليمنية الحديثة ، دولة النظام والقانون .
لذلك كان انتصار الشـمال علـى الجنـوب انتصـاراً لقـوى التخلـف بكـل المقاييس .
على أن تصاعد طنين الشعار السياسي " الجنوب اليمني المحتل " منذ قيـام الجبهة القومية في ١٤أكتوبر ١٩٦٣م ودعم المصريين لـه بحكـم وجودهـم

العسكري في اليمن آنذاك قد جعل الجنوب محتلاً احتلالاً ديماغوغياً . وفي عام ١٩٦٩م منذ الخطوة التصحيحية كان الجنوب محتلاً احتلالاً شمالياً على مستوى صنع القرار وجهاز أمن الثورة لأن الشماليين الاشتراكيين سيطروا على التنظيم الحزبي وعلى جهاز أمن الثورة . هذان النوعان من الإحتلال مهدا الطريق لاكتساح الجنوب واحتلاله على الطريقة السبئية من قبل الفريق علي عبدالله صالح .

## الأساليب والإجراءات الحربية الشمالية

في هذه الحرب التي بدأت تتفجر منذ ١٩٩٤/٤/٢٧م وانتهت في ١٩٩٤/٧/٧م نجد تشابهاً كبيراً بين الأساليب والإجراءات الحربية التي اعتمدها المكرب السبئي كرب إل وتر في حوالي ٤١٠ ق.م (٦١٠ ق.م على قول آخر ) وتلك التي اعتمدتها قيادة صنعاء ، والتي نوردها كالآتي :

١- القسوة الهمجية الشديدة في القتل بدون تمييز بين مدنيين وعسكريين إذ أنها شملت تدمير المدن والقرى والأحياء السكنية بمن فيها بالقصف الصاروخي والمدفعي المتواصل بناءاً على تعليمات عليا بتدمير أي قرية أو مدينة تقع بالقرب منها وحدة عسكرية جنوبية ، إضافة الى تدمير الوحدة العسكرية الجنوبية . كما وردت تعليمات عليا بمنع ترحيل الجرحى من مسرح العمليات بل يدفنون مع القتلى .

٢- تدمير المدن والقرى ، كما حدث في مديرية الضالع ومديريات أخرى في محافظة لحج وكذا مدن محافظة عدن .

٣- التحالف مع قوى داخلية ( مجموعة الزمرة ممن كانوا قد شردوا مع علي ناصر محمد وأعداد من مواطني شبوه وأبين المتضررين من أحداث ١٩٨٦م وأحداث أخرى سابقة ) والإستفادة من تعاطف دول عربية لها أسبابها ( مثل العراق والسودان والأردن وإيران ) .

٤- التحييد : تحييد القبائل التي يخشون انقضاضها على صنعاء إذا ضعفت حمايتها مثل بكيل وبعض قبائل مذحج المتبيكلة كمراد وعبيدة ، وتحييد قبائل أخرى في شبوه ويافع وحضرموت لتسهيل مرور القوات الشمالية والقوات الموالية لها . وقد دفعت أموال ضخمة ووزعت أسلحة كثيرة لهذا الغرض .

٥- استخدام الطابور الخامس : القياديون الإشتراكيون من أصول شمالية وأتباع التجمع اليمني للإصلاح ومنهم من ينتمي الى تنظيمات " الجهاد " و " الأفغان العرب " .

٦- النهب والسلب : نهب المساكن والمتاجر والسيارات والاليات ونهب مؤسسات الحكومة بما فيها من وزارات ومؤسسات تجارية ومدارس ومعاهد وكليات ومستشفيات .

٧- تأديب أهل عدن لأنهم أذلوا الرئيس أثناء زيارته بعد كارثة المطار والسيول وقذفوا موكبه بالشباشب المطاطية وسبوه بشعارات تحمله ما وصلت إليه عدن من إهمال . فقد شنّ عليهم قصفاً صاروخياً ومدفعياً متواصلاً لأسابيع عديدة استهدف الإحياء السكنية المدنية بمن فيها ودمر مصادر المياه ومحطات الكهرباء وشبكة المجاري مما أدى لإنتشار أمراض وبائية وأعاق بقصفه المتواصل أي محاولة لإصلاح هذه المرافق، كما رفض إيقاف القصف لتمكين رسو باخرة محملة بأدوية وتجهيزات إسعافية من الصليب الأحمر الدولي.

واستمرت هذه المرافق معطلة لأسابيع أخرى بعد دخول قواته عدن ، ثم بعد اصلاح مرفقي المياه والكهرباء كان يتم تشغيلها لمدة ساعتين في اليوم والليلة فقط .

٨- الإستيطان ومرابطة القوات المنتمية الى القاعدة القبلية الموالية له لمنع

التمرد وحماية ما استولى عليه .

٩- إحراق المزارع ، كما حدث في إحراق مزارع البن .

١٠- ضرب المنافسين لقيادة المؤتمر والإصلاح بعضهم ببعض كما يتضح من الأدوار التي لعبتها قوات الزمرة واتباع التجمع اليمني للإصلاح ، بل شجعهم على أن يفعلوا ما يحلو لهم تحت شعار الإنتقام . ولكن يظهر أن الغالبية من أتباع الزمرة لا يرون حكمة في الإنقياد للنزعة الإنتقامية إذ يكفيهم انتقاماً أنهم ساعدوا على اقتلاع من شردوهم في عام ١٩٨٦م من سدة الحكم .

١١- توزيع المساكن والأراضي لأتباعه وأنصار قيادة صنعاء .

إجراءات أضافها الرئيس علي عبدالله صالح :

١٢- شراء الذمم : صرف أموالاً هائلة لقيادات عليا ووسطى في الأطر السياسية وفي الألوية الجنوبية المرابطة على الحدود الشطرية السابقة وفي بعض المواقع الاستراتيجية لفرض إخلاء مواقعهم وتشتيت قواتهم ليتمكن من تحقيق اختراق عسكري . وقد حدث ذلك في الضالع والعند ( لحج ) وفي بيحان وعتق ( شبوه ) وفي مكيراس (أبين ) . كما وزع أموالاً وأسلحة على قبائل حضرمية لإخلاء السبيل له .

١٣- تدمير الهوية الجنوبية وإضاعة حقوق الجنوبيين من خلال تدمير ملفات الخدمة المدنية والشؤون الإجتماعية وسجلات بطاقة الهوية وسجلات الأملاك العقارية وسجلات المرور وسجلات المواليد والوفيات وسجلات المدارس والمعاهد والكليات .

١٤- استخدام الأطفال كدروع بشرية كما حدث في أبين .

١٥- قتل النساء والأطفال والشيوخ من خلال القصف العشوائي والضرب الحر الموجه ضد القرى والمدن الصغيرة والأحياء السكنية في المدن الكبيرة .

١٦- هتك الأعراض في بعض القرى والمدن .
١٧- استغلال الدين بالإعتماد على رموز دينية تدفع الناس الى التبرع و التطوع في حرب " جهادية " وإصدار الفتاوي المحرضة على القتل والنهب وخلافه .
١٨- الأساليب الدعائية القذرة كالكذب والتضليل وإدعاء تحقيق الإنتصارات والإستيلاء على المناطق أثناء الحرب . ومارس هذه الأساليب على كل المستويات المحلية والإقليمية والدولية .

ورحم الله القائل :

لايكذب المرء إلا من مهانته

أو فعله السوء أو من قلة الأدب . (٢٥)

يتضح من الأساليب والإجراءات المذكورة أعلاه والتي سجلت من وقائع الحرب الأخيرة أننا أمام عقلية سبئية عتية فرضت وجودها وتحكمها في مجرى الأحداث منذ عهد يثع أمر بيين في القرن السابع قبل الميلاد مروراً بعهد كرب إل وتر في القرن الخامس قبل الميلاد وما تسلسل بعدهما من صراعات سبئية وحميرية وحروب الدويلات والأئمة والحروب القبلية واجتذاب أطماع الغزاة وحتى اليوم في عهد علي عبدالله صالح . فالأزمة الحالية بدوافعها وعواملها وآثارها ونتائجها الخطيرة تجد تفسيرها في هيمنة العقلية السبئية وجنون الهاجس السبئي . هذه هي المشكلة الحقيقية وهذا هو الإرث التاريخي القديم الذي أثقل كاهل اليمن ودمر حضاراته وأعاق مسعاه وتطلعاته الى يومنا هذا عبر صراع توسعي / انقسامي مستمر .

## الحزب الإشتراكي لم يكن مؤهلاً ولا مهيئاً لإدارة الأزمة

### ١- الموقف من الوحدة الوطنية :

منذ إعلان قيام الجبهة القومية لتحرير " الجنوب اليمني المحتل " في ١٤

اكتوبر ١٩٦٣م وقيادتها تدعي أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب ، ولم تـر لأحد غيرها في الساحة النضالية آنذاك حقاً في ذلك . واستخفت بما تعـج بـه الساحة من صراع إقليمي وهيمنة استعمارية ثم سـارت علـى هـوى الإسـتعمار البريطاني واستلمت الجنوب في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م . وعجـزت عـن تمييـز الخـط الفـاصل الـذي يمثلـه هـذا التـاريخ . قبلـه كـانت تنظيمـاً سياسـياً بيـن التنظيمات الأخرى ، وبعده مباشرة أصبحت دولة مسؤولة عـن شـعب ودولـة بحدود جغرافية – سياسية معلومة . ولأنها لم تدرك هذه الحقيقة إدراكاً شاملاً ظلت تتصرف كجبهة قومية فانهمكت في تصفية حساباتها مع الأحـزاب التـي عارضت منهجها ومع من تعاطف مع هذه الأحزاب . كانت مجموعة قحطـان الشعبي هي الفئة السياسية المسيطرة على الجبهة واستأثر العسكريون من دثينة والعواذل بالسيطرة على الجيش .

هؤلاء كانت لهم حسابات مع العوالـق أزف أوان تصفيتهـا . ولأن العوالـق من شبوه ، أصبحت شبوه في نظرهم محافظة ملعونة ووكـراً للثورة المضـادة والرجعية . فلم تمض شهور على الإسـتقلال حتـى انتفـض العوالـق وتململـت أقـوام أخـرى فـي منـاطق أخـرى . وجـاء وفـد مـن الحكومـة برئاسـة فيصـل عبداللطيف الشعبي . كان مطلب شبوه وحدة وطنية تقوم على أساسها حكومة إئتلافية من كل الأحزاب الوطنية . قال لهم : اطلبوا ما تريدون من الوزارات ، خذوا حتى أربع وزارات. فلما أصروا على مطلبهم قـال لهـم : " هـذا مطلـب مستحيل " . ولقد كان الرجل صادقـاً معهـم ومـع نفسـه، فليـس فـي قاموسـه السياسي أو التنظيمي مصطلح أسمه " وحدة وطنية " . فتفجر الوضـع وتمـرد أهل شبوه وحاربوا الدولة حوالي سنة . ولم يحالفهم الحظ . ولم تمـض ثلاثـة أشهر على انتهاء الحرب في شبوه حتى قامت الحركة التصحيحية ( ٢٢ يونيه

١٩٦٩ ) وجاء سالم ربيع . ودخلت البلاد في عهد إرهاب الدولة (زوار الفجر ) وتعرضت دثينة والعواذل وبعض القبائل في أبين ( بالإضافة إلى شبوه) الى تصفيات دموية كبيرة . وفي عهده أطلقت الدولة " انتفاضات " في ١٩٧٢م وأممت المزارع والمساكن والمرتفعات والمنخفضات الإقتصادية وخفضت الرواتب وهدمت الأضرحة تماماً كما فعل اسلاميو الإصلاح في صبيحة الجمعة ١٩٩٤/٩/٢م في عدن . واستلمت الدولة كل شيء من الإنتاج الى بيع المفرق . وحكمت البلاد حكماً بوليسياً صارماً . ثم جاء دور سالم ربيع وتآمر الحزب عليه واصطدم الفريقان وانتهى الأمر بهزيمته وإعدامه

. وأصبح بعده عبدالفتاح اسماعيل رئيساً للجمهورية وأميناً عاماً للحزب الحاكم في أواخر يونيه ١٩٧٨م .

وفي أوائل عام ١٩٨٠م تم ترحيله واستلم بعده علي ناصر محمد . وفي الأعوام الثلاثة من عهده بدأ الصراع بينه وبين علي عنتر ومجموعته . وتمايز القوم هذه المرة ليس على مستوى الحزب والحكومة فقط بل امتد ليشمل المحافظات . وفي ١٣ يناير ١٩٨٦م انفجر البركان الحزبي وانتهى الأمر بالغلبة لمناطق الضالع وردفان ويافع . ولكن بما أن المنتمين الى الضالع وردفان ويافع في الجيش يشكلون غالبية مريحة في شريحة الضباط ، ظهروا كفئة مناطقية متميزة . وأصبحت شبوه وأبين مرة اخرى محافظتين ملعونتين . ولأن علي ناصر محمد جعل الصراع يمتد ليشمل القطاع المدني كانت الكارثة التي لم يحسب حسابها . فقد قتل كثيرون ببطاقة الهوية . ومثل ذلك في آثاره أكبر شرخ في البلاد ، ونعتقد أن أحداث ١٩٨٦م كانت أحد الأسباب التي دفعت قيادة الحزب الإشتراكي إلى إقامة الوحدة الإندماجية مع

الشمال ، كما كانت من الأسباب الرئيسية في هزيمته التي لحقت به في هـذه الحرب الأخيرة التي شنتها قيادة صنعاء .

وفي كل الإنفجارات كان الشماليون في الحزب ( والجبهة سابقاً ) يثيرون الفتنة ثم يتفرجون على الأجنحة الجنوبية المتصارعة ، إلا أحداث ١٩٨٦م فقد اضطروا الى الإنقسام الى فريقين ، التحق كل منهما بطرف من طرفي النزاع ، ليتمكنوا من تحقيق الصدام . في هذه الأحداث خسروا بعض رجالهم ، وربما لعبوا دوراً كبيراً في التصفيات المناطقية . وقبيل الوحدة كان الحزب مشكلاً من مراكز قوى عديدة : المجموعة الحضرمية ، مجموعة الضالع/ردفان ، مجموعة يافع ، مجموعة الشماليين . وبدأ الإحتكاك بين بعض المجموعات . ولو تأخرت اتفاقية الوحدة بضع شهور لانفجر البركان الحزبي مرة أخرى . من هذا كله يتضح أن الحزب ( وأشكاله السابقة ) لم يكن قادراً على تحقيق وحدته وتماسكه لأن المصلحة كانت هي الرابط الأساسي . وحين تتناقض المصالح المناطقية يحدث الصدام . لذلك لم يكن قادراً على النظر في كيفية تحقيق الوحدة الوطنية . فسيرته وهيكليته كانت انقسامية في الأساس . من هذا المنظور كانت الوحدة الإندماجية حدثاً انقلابياً هائلاً لم تدرك قيادة الحزب الاشتراكي أبعاده . فالعجز عن تحقيق وحدة الحزب ترتب عليه العجز عن تحقيق أي شكل من أشكال الوحدة الوطنية . والعجز عن تحقيق الوحدة الوطينة ترتب عليه العجز عن استيعاب أبعاد الوحدة الإندماجية التي حسبوها الملاذ الآمن من انهيار النظام على الطريقة الرومانية ومن اصطفاف الأحزاب المعارضة ضدهم وحتى من أنفسهم . وفي السنوات الماضية قبل الوحدة ، تحولت القضية من قضية شعب الى قضية حزب ومن قضية حزب الى قضايا فئات مناطقية ، ثم عادت في أغسطس ١٩٩٣ لتتحول الى قضية شعب في الخطاب السياسي ثم تدهورت بعد

الحرب الأخيرة الى قضية أفراد يبحثون عن مواقع لهم في شريحة "الموظفين الكبار" في صنعاء .الخطاب السياسي الذي تبناه الحزب وساعد على ظهور وثيقة العهد والإتفاق كان أكبر من الحزب وإمكاناته . والتحضيرات التي سبقت الهجمة الشمالية البربرية كانت تؤكد أننا قادمون على حدث جسيم لن يقدر عليه الحزب الإشتراكي بمفرده ، لأن هذا الحدث الجسيم كان هدفه الأساسي الشخصية الجنوبية . وعليه فإن التحدي كان على مستوى الجنوب كله بكامل شعبه . ولن تتحقق الوقفة الصامدة الرادعة إلا باصطفاف شعب الجنوب في إطار وحدة وطنية صحيحة ومتينة .

من هنا كان يجب على الحزب الإشتراكي إجراء مصالحة شاملة وصادقة مع ثلاث فئات جنوبية على الأقل :

( أ ) الأحزاب الجنوبية .

(ب) مجموعة الزمرة ( الذين شردوا مع علي ناصر محمد في ١٩٨٦م).

(جـ) القبائل .

وكان ينبغي أن يحدث هذا بعيد ١٩٩٣/٨/١٩م مباشرة . وأن تختفي بعض الرموز التي تستفز المشاعر الإنتقامية نظراً لأعمالها السوداء وأن يقنع الحزب الإشتراكي بموقع متواضع في الخارطة السياسية وأن يترافق مع كل ذلك غربلة الحزب وإعادة تسميته وإعلان مبادئه العامة التي تؤكد انسلاخه من هوية عقائدية انهارت في منابعها الأساسية منذ سنوات خلت .

## ٢- الإرتجاج التنظيمي الناتج عن أحداث ١٩٨٦م :

كان الصراع على السلطة بعد الإستقلال هو صراع داخلي بين أجنحة الحزب الحاكم . لكن الصراع الذي أدى الى انفجار احداث ١٩٨٦م كان أخطرها لأنه طبع بطابع مناطقي نتج عنه فرز مناطقي خارج إطار الحزب .

ولذلك كانت طبيعته انقسامية إذ انحازت بعض رموز الحزب في شبوه وأبين الى الرئيس علي ناصر محمد الذي احتكر أعلى ثلاثة مناصب في الحزب والدولة : رئاسة الجمهورية وأمانة الحزب ورئاسة الحكومة . وبدهي أن يثير تركيز السلطات العليا في رجل واحد مشاعر عدوانية متفاوته لدى أجنحة الحزب الأخرى . هذه المشاعر وجدت من سعرها بين جناح علي ناصر وجناح علي عنتر ( من الضالع ) الذي وطد لنفسه ولمنطقته منذ الأيام الأولى لعهد سالم ربيع بالتركيز على الجيش والأمن وتكثير الكوادر من أبناء منطقته في هاتين المؤسستين حتى باتوا يشكلون نسبة كبيرة من الضباط في مختلف الألوية وعلى مختلف الأسلحة .

هذا الوضع شجع علي عنتر ورموز أخرى من منطقته على محاولة إملاء شروطهم على الرئيس علي ناصر محمد في مجال الشراكة في السلطة العليا والمناصب التي تتبعها . وانفجر هذا الصراع الانقسامي بتدبير مجزرة المكتب السياسي في صبيحة الإثنين ١٣/١/١٩٨٦م حوالي الساعة العاشرة والنصف . في ذلك اليوم غادر علي ناصر محمد عدن في الصباح مابين الساعة السابعة والتاسعة الى أبين من نفس اليوم ولم يعد إليها أبداً . منذ ذلك الحين لم تعد الرموز السياسية في الحزب هي المسيرة له والمتحكمة في شؤونه . أصبحت اليد العليا للرموز العسكرية المسيطرة على الجيش بحكم العدد الكبير من الضباط المنتمين الى نفس منطقة هذه الرموز . بات الحزب كتلاً مناطقية ولم يعد نسيجاً اندماجياً واحداً . فهناك الحضارمة ومجموعة الضالع/ردفان ومجموعة يافع ومجموعة الشماليين . وكل كتلة سعت لتحقيق مصالحها ومصالح منطقتها ، فحلت الولاءات المناطقية محل الولاء الموحد للحزب . أما المناطق التي لاتمثلها رموز عليا في الحزب فلا حظ لها في

حركة الحزب والدولة والمحصلة النهائية هي حدوث ارتجاج تنظيمي في الحزب . في هذا الوضع سادت هموم وقضايا ومصالح مناطقية ، وهو وضع انقسامي حاد تلاشت في ظله وحدة الحزب . في هذا الوضع المتردي أبرمت الوحدة الإندماجية مع الشمال دون الرجوع الى الشعب لاستفتائه حول مصيره ، رغم أن ذلك قد نصت عليه اتفاقية الوحدة .

لقد كان من آثار الارتجاج التنظيمي الذي أشرنا اليه بدء العد التنازلي للحزب الاشتراكي بعد أحداث يناير ١٩٨٦م ولكن أخطر آثاره أن كان الثمن لهروب الحزب الى الأمام هو تقديم الجنوب وشعبه قرباناً لقيادة صنعاء.

ومن آثاره أنه أخطأ خطأً فادحاً في تحليله وتقييمه للوضع ولطبيعة الحكم في الشمال فإذا به يجد نفسه رهينة ، مسلوب الإرادة ، فكان من أمره ما كان . واليوم تتسابق رموزه في تداعياتها كيما تفوز بوضع شبيه بوضع " الموظفين الكبار " في نظام الإقطاع القبلي المهيمن على اليمن التعيس .

**٣- الرهان على انتفاضة الفئات المدحورة ( بكيل وبعض قبائل مذحج) والمستضعفة ( سكان محافظتي تعز وإب بالذات ) :**

هذا رهان يفتقر الى الخبرة بطبيعة العلاقات السائدة والعوامل الفاعلة في ما يتعلق بصياغة مواقف هذه الفئات ، كما يدل على ضعف الذاكرة لدى الحزب إذ نسي أنه شارك قيادة صنعاء في الهجوم على آل الرصاص في عام ١٩٦٨م ونسي المجزرة التي رتبها لكبار مشايخ بكيل ( ٦٥ شيخاً ) في بيحان عام ١٩٧٢م .

**٤- الرهان على الموقفين الإقليمي والدولي :**

الأصل في القضية أن يكون الحزب الإشتراكي مستعداً لكل الإحتمالات

المتعلقة بالوقوف في وجه التحديات الشرسة . أما مواقف الدول فهي تبنى على حقائق الواقع . وقد وقف مجلس التعاون ، وعلى رأسه المملكة العربية السعودية واتحاد الإمارات العربي ، موقفاً مشرفاً من الجوانب الإنسانية للقضية ، وأصدر مجلس الأمن الدولي قرارين ( ٩٢٤و٩٣١) ولكن الثبات المحترم على أرض الواقع هو المسألة الأساسية . إن الحزب الإشتراكي قد عجز عن استيعاب وتقييم توجهات ونوايا وتحضيرات قيادة صنعاء.

كما عجز في أن يدرك أن القضية الأساسية هي قضية شعب الجنوب وأرضه وليست قضية الحزب. ومن هذا المنظور كان يجب عليه الإنطلاق من قاعدة وحدة وطنية متينة ، ولو فعل ذلك لما احتاج الجنوب الى المراهنة على مواقف القوى الأخرى ولما استطاعت قيادة صنعاء بكل حشودها أن تخترق الحدود الشطرية السابقة .

## ٥- الفشل في قراءة الحقائق التاريخية قراءة صحيحة :

مامن شك أن قيادات الحزب ( وأشكاله السابقة ) المتعاقبة منذ عام ١٩٦٣م كانت تجهل جملة من الحقائق التاريخية المهيمنة على حركة التاريخ اليمني أو أنها كانت تقرأ التاريخ قراءة خاطئة . فالتاريخ اليمني منذ ابتداء العصور السبئية اللاحقة لعهد ملكة بلقيس بقرنين من الزمان الى يومنا هذا هو تاريخ انقسامي لأنه نتاج الصراع التوسعي/الإنقسامي وجذوره السبئية . ولم يكن تاريخاً وحدوياً بأي حال من الأحوال . حتى الحالات التي يستشهد بها الحالمون والتوسعيون هي حالات نشأت عن الضمّ القسري المترتب على الإكتساح الحربي ولم تخرج العلاقة في تلك الحالات عن

صيغة منتصر/مهزوم . وفي كل تلك الحالات كسب المنتصر كل شيء وخسر المهزوم كل شيء ، حتى حريته الفردية وكرامته . ولذلك كانت هذه الحالات " الوحدوية " تمثل أبشع صور الإحتلال المستغل منذ عهد المكرب السبئي يثع أمر بيين . واستمرت العقلية السبئية والهاجس السبئي يتحكمان في تفجير الصراع التوسعي/الإنقسامي وفي طبيعة نتائجه الى يومنا هذا . وما حدث في هذه الحرب الأخيرة يؤكد صمود هذه العقلية السبئية وجبروت هاجسها . ولو كلف القياديون أنفسهم عناء القراءة الصحيحة للتاريخ لما أدلوا بدلوهم في تزوير التاريخ وفي فرض قراءة خاطئة له ولما حدث لهم وللجنوب ماحدث .

## الشرعية الدستورية والوحدة في اليمن : من ضحايا " أقيال " اليمن"

كان من الممكن أن تكتسب الشرعية الدستورية والوحدة وجوداً متواضعاً في واقع اليمن الشائك لو تضافرت الجهود وخلصت النيات . لكن " الأقيال " المتسلطين" على حركة الحياة في الشمال يعقلون الأمور كما كان يعقلها أسلافهم السبئيون وينهجون نهجهم ويفرضون أوضاعاً وعلاقات شبيهة بتلك الأوضاع والعلاقات التي سادت في الزمن الغابر . وكلمة " أقيال " ليست نعتاً استخدمه على سبيل الإستعارة لأنهم أقيال حقيقيون أصيلون أصالة متوارثة عبر الأجيال . فهم مسكونون بهاجس سبئي يعبر عن وجوده المهيمن من خلال فرض الصراع التوسعي/الانقسامي المتميز بالعدوانية المدمرة . والحال كذلك ، لم يكن مستغرباً لجوءهم الى الحرب واعتماد الأسلوب الهمجي التتري الذي يحقق الدمار الشامل-دمار النفس ودمار العمران ، تماماً مثل ما فعل أسلافهم السبئيون الذين دمروا خمس حضارات وأنهكوا شعوبها كما أنهكوا أنفسهم حتى باتوا عرضة لطمع الغزاة من الروم ( في ٢٤ ق.م ) ثم الأحباش

( في ٥٢٣ م ) الذين استعمروهم ولم يخرجوهم من أرضهم إلا بدعم فارسي أخضع اليمن فيما بعد للحكم الفارسي حتى جاء الإسلام وأنقذهم من نفوذ الفرس ( عام ٦٢٢ م ) . واليوم يكرر أقيال اليمن نفس الخطأ التاريخي فيلجأون إلى الفرس لدعمهم . ولعل أهم عوامل نشوء الأزمة الحالية واستفحالها وانفجارها تكمن في حقيقة أن أقيال الشمال لم يسمحوا بإقامة شرعية دستورية سوية ولا بإنشاء كيان وحدوي يقوم على النظام والقانون والعدالة والمواطنة المتساوية والتداول السلمي للسلطة ، لأن كل ذلك يقود إلى اندثار نظام الأقيال بكل مظاهره وشروره .

وفيما يلي نستعرض أهم الأسباب التي منعت الوحدة والشرعية الدستورية من الإستقرار على أرض الواقع :

١ - الشرعية الدستورية تستمد وجودها من دستور سوي يجسد مصالح الشعب ، جماعات وأفراداً ، ويجعل الوطن آمناً مستقراً مزدهراً . وبما أن الدستور الحالي قد وضع على أساس توفيقي ليضمن مصالح وتطلعات الحزبين اللذين شاركا في صياغته ( المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي ) فإنه لا يصلح كمرجعية لإدارة شؤون الحياة خصوصاً أن كثيراً من أسسه ونصوصه تتناقض مع بعضها البعض ويقبل النص الواحد تأويلات مختلفة اختلافاً جوهرياً ، فصياغته هلامية وتفتقر الى الدقة والإيجاز والشمولية المطلوبة ، وتثير نصوصه مشكلات وصراعات سياسية اليمن في غنى عنها . وقد لوحظ من تحليل وثيقة العهد والإتفاق التي حظيت بإجماع وطني وأشادت بها الدول كدليل يسترشد به في حل الأزمة

وفي وضع اليمن على الطريق الصحيح أنها تحتاج الى عشرات من التعديلات الدستورية لضمان مشروعيتها وحتى لا ينبري طرف من الأطراف ويعترض ترجمة الوثيقة عملياً بحجة تعارضها مع الدستور . ولهذا السبب نصت الوثيقة على إجراء التعديلات الدستورية اللازمة . وفي ذلك أكبر دليل على عقم الصياغة الدستورية . وبناءاً على ماسبق ذكره لا يعتد بشرعية دستورية مترتبة على هذا الدستور .

٢- عند المصادقة الشكلية على هذا الدستور من قبل الهيئتين التشريعيتين في الشطرين حذف جزء هام من المادة (١٣٤) من الدستور من النسخة التي عرضت على مجلس الشعب الأعلى في عدن .

هذه المادة تنص على سريان مفعول القوانين والقرارات الصادرة سابقاً في الشطرين أثناء الفترة الإنتقالية إلا ما تعارض منها مع الشريعة الإسلامية ونصوص الدستور وحقوق وحريات المواطنين . وشمل الحذف أداة الإستثناء وما بعدها فاستقام النص لصالح مشروعية القوانين والقرارات الشطرية وضمن استمرار الأوضاع التشطيرية وتحولت المادة الى حاجز دستوري منع تنفيذ أية مهام إنتقالية سواء تلك التي تتعلق بتصفية آثار النظامين أو التي تتعلق بإنشاء المؤسسات الوحدوية . بهذا البتر الخطير لم يعد الدستور هو ذاك الذي صودق عليه من قبل الهيئتين التشريعيتين إذ أن هذا البتر جعل من المستحيل على الحكومة المؤقتة مباشرة المهام المتعلقة بتصفية آثار النظامين كخطوة أولى لبناء الثقة في صفوف الشعب بالعهد الجديد وأنه يختلف اختلافاً بيناً عن العهدين السابقين . ويتحمل الحزب الإشتراكي المسؤولية الكبرى عما ترتب على هذا البتر .

في أوائل إبريل ١٩٩١م وجهت دعوة الى الشعب اليمني للذهاب الى

مراكز التسجيل لأغراض الإستفتاء على الدستور ولكن أغلب الناس لم يستجيبوا للدعوة لما سمعوه وقرأوه عن مثالب الدستور من المعارضة . وكان الإقبال ضعيفاً جداً بحيث بات واضحاً للحزبيين الحاكمين ( المؤتمر والإشتراكي ) أن الشعب يتبنى موقفاً جلياً من الدستور مطابقاً لموقف المعارضة . وبدلاً من أن يستجيبا للمعارضة الإستجابة الصحيحة المطلوبة والمتمثلة في إعادة صياغة الدستور وتصحيحه وإحكام صياغته بادرا إلى إصدار بيان سياسي في ٢٢/٤/١٩٩١م بإسم مجلس الرئاسة ينص على الإلتزام بالتزامات صريحة تحتوي جل وأهم مطالب المعارضة ومن بينها اعتماد الشريعة الإسلامية الأساس والمصدر لكل التشريعات وأن كل ما يخالفها أو يتعارض معها باطلاً وملغياً .

كما التزم المجلس بأن الإستفتاء على الدستور يعني إلغاء كل القوانين والقرارات الشطرية التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية ونصوص الدستور وحقوق وحريات المواطنين . وطلب المجلس من الشعب اليمني الإستفتاء على الدستور في ضوء ماتضمنه البيان . فتدفق الناس على مراكز التسجيل عن حسن نية لأن العامة لا يفرقون بين ورود الإلتزامات في البيان وورودها في الدستور فكلاهما ( الدستور والبيان ) من الحكومة ! لكن وضع الإلتزامات في غير موضعها كان تضليلاً مقصوداً وتحايلاً بارعاً على الجمهور البسيط .

وفي أواسط مايو ١٩٩١م تمت عملية الإستفتاء رغم أن الإقبال كان متواضعاً نتيجة لمقاطعة أحزاب المعارضة .

ثم أعلنت النتيجة لصالح الدستور بنسبة ٩٨٪ . ولكنا نعتبرها نتيجة تشمل الدستور والالتزامات لإقترانهما في الدعوة الى الاستفتاء . ولذلك فالنتيجة تمثل تفويضاً قاطعاً وإلزاماً صريحاً للمؤسسات الدستورية كي تقوم بإجراء التعديل اللازم الذي يدخل الالتزامات ضمن النص الدستوري ، كما

يترتب على ذلك إعادة صياغة النصوص بما يتفق مع جوهر هذه الالتزامات .
كذلك فإن الإستفتاء المشروط بأن يكون في ضوء ما تضمنه البيان الرئاسي يعني أن الدستور المطروح للاستفتاء ملغياً وأن مشروعيته مرهونة بتضمين الالتزامات المعلنة في نصوصه . ولأنهم لم يصححوا الدستور فإن كل ما ترتب عليه باطلاً لكون شرعيته مرهونة بتضمين الالتزامات المعلنة . وعلى هذا الأساس لا يوجد دستور تبنى عليه شرعية دستورية وليست الانتخابات المنعقدة في ١٩٩٣/٤/٢٧م دستورية وحكمها حكم ابن الزنا لأنها لم تستند على الدستور المعدل الذي قصدته الإرادة الشعبية المتمثلة في نتيجة الإستفتاء.

من هذا المنطلق لا يحق لأحد أن يتحدث بإسم الشرعية الدستورية لأنه لم يسمح بظهور مرجعيتها – الدستور المعدل – الذي تقتضيه نتيجة الإستفتاء ونص الدعوة المشروطة للإستفتاء . كما أن كل المؤسسات التي تطلق على نفسها " المؤسسات الدستورية " تعتبر غير دستورية لنفس السبب . وعليه ، فإن كل ما يصدر عنها أو عن بعضها ، من قول أو فعل ، لا يستند الى شرعية دستورية .

٣- إحتواء الديمقراطية وتقليصها الى مجرد " ظاهرة صوتية " عاجزة عن تحفيز أية تحولات إيجابية يجعل الحديث عن الشرعية الدستورية ضرباً من ضروب الاستخفاف والاستهتار بالديمقراطية كأسلوب حياة ، كما يحول الشرعية الدستورية المنبثقة عن أوضاع وإجراءات شكلية مزيفة الى مطية يمتطيها الطغاة ،أعداء الديمقراطية ، المتسلطون على حكم العباد والبلاد .

٤- تزوير الأسس والإجراءات التحضيرية للإنتخابات وتزوير نتائج الانتخابات باللجوء الى التهديد وشراء الذمم وأساليب تشتيت أصوات الناخبين والانسحابات الجبرية من قوائم الترشيح والقذف بأعداد كبيرة من

المستقلين في معمعة الترشيح واستغلال أفراد المؤسسات العسكرية والأمنية لترجيح مرشحين معينين واستغلال الأمية في تزوير بطاقات الاقتراع واستبدال البطاقات الانتخابية بعد الاقتراع ، الخ ، الخ، كل هذه التدابير جعلت الانتخابات برمتها عملاً غير شرعي وحولتها بنتائجها الى مهرجانات لتمجيد الطغاة ، كما جعلت كل ما بني على نتائجها باطلاً .

٥- إن أهم نتيجة أظهرتها الانتخابات هي الفرز التشطيري الكامل ، أو شبه الكامل ، للنتائج إذ اكتسح الحزب الاشتراكي الدوائر الانتخابية في الجنوب عدا ثلاث دوائر من أصل ٥٦ دائرة واكتسح المؤتمر بالتآزر مع امتداده الطبيعي - التجمع اليمني للإصلاح ، ورافده المصلحي ، البعث متوجاً بالشيخ مجاهد أبو شوارب - فحصل هذا التحالف المركب على أغلبية ساحقة من الدوائر الشمالية .

هذا الفرز التشطيري انطوى على دلالات خطيرة تستحق الوقوف أمامها واستقراء مضامينها بكل مسؤولية وإخلاص :

( أ ) الفرز التشطيري دل على غياب الوحدة الوطنية على امتداد الساحة الوطنية ومن ثم على غياب مظاهر الوحدة ذاتها . فهذا الاستقطاب التشطيري كان بمثابة إثبات عملي أن الوحدة لم تقم بعد وأن حركة الطرفين الرئيسيين ( المؤتمر والاشتراكي ) هي في المحصلة النهائية حركة تشطيرية انطوت على اعتراف ضمني بوجود تشطيري " مشروع " كما أن الاكتساح المذهل للدوائر الجنوبية من قبل الحزب الاشتراكي كان بمثابة إحراز شرعية تمثيلية تفاوضية عن الجنوب خاصة في ضوء الهجمة الشرسة التي تعرض لها خلال الفترة الانتقالية . وعلى هذا الأساس تعتبر حركة الحزب الاشتراكي بعد إعلان نتائج الانتخابات متمتعة بنفس "المشروعية" التي يتمتع بها المؤتمر وحليفه الطبقي التجمع اليمني

للإصلاح . ذلك لأن القبول بأوضاع وإجراءات وممارسات تنتهي بالفرز التشطيري هو قبول بوجود شمالي يقابله وجود جنوبي بشكل متكافيء .

(ب) هل كانت الانتخابات مدبرة تدبيراً قسرياً محكماً ؟ وهل كان هذا التدبير شاملاً الساحة اليمنية كلها؟ أو كان مفصلاً تفصيلاً تشطيرياً ؟

مما لاشك فيه أن التدبير والترتيب المحكمين قد وقعا لأن الرئيس علي عبدالله صالح قال في إحدى مقابلاته الصحفية قبل موعد الانتخابات الأول (نوفمبر ٩٢م) بشهور أن كل شيء مرتب وأن الانتخابات ستجرى في موعدها (٤٢) .

فإن كانت الانتخابات مدبرة تدبيراً قسرياً ، مفصلاً تفصيلاً تشطيرياً أو غير مفصل ، فنتائجها باطله وكل ما ترتب عليها باطل سواء كان ذلك مؤسسات دستورية أو شرعية دستورية ، إذ لا تقوم شرعية دستورية وخلافه على انتخابات تم إخراجها بالتزوير وشراء الذمم والتهديد واستغلال أدوات السلطة والمال العام لتأمين نتائج محددة رغم أنف الإرادة الشعبية .

وإن كانت الانتخابات " حرة ، نزيهة " - كما تدعي حكومة صنعاء - فإن الفرز التشطيري الشامل الذي إظهرته النتائح عبّر عن إرادة شعبية لصالح الوضع التشطيري السابق وأكدت بحقائق الاقتراع الشعبي أن الوضع التشطيري أرحم وأفضل من الوضع الوحدوي الإندماجي . فالفرز التشطيري في هذه الحالة يمثل موقفاً شعبياً صريحاً ضد الوحدة التي عانوا مظاهرها طوال الفترة الانتقالية . وما دامت كذلك فلا معنى للحديث عن دستور الوحدة . كما أن هذا الموقف الشعبي التشطيري في عملية الاقتراع يحجب الشرعية عن كل الأعمال الحربية وغير الحربية وكل التحركات والمواقف السياسية والدبلوماسية المتخذة باسم الوحدة أو

الشرعية الدستورية أو الدفاع عنهما .

• (جـ) رغم كل مايقال أو يعرف عن مسيرة الحزب الاشتراكي القهرية في الجنوب قبل الوحدة ، فإن إحرازه لأغلب الدوائر الانتخابية الجنوبية له تفسير واحد مع افتراض " نزاهة " الانتخابات وهو أن شعب الجنوب قد وجد الحالة الوحدوية أسوأ وأفظع من العهد الاشتراكي .

( د ) وبصرف النظر عن نزاهة الانتخابات أو عدمها ، فإن الفرز التشطيري قد أثبت أن الوحدة المرجوة التي تطلع إليها الشعب لم تقم إطلاقاً وأن الحالة الوحدوية التي عاشها في الفترة الواقعة بين ٢٢مايو ٩٠م و ٩٣/٤/٢٧م مرفوضة رفضاً شعبياً واضحاً .

٦- إن احتواء ٢٩٦ عضواً برلمانياً من أصل ٣٠١ في ائتلاف تقوم عليه السلطة التنفيذية هو احتواء شامل للسلطة التشريعية ومصادرة فاعليتها واستقلالها وتعطيل وظائفها الأساسية ( التشريعية والرقابية ) . وبناءاً على ذلك فإن الشرعية الدستورية المترتبة هي شرعية معطلة . كما أن غياب كتلة معارضة قوية تجعل مجلس النواب عبارة عن ناد للشركاء المتسلطين لأنه بهذا الشكل عاجز عن رعاية الديمقراطية وحمايتها ، بل عاجز عن ممارسة أصول اللعبة الديمقراطية وبالتالي يكون المجلس عاجزاً عن تمثيل الإرادة الشعبية وحماية مصالح الشعب .

٧- والولوج في الأزمة الحالية والإعتراف بها وطرح المقترحات والمقترحات المضادة وتشكيل لجنة حوار للقوى السياسية والخروج في النهاية بوثيقة العهد والاتفاق ( التي تقتضي نصوصها عشرات من التعديلات الدستورية ) وفوزها بالإجماع الوطني قد حولها الى مرجعية بديلة لدستور رهنت شرعيته بتعديله وفق الالتزامات المعلنة سابقاً وحسب نتيجة الإستفتاء .

٨) شن حرب شاملة على الجنوب من قبل الشمال بوحشية لم تعرفها البلاد لعقود منصرمة وتدمير القرى والمدن والأحياء السكنية على رؤوس ساكنيها من المدنيين ونهب هذه القرى وانتهاك الأعراض في بعض منها وتدمير مصادر المياه والكهرباء لمحافظة عدن وتخريب شبكة مجاريها مع استمرار القصف المتواصل ليلاً ونهاراً قد نسف الوحدة من جذورها على مستوى البشر من أجل تحقيق وحدة الأرض !! فالأصل في الوحدة ، أي وحدة ، هو وحدة البشر وانسجامها والتحام وتكامل شرائحها الاجتماعية. كما أن نسف الوحدة هو نسف كل ما جاءت به الوحدة ومن ضمنها الدستور والمؤسسات الدستورية والشرعية الدستورية والديمقراطية . فشن الحرب بهذه الوحشية واستهداف المدنيين بالقصف الصاروخي والمدفعي المتواصل هو حرب إبادة وتصفية وجود شعبي ليرثوا الأرض من بعدهم ويسود الشمال على أشلاء الجنوبيين رغم أن الاتفاقات الوحدوية انطوت على الالتزام بإقامة نظام وحدوي يختلف عن النظامين الشطريين السابقين مع الأخذ بأفضل ما فيهما كمرحلة أولى . ولكن الشمال أراد أن يفرض نظامه وهويته وطمس كل أثر للنظام الجنوبي وهويته . والأمر المفزع أن النظام الشمالي هو من أسوأ الأنظمة وأكثرها تخلفاً لأنه يقوم على أسس الإقطاعية القبلية التي تعود جذورها الى العهد السبئي المندثر والإبقاء على أهم وأخطر مظاهره : القبلية والصراع التوسعي/الانقسامي والتمايز الطبقي . لقد اقنعوا شعب الجنوب بسلوكهم الحربي التتري المدمر أن الوحدة معهم مستحيلة ، كما قدموا بهذا السلوك الحربي الدليل الواضح للمجتمع الدولي أن حكام صنعاء لا يؤتمنوا على حكم الشعب اليمني أو جزء منه وأن فرض وصاية دولية على الشمال مسألة تستحق الدرس الجاد . إنهم

يقصفون المنازل وساكنيها ويمنعون عنهم الماء والكهرباء ويدمرون شبكة مجاريهم ومنشآتهم ثم يتوقعون منهم بكل سادية أن يهتفوا للوحدة وللشرعية الدستورية !

٩- إعلان حالة الطواريء في كل أرجاء الوطن يعني إلغاء كافة المؤسسات الدستورية والحريات العامة والدستور وتعطيل العمل بالقانون المدني وإخضاع البلاد والعباد لأحكام عرفية عسكرية صارمة .

ولذلك فالحديث عن الشرعية الدستورية أو دعوة مجلس النواب للانعقاد وإصدار القرارات الخطيرة تؤكد العقلية الجاهلية المهيمنة على النظام الشمالي وفهمه للمبادىء والمفاهيم والمعايير السياسية فهماً غريباً يختلف عما تعارف عليه الناس في مختلف أرجاء المعمورة .

## الأزمة قائمة لأن أعراضها مستمرة :

الأزمة بأسبابها ومظاهرها وأعراضها وما أفضت اليه من حرب وسلوك حربي وآثار ونتائج الحرب يمكن إرجاعها جميعاً الى الإرث التاريخي القديم وتراكماته المتمثل في تحكم العقلية السبئية والهاجس السبئي . وما الأزمة إلا صورة معاصرة لهذا الإرث التاريخي السبئي . وكل ما فعله المتصارعون على السلطة هو إيقاض الهاجس السبئي وتنشيط العقلية السبئية الكامنة في العقل والوجدان القبليين . وفيما يلي نذكر بعض الملامح التي تؤكد هيمنة العقلية السبئية في اليمن :

١- الخراب الذي خلفته الحرب في الجنوب لم تظهر بوادر صادقة على وجود اتجاه لمحوه وإصلاح ما خربته الحرب . ذلك لأن قضايا البناء والتعمير والإصلاح ليست واردة في دائرة اهتمامات زعامات المؤتمر

الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح . بل لعل إبقاء آثار الحرب تخدم أغراضهم في تحقيق إذلال عام لشعب الجنوب يقود الى الاستضعاف .

٢- الإستيطان الجبري لأغراض إحكام القبضة على الجنوب والاستفراد باحتلاب خيراته قد بدأ منذ اللحظة الأولى لاحتلال الجنوب كاملاً . أعداد كبيرة من البشر انتقلت الى محافظة عدن ومحافظة حضرموت وأغلبهم في المحافظة الأخيرة من حاشد . وقد سبق بعيد انتهاء الحرب أن بعثوا صادق بن عبدالله بن حسين الأحمر شيخاً على حضرموت ومنحوه رتبة عقيد وتم تشكيل كتيبة تأتمر بأمره ، ويجري حالياً رفعها الى مستوى لواء .

٣- تطبيق الحكم العسكري على الجنوب . فقد أقاموا حاميات عسكرية في المحافظات تحكم نيابة عن حكام صنعاء وتطبق الأحكام العرفية وتعمل على إذلال وترويض الجنوبيين .

٤- بعد أن وضعت الحرب أوزارها طالبوا قوات الزمرة ومليشيات الإصلاح والقبائل وما تبقى من الجيش الجنوبي بتسليم الأسلحة الثقيلة . ويبدو أنهم لم يفلحوا في الحصول على الاستجابة المطلوبة حتى الآن . فقيادة قوات الزمرة أجابت بأنها قوات مستقلة شاركت في الحرب الى جانب صنعاء بأسلحتها وليست مستعدة لتسليمها كما قالوا أن الرئيس قال لهم : لكم ماغنمتموه من سلاح ثقيل . والقبائل قالوا لهم : " انزعوا السلاح أولاً في الشمال ثم تعالوا إلينا " . وتدل بعض الإشارات أن صنعاء تتحين الفرص للإنقضاض على المجموعات المسلحة تسليحاً ثقيلاً من خلال سياسة الإستفراد بها ، واحدة تلو الأخرى .. أو من خلال افتعال الفتن بينها وبين بعضها البعض لإيجاد المبرر لنزع سلاحها .

٥- إشعال الفتن في الجنوب . فقد بدأوها بالتصادم بين المتطرفين المنتمين الى تنظيم الجهاد والسلفيين الذين يتزعمهم مقبل الوادعي وعامة الشعب . ففي صبيحة يوم الجمعة ( ١٩٩٤/٩/٢م ) هدموا وأحرقوا أضرحة الأولياء المشهورين في عدن ونبشوا قبورهم وأحرقوا بعض المساجد الملحقة بها . وكانت قوات الشرطة تتفرج عليهم دون أن تحرك ساكناً . وفي الليل قام المتطرفون بقصف مركز الشرطة وقتلوا خمسة من رجال الأمن واعتقل الأمن بعض أفرادهم .. فاحتلوا مركز الشرطة وأطلقوا سراح رفقائهم المحتجزين . وصلت قوات من صنعاء وحاصرت مدينة كريتر وشاركت المواطنين في ضرب المتطرفين وتبادلت اطلاق النار مع المتطرفين فسقط العشرات من القتلى والجرحى وفرّ باقي المتطرفين ، منهم من التجأ الى الجبال ومنهم من ركب القوارب واتجه الى أبين . وتكرر الصدام مع المتطرفين في يومي الأحد والأثنين (٤و١٩٩٤/٩/٥م) في عدن وأبين . والمعلوم أن مقبل الوادعي من أتباع الرئيس علي عبدالله صالح ويتكفل بمساعدته في الصرف على جماعته . ويبدو أن ضرب الوادعيين في الجنوب يحقق عدداً من الأهداف للرئيس علي عبدالله صالح أهمها مايلي :

( أ ) الإجراء العسكري الذي اتخذه ضد الوادعيين بهذا العنف يعتبر رسالة موجهة الى الدول الغربية ومصر بالذات ليؤكد لهم براءته من العلاقة بالتنظيمات الإسلامية المتطرفة . ولكن الواقع يهدم مسعاه لأن هناك تنظيمات إسلامية أخرى متطرفة ولديها مليشياتها الخاصة كتلك التي تأتمر بأمر حلفاء الرئيس وتلك التي يتحكم فيها الشيخ عبدالمجيد

الزنداني وثالثة يتحكم فيها العقيد علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى المدرعة ومن جماعة الرئيس وأقوى شخصية متنفذه .

(ب) الإمعان في استمرار الإجراءات الحربية الوحشية لتحقيق الإذلال والاستضعاف .

(جـ) تبرير عودة القوات الشمالية الضاربة الى مدن الجنوب لتكثيف الوجود العسكري واقتناص الفرصة لضرب المجموعات العسكرية التي تمتلك أسلحة ثقيلة وبالذات الزمرة وما تبقى من الجيش الجنوبي إلا اذا تمكن من تجريدهم من السلاح الثقيل .

( د ) الإمعان في شق صفوف الجنوبيين وتحريضهم ضد بعضهم البعض .

( هـ) ضرب الوادعيين بعنف كان لأنهم خدشوا هيبة السلطة في منطقة يسعون فيها الى تأكيد هذه الهيبة وليس لإعتدائهم على الأضرحة والمساجد .. ولكن لاستعمالهم في محاولة السيطرة على مراكز السلطة .

٦- العمل على تكوين اقطاعيات في الجنوب للمتنفذين في صنعاء . فالشيخ عبدالله بن حسين الأحمر يسعى في حضرموت والرئيس في عدن . وقد اشترى اراضي فيها بما يقارب المليار ريال عن طريق توفيق الخامري وشاهر عبدالحق وبيت هائل سعيد انعم . ولا يستبعد أن يرثوا الحزب الاشتراكي بالاستيلاء على الاراضي الزراعية والعقارية في أبين ولحج .

٧- الأساليب المتبعة في إحداث الانشقاق في صفوف الجنوبيين :

( أ ) الاحتجاز والإقامة الجبرية كرهائن في صنعاء ليفعلوا ما يريده الرئيس .

(ب) التهديد بالقتل .

(جـ) شراء الذمم .

( د ) ابتزاز الرموز الجنوبية في الحزب الاشتراكي بتهديدهم برموز اشتراكية شمالية فيه ("ولدعودم") .. وتهديد الرموز الجنوبية الاخرى برموز الاشتراكي الجنوبية .

( هـ) الترغيب بالأمن والأمان وبما لا يتجاوز امتيازات فئة الموظفين الكبار المكلفين بتلميع واجهة النظام .

وقد شقوا من قبل حزب الرابطة باستقطاب خمسة من قيادته الموجودين في صنعاء ونجحوا الآن في شق الحزب الاشتراكي وفي الترتيب لشق التنظيمات الإسلامية في الجنوب ، وبدأوا فعلاً في سياسة تشتيت الوحدة القبلية/المناطقية في بعض المناطق ومنها يافع .

٨- اصبحت صنعاء المركز في حسم كل صغيرة وكبيرة . وقد عانى الناس في السابق من هذه المركزية الشديدة . فكل من لديه مشكلة ، صغيرة أو كبيرة ، يضطر الى مراجعة الجهة المسؤولة في صنعاء ويتكبد المواطنون الجنوبيون عناءاً كبيراً من جراء تسويف الإدارة الفاسدة فيخسرون مبالغ هم وأسرهم أحوج إليها بالإضافة الى إضاعة وقتهم وانقطاعهم عن أعمالهم التي هي مصدر معاشهم .

٩- سيظل النظام الشمالي بكل رموزه الطاغية والفاسدة والمتسلطة وبأسلوب تصريفه لشؤون الدولة والعقلية التي يعتمدها في الحفاظ على الهيمنة . وسوف يستمر الفساد والإفساد الركن الأكبر في إدارة شؤون الحياة ، وكذا تسلط العسكر والمشايخ الكبار والموظفين الكبار وستكثر المظالم وحالات الاضطهاد والقهر وطبقية النظام .

وكل هذا سوف يطرح ظروف وشروط الصراع التوسعي/الانقسامي . ومن هنا ستبقى الأزمة بكل أعراضها وسوف يستمر الشعب اليمني أسير التخلف والتمزق لأن الأحداث الأخيرة ونشوة الانتصار ، المدعوم خارجياً ، قد

نشطت العقلية السبئية وأيقضتها من سباتها وضخمت الهاجس السبئي .

والدليل على ذلك أن الخلاف بين شركاء النصر قد بدأت أعراضه . فمن ناحية اعتبرت قوات الزمرة أنها لعبت دوراً رئيسياً في تحقيق النصر وأنها مثلت الطلائع الأولى في اقتحام المحافظات الرئيسية ، عدن وشبوه وحضرموت " وهذا صحيح " وأنه يحق لهم أن يرثوا إخوانهم الجنوبيين وإن كانت مهمتهم قد تسهلت كثيراً بفعل السيولة والأسلحة التي وفرها لهم المتنفذون في صنعاء واشترت بها ذمم القيادات العسكرية والقبلية ، كما مكنتهم من الفوز بنشوة الانتقام إذ تمكنوا من لعب دور خطير في تشريد من شردهم بالأمس .

واليوم تحاك الدسائس لتجريد الزمرة من السلاح الثقيل لأغراض استكمال حلقات النفوذ التوسعي في الجنوب . ومن ناحية أخرى اختلف المؤتمر الشعبي مع التجمع اليمني للإصلاح. فالأخير يرى أنه لعب دوراً رئيسياً في إحراز النصر وأنه يتوقع استلاب جزء كبير من موقع الحزب الاشتراكي الذي كان يحتله في الخارطة السياسية . ولهذا طالب بالاسراع في تشكيل الحكومة لكي يتقاسمها مع المؤتمر الشعبي . ولكن المؤتمر يرى أن لا تتشكل الحكومة إلا بعد المصادقة على التعديلات الدستورية المتفق عليها سابقاً بين أحزاب الإئتلاف . فكان رد الإصلاح هو المطالبة بإعادة النظر في التعديلات على ضوء المستجدات التي طرحتها نتائج الحرب . فمن بين التعديلات التي اقترحوها على التعديلات التي وافقوا عليها مسبقاً ما تعلق بالمادة الثالثة من الدستور بإضافة " وكل ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية يعتبر ملغي " كما طالبوا بتغيير النص الذي يؤكد أن حقوق وواجبات المواطنين متساوية ، وقالوا أن المرأة لا تساوي الرجل في الحقوق وأن الكافر ليس كالمسلم .

كما طالبوا بتعديل النص المتعلق بحقوق الانسان بدعوى أن حقوق المسلم غير حقوق الكافر . والسؤال هو كيف سمحوا لأنفسهم بالموافقة عليها حينما كان الاشتراكي شريكاً في الحكم ؟؟ أليس في هذا نوع من المداهنة والتفريط ؟؟ وليس هناك أدل على تفريطهم ومداهنتهم واستغلال الدين لمصلحتهم السياسية أنهم قدموا مقترحاً بتعديل ٧٩ مادة دستورية .

فاذا كانت هذه التعديلات هي من موجبات الاسلام فلماذا سكتوا عنها عندما طرحت التعديلات سابقاً وباركوها ؟

ثم أن موقف الإصلاح لايختلف عن موقف الاشتراكي في المطالبة بتقاسم السلطة ومناصبها .

وبهذا يتكرر رهن الوضع السياسي ، وبالتالي حركة الحياة ، بالتقاسم وما يترتب عليه من سلطة تنفيذية مشلولة وتعود البلاد إلى نقطة الصفر . هذا الخلاف هو من صميم الصراع التوسعي/الانقسامي .

إن نشوة الانتصار قد زادتهم تعلقاً بالعقلية السبئية كما ضخمت طنين الهاجس السبئي وسوف تشهد الأيام القادمة عربدة متزايدة للنظام وهذا حال يبدأ فيه العد التنازلي وتتعاضد فيه أسباب الانهيار . في الأزمة ابتعدوا عن درب " الحكمة اليمانية " وبالحرب ابتعدوا كثيراً وما فعلوه ويفعلونه الآن يزيدهم ابتعاداً وكأنهم يريدون بذلك أن يؤكدوا للعالم أنهم ليسوا اليمنيين الذين وصفهم الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث المشهور . إنهم أعجز من أن يتحرروا من الأغلال السبئية بل نتحداهم أن يحاولوا ذلك فهم في أغلالهم السبئية كالسمك في الماء متى خرج منه مات .

## خلاصة القول : مشكلة مركبة وحل مركب

### المشكلة:

في البدء كانت الخارطة السياسية انقسامية ( حوالي ٢٨٠٠ عام ) يدل

على ذلك ويؤكده تزامن الممالك والإمارات والدويلات المدينية . ويبدو أن التباين في شروط الإستقواء قد مهد لظهور النزعة التوسعية . والإنقياد للنزعة التوسعية يولد حتماً نزعة انقسامية مضادة ومشروعة . هكذا نشأ الصراع التوسعي/الإنقسامي وفرض عبر القرون خارطة اجتماعية انقسامية متراكبة مع الخارطة السياسية الإنقسامية فترسخت الخارطة السياسية الإنقسامية على الأرض وفي النفوس . وما الحرب الأخيرة سوى حلقة من حلقات هذا الصراع أثيرت ضمن إطار جهوي مع تداخل فئات من ضحايا حلقات سابقة من هذا الصراع بعضها سعى إلى تحقيق أهداف انتقامية والبعض الآخر سعى الى تسويق أدواره التخريبية أملاً في إحراز الإعتراف له بوجود اجتماعي/سياسي محترم ولو في صورة متواضعة ترفعه درجة أو درجات عن قاع الإستضعاف .

فالمشكلة لها أبعاد جهوية ومناطقية وقبلية وسلالية وسياسية ومذهبية متداخلة .

الحلول :

ولكون المشكلة مركبة فلابد أن يأتي الحل مركباً أيضاً .

فالحل الأساسي هو اقتلاع النزعة التوسعية من جذورها لأنها العلة السببية للنزعة الإنقسامية وللصراع التوسعي/الانقسامي . وأول خطوة في هذا الإتجاه هو إدراك كل أطراف الصراع الحيوي أو الكامن أن قضية أي طرف ليست هماً منفصلاً بل جزء من قضية وطنية عامة تُعنى بتحرير كل الأطراف من أسباب وظروف الصراع التوسعي/الانقسامي.

والخطوة الثانية هي الإقتناع – رغم كل مظاهر الإنتصار الكاذب – بأنه ليس من الممكن قبول واستمرار هيمنة أي طرف من الأطراف وفرض

خراج وإفرازات عقليته الأحادية المستكبرة على الأطراف_الأخرى وعلى عقلياتهم ووجودهم . والاعتراف بأن الجميع شركاء وأن لهم حق أساسي مشروع في تأمين البقاء الإجتماعي/السياسي المحترم .

والخطوة الثالثة هي اقتلاع التطرف بكل أشكاله وأسبابه والتصدي لمعالجة أسباب التطرف معالجة صحيحة وعادلة ، إذ قد يكون التطرف رد فعل لشطط ظلوم مرفوض يتطلب القضاء عليه في بؤره الأصلية . وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على أن للدين حرمته وأن لا يسمح لأدعياء العلم ومنتحلي التفقه والتدين والمتاجرين بالدين في هذا الزمن الأغبر أن يفرضوا وصايتهم على الدين والدنيا أو أن يكون لهم شأن في قيادة وإدارة شؤون الحياة دون أن يكونوا متمكنين من علوم الدين والدنيا ودون أن تتوفر فيهم الإستقامة والأمانة والنزاهة . فقد رأينا وسمعنا في هذه الحرب الأخيرة ما يؤكد خوفاً مشروعاً على أمر هذا الدين في اليمن . وتنطبق نفس المحاذير على رافعي شعار المشروع الحضاري لأن لهم نفس المواقف التي يقفها أدعياء الدين ويفتقرون الى نفس ما يفتقرون إليه ويحملون مثلهم مشروعاً لا يقدرون على تنفيذه ولا يريدون ذلك .

فالقواسم المشتركة بين المتطرفين كثيرة ليس أقلها هدم الأضرحة .. ونبش القبور والقضاء على تراث وتقاليد ورموز الوطن التاريخية والوطنية وتشويهها .

والإجراءات العملية لتحقيق ما ذكر آنفاً تتمثل في الآتي :

١ – أن يلتزم النظام في صنعاء بتنفيذ ما ورد فيَ قراري مجلس الأمن ٩٢٤ و ٩٣١ .

٢ – أن يقتنع النظام في صنعاء بأن لا مفر من تنفيذ وثيقة العهد والإتفاق تنفيذاً صحيحاً وكاملاً دون تشويه أو حذف لأن هذا التنفيذ هو الخطوة العملية

الأولى لتأسيس دولة النظام والقانون ، وأن تتشكل حكومة وحدة وطنية لهذا الغرض .. يتحقق فيها التوازن ولها كامل الصلاحيات . كما نرى أن هناك ضرورة عاجلة توجب شروع النظام في صنعاء في تشكيل المقاطعات ( أو المخاليف ) وتحريرها من هيمنة المركز باعتماد صيغة حضارية لمفهوم اللامركزية وأن يكون توجهه صادقاً مخلصاً لعله يفرغ بعض شحنات الغضب المدمر المتململ في أوساط السواد الأعظم ، شمالاً وجنوباً .

٣- إجراء مصالحة وطنية شاملة عادلة تقوم على حل الخلافات - قديمها وحديثها - حلاً جذرياً صحيحاً وعادلاً واقتلاع أسباب هذه الخلافات ومسبباتها على أن تشمل مختلف الفئات ومراكز القوى الإجتماعية والسياسية :

( أ ) في الشمال .

(ب) في الجنوب .

(جـ) بين الشمال والجنوب .

وذلك لإرساء صرح متين لوحدة وطنية حقيقية شاملة . ثم العمل على إجراء مصالحة مخلصة مع كل دول الجزيرة العربية .

٤- أن تتلاحم صفوف جميع القوى الفاعلة في اليمن ، المقهورة والمدحورة والمستضعفة ، لإجبار المتنفذين في النظام على ما ورد في (١)و (٢)و(٣).

٥- أن يسير التنفيذ جنباً إلى جنب مع تطبيق مقتضيات المواطنة المتساوية والعدل وإعادة الإعتبار للجنوب نتيجة لما أصاب أهله من إذلال متعمد ومحاولات لطمس كل ما يتعلق بالإنسان فيه وإلغاء كل الإمتيازات المغتصبة والوجود المؤسسي الإرهابي لمراكز قوى توسعية/انقسامية

وإنهاء احتكار المؤسسات الأمنية والعسكرية والمرتكزات الإقتصادية المسخرة لخدمة حفنة متنفذة ، والعمل على إقامة نظام حكم يقوم على إشاعة العدل الذي سيقود الى الرخاء والأمن والإستقرار وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين ، وأن يستمد النظام قوته من قوى المجتمع مجتمعة والإمتناع عن تعاطي أساليب تشتيت وتفتيت القوى الشعبية وإشعال الفتن والأساليب الإرهابية والتصفيات الجسدية للخصوم السياسيين .

٦- إن استمرار تراكم آثار ومآسي الصراع التوسعي/الانقسامي وتفاعلاته المحتملة المدمرة وإصرار نظام صنعاء على رفض كل الحلول قد يفرض العمل على إعادة النظر في " الحالة الوحدوية الإندماجية " والبحث عن صيغة عملية معقولة ومقبولة تساعد على تلاشي أسباب الصراع التوسعي/الإنقسامي وتعذر إذكاء جذوته .. فالقضايا المتولدة عن هذا الصراع خطيرة وقابلة للإنفجار منها قضايا الجنوب المتداخلة ، قديمها وحديثها ، وقضية بكيل وقضية مذحج وقضية التنظيمات المتطرفة وقضية سكان المحافظات المستضعفة والمستغلة . ونحذر ، في هذا المقام، من تعاطي الحلول السبئية المدمرة فيما يتعلق بقضايا الجنوب وأخطر هذه الحلول الإستيطان الجماعي الذي ظهرت بوادره واجراءات توطيده وكذا الإعتماد على الحاميات الجهوية المستجلبة وفرض تسلطها على إدارة شؤون الحياة .

٧- ابتعاد النوايا والتوجهات والإجراءات عن أي محاولة لفرض وصاية على الجماهير أو تقرير مصيرها مسبقاً دون الرجوع إليها عبر استفتاء شعبي حر ونزيه وبعد توفير الشروط الصحية التي تتمكن في ظلها الإرادة الشعبية من الإفصاح عن نفسها .

# المراجع


١ – القرآن الكريم .

٢ – تفسير الجلالين ، العلاّمة جلال الدين بن أحمد المحلّي والعلاّمة جلال الدين بن أبي بكر السيوطيّ .

٣ – أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، البخاري ومسلم .

٤ – تاريخ المذاهب الإسلامية ( الجزء الأول والثاني ) ، الإمام محمد أبو زهرة ، دار الفكر العربي ، طبعة ١٩٨٧ .

٥ – الصلة بين الزيدية والمعتزلة ، د. احمد عبدالله عارف ، دار آزال – بيروت ، طبعة ١٩٨٧ .

٦ – تاريخ المذاهب الدينية في بلاد اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجري ، د. ايمن فؤاد سيد ، الدار المصرية اللبنانية طبعة ١٩٨٨ .

٧ – تاريخ العرب القديم ، د. محمد بيومي مهران ، دار المعرفة الجامعية ، طبعة ١٩٨٨ .

٨ – تاريخ اليمن القديم ، محمد عبدالقادر بافقيه ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، طبعة ١٩٨٥ .

٩ – اليمن عبر التاريخ من القرن الرابع عشر قبل الميلاد إلى القرن العشرين ، احمد حسين شرف الدين، مطابع الفرزدق التجارية – الرياض ، طبعة ١٩٩٠ .

١٠– رحلة أثرية إلى اليمن ، د. احمد فخري ، ١–١٩٥٢ .

١١– مصادر تاريخ الجزيرة العربية ، جامعة الرياض ، مطابع جامعة الرياض ، طبعة ١٩٧٩ .

١٢- فجر الاسلام ، احمد امين ، دار الكتاب العربي - بيروت ، طبعة ١٩٧٥.
١٣- ضحى الإسلام ، احمد امين ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة العاشرة.
١٤- ظهر الإسلام ، احمد امين ، دار الكتاب العربي - بيروت ، طبعة ١٩٦٩.
١٥- مقدمة في تاريخ صدر الإسلام ، د. عبدالعزيز الدّوري ، دار المشرق - بيروت ، طبعة ١٩٨٤ .
١٦- دراسات في أنساب قبائل اليمن ، احمد حسين شرف الدين ، مطابع الرياض ، طبعة ١٩٨١ .
١٧- سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب ، الشيخ الفاضل والنحرير الكامل ابو الفوز محمد امين البغدادي السويدي ، المكتبة العلمية .
١٨- القبائل اليمنية في مصر منذ الفتح العربي حتى نهاية العصر الأموي ، د. السيد طه ابو سديرة ، مكتبة الشعب - الفجالة - القاهرة ، طبعة ١٩٨٨.
١٩- الحياة السياسية عند العرب دراسة مقارنة على ضوء الإسلام ، محمد حامد الناصر ، مكتبة السنة-القاهرة ، طبعة ١٩٩٢ .
٢٠- تاريخ الشعوب الإسلامية ، كارل بروكلمان ، دار العلم للملايين- بيروت ، طبعة ١٩٩٣ .
٢١- هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن ، احمد فضل بن علي محسن العبدلي ، دار العودة - بيروت، طبعة ١٩٨٠ .
٢٢- المقتطف من تاريخ اليمن ، القاضي عبدالله بن عبدالكريم الجرافي اليمني ، منشورات العصر الحديث -بيروت ، طبعة ١٩٨٧ .

٢٣- كتاب بلوغ المرام في شرح مسك الختام في من تولى مُلك من مَلِك وإمام ، القاضي حسين بن احمد العرشي ، دار الندوة الجديدة -بيروت .
٢٤- مقدمة ابن خلدون ، العلاّمة ابن خلدون .
٢٥- العقد الفريد ، الفقيه احمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، طبعة ١٩٨٧ .
٢٦- الجامع الوجيز ، الجنداري .
٢٧- " الرسائل السلفية " ، الإمام الشوكاني ( طبعة ١٩٣٠م الموافق ١٣٤٨ هـ ) .
٢٨- حضرموت عبر أربعة عشر قرناً ، سقاف علي الكاف ، مكتبة اسامة - بيروت ، طبعة ١٩٩٠ .
٢٩- الجنوب العربي قديماً وحديثاً ، صلاح البكري ، مطابع شركة دار العلم.
٣٠- رحلة الى يافع أو يافع في أدوار التاريخ ، الشيخ عبدالله بن احمد بن محسن الناخبي ، مطابع شركة دار العلم ، طبعة ١٩٩٠ .
٣١- العلاقات البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين ، د. فاروق عثمان اباظة ، دار المعارف - القاهرة.
٣٢- اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي ، محمد حسن عوبلي ، منشورات العصر الحديث ، طبعة ١٩٧١ .
٣٣- اليمن الجنوبية خلف الستار الحديدي ، محمد علي الشعيبي ، طبعة ١٩٧٢ .
٣٤- نحو وحدة يمنية لا مركزية ، زيد بن علي الوزير ، منشورات العصر الحديث ، ريتشموند-ساري-بريطانيا ، طبعة ١٩٩٠ .

٣٥- التاريخ العسكري لليمن ، سلطان ناجي ، ١٩٧٦ .
٣٦- الحركة الوطنية في الجنوب اليمني ، د. ابراهيم خلف العبيدي ، ١٩٧٩.
٣٧- الإستقلال الضائع - الملف المنسي لأحداث اليمن ، مذكرات عبده حسين سليمان ادهل ، ١٩٨٦ .
٣٨- أطياف كهرمانية ، السير كنيدي تريفاسكيس ، ١٩٦٨ .
٣٩- الشرق الأوسط في ثورة ( أو ثائر ) - همفري يريفليان ، ١٩٧٠ .
٤٠- برنامج الحزب الاشتراكي المقدم الى مؤتمره الأول في اكتوبر ١٩٧٨.
٤١- الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والإقتصادي الشامل ، فبراير ١٩٩٠ .
٤٢- الوسائط الإعلامية ( مجلات ، جرائد ، شبكات تلفزيونية ، إذاعات ، وكالات أنباء ) .
٤٣- الدستور ، ١٩٨١ .
٤٤- اتفاقية الوحدة نوفمبر ١٩٨٩ ، واتفاقية ابريل ١٩٩٠ .
٤٥- بيان إعلان الوحدة ، مايو ١٩٩٠ .
٤٦- البيان السياسي لمجلس الرئاسة ، ١٩٩١ .
٤٧- نتائج الانتخابات المعلنة .
٤٨- وثيقة التنسيق التحالفي على طريق التوحد بين المؤتمر والإشتراكي ١٠/٥/١٩٩٣م .
٤٩- وثيقة العهد والإتفاق فبراير ١٩٩٤ .
٥٠- دائرة المعارف البريطانية .

رقم الإيداع بدار الكتب
١٩٩٥ / ٢٣٥٧

طبعت بمؤسسة دار الهلال